

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

## التغيرات في تكوين وتوجهات النخبة الفلسطينية وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني (1993-2016)

إعداد

دعد محمود داود عبدالله

إشراف

د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

# التغيرات في تكوين وتوجهات النخبة الفلسطينية وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني (1993-2016)

إعداد

دعد محمود داود عبدالله

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/04/22م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. حسن أيوب / مشرفاً ورئيساً  
.....
2. د. عبد الرحمن الحج إبراهيم / ممتحناً خارجياً  
.....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً  
.....

# الإهداء

إلى أخي إبراهيم،، الطعم في الأمر هو أنت، أن تبقى أجمل الأصدقاء وأول الداعمين وأوفى المستشارين،، لك هذا الإنجاز لطفولتنا والدكرات، لأيماننا معاً الماضية منها والآتية.

إلى من علمتني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار، إلى أمي الغالية،، إلى يديها الحانية التي تمسح التعب عن أجسادنا وأرواحنا، إلى قلبها المحب،، إلى عيناها اللتان انتظرتا طويلاً لتريا هذا الإنجاز.

إلى لي منصور، صديقتي المذهلة التي جعلتني أؤمنه أن الصديق مثلاً وسند وملاجئ.  
إلى النخبة الحقيقية بالمعنى الحرفي للكلمة والتي لم يرد ذكرها في دواستي هذه،، صناع أمجادنا وأجملنا،، شهداء فلسطين الأبرار.

والله الموفق

# الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى من أمدني بدعمه المستمر كطالبة في برنامج ماجستير التخطيط والتنمية السياسية ومعدّة لهذا البحث معلمي ومشرفي الفاضل الدكتور حسك أيوب.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم لإثراء موضوعها وتقوية أخطائها.

الشكر موصول لزملاء ومدراء العمل الذين أبدوا اهتمامهم ودعمهم أثناء فترة دراستي ولكل الأصدقاء والأحبة الذين بافقتني دعواتهم وأمنياتهم بالنجاح.

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

# التغيرات في تكوين وتوجهات النخبة الفلسطينية وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني (1993-2016)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، أن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's name:**

اسم الطالب:

**Signature:**

التوقيع:

**Date:**

التاريخ:

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ي	الملخص	
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>	
2	مقدمة الدراسة	1.1
3	مشكلة الدراسة	2.1
5	أسئلة الدراسة	3.1
6	أهمية الدراسة	4.1
6	مبررات الدراسة	5.1
6	أهداف الدراسة	6.1
7	فرضية الدراسة	7.1
8	الدراسات السابقة	8.1
13	الإطار النظري	9.1
14	المداخل النظرية للنخبة	1.9.1
15	نخبة القوة	2.9.1
18	النخبة الفلسطينية	3.9.1
19	إنتاج وتجدد النخب	4.9.1
20	مصادر قوة النخبة	5.9.1
21	منهجية الدراسة	10.1
21	فصول الدراسة	11.1
<b>23</b>	<b>الفصل الثاني: النخبة الفلسطينية، تعريفها، تاريخها ونشأتها</b>	
24	مقدمة	1.2
25	دائرة النخبة السياسية الفلسطينية ما بين الثبات والدوران	2.2
26	نخبة منظمة التحرير الفلسطينية	3.2

الصفحة	الموضوع	الرقم
27	نخبة السلطة الفلسطينية	4.2
29	النخب الحزبية	5.2
33	النخبة الاقتصادية الفلسطينية	6.2
34	النخبة الاقتصادية الفلسطينية بعد أوسلو	1.6.2
37	نخبة المنظمات غير الحكومية في فلسطين	7.2
40	الخلاصة	8.2
43	<b>الفصل الثالث: السمات الاجتماعية والمصالح الطبقية للنخبة الفلسطينية</b>	
44	تمهيد	1.3
46	الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الفلسطينية قبل توقيع اتفاق أوسلو.	2.3
46	الضفة وقطاع غزة	1.2.3
49	الفلسطينيون في الشتات	2.2.3
58	النخب الفلسطينية وارتباطاتها الطبقية قبل أوسلو	3.3
58	النخبة السياسية	1.3.3
62	النخبة الاقتصادية	2.3.3
66	نخب المجتمع المدني	3.3.3
67	الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين بعد أوسلو وارتباطات نخبها الطبقية.	4.3
70	تحالفات النخب الفلسطينية فيما بينها بعد أوسلو وتفاعلاتها مع الواقع الاجتماعي الفلسطيني.	5.3
73	تحالفات المعارضة	1.5.3
76	تحالفات النخب الاقتصادية والسياسية	2.5.3
79	المجتمع المدني الفلسطيني، إنتماءاته وتحالفاته	3.5.3
82	خلاصة الفصل	6.3
85	<b>الفصل الرابع: التوجهات الاقتصادية والسياسية للنخبة الفلسطينية بعد أوسلو</b>	
86	مقدمة	1.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
87	نخبة السلطة الفلسطينية	2.4
90	نخبة منظمة التحرير الفلسطينية	3.4
90	نخبة حركة فتح	1.3.4
94	اليسار الفلسطيني	2.3.4
97	نخبة حركة حماس	3.3.4
100	النخبة الاقتصادية	4.3.4
107	المجتمع المدني الفلسطيني	5.3.4
109	الخلاصة	4.4
110	<b>الفصل الخامس: تجلي توجهات النخبة الفلسطينية، وسلوك أفرادها في المواقف السياسية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية</b>	
111	مقدمة	1.5
113	تغيرات بنيوية في شكل السلطة الفلسطينية وصفوتها	2.5
116	نخب فصائل م. ت. ف: الانتخابات التشريعية وما بعدها.	3.5
116	نخبة فتح	1.3.5
118	اليسار الفلسطيني	2.3.5
121	نخبة التيار الاسلامي "نخبة حركة حماس" توجهاتها نحو النفوذ والسلطة وتأثيرها في القرار السياسي الرسمي.	3.3.5
127	النخبة الفلسطينية المعولمة "النخبة الاقتصادية ونخبة المنظمات غير الحكومية"	4.5
127	النخبة الاقتصادية إتساع نشاطها، ونفوذها، وأثره على النظام السياسي.	1.4.5
132	نخبة المنظمات غير الحكومية، أدوارٌ جديدة ومحدودة.	2.4.5
139	خلاصة الفصل	5.5
141	<b>الفصل السادس: نتائج الدراسة</b>	
142	نتائج الدراسة	1.6
143	تحالف وصراعات النخبة.	2.6
144	نخبة القوة في فلسطين: صناعتها، مكانتها وأدوارها.	3.6

الصفحة	الموضوع	الرقم
144	النخبة المعولمة	1.3.6
147	النخب السياسية	2.3.6
150	القرار السياسي الرسمي كنتاج لتوجهات النخب الفلسطينية.	4.6
152	قائمة المصادر والمراجع	
<b>b</b>	<b>Abstract</b>	

# التغيرات في تكوين وتوجهات النخبة الفلسطينية وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني (1993-2016)

إعداد

دعد محمود داود عبدالله

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

تطرقنا هذه الدراسة إلى البحث في مجمل التحولات، والتغيرات التي طرأت على النخبة الفلسطينية، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين العامين 1993 و2016، والتي شملت مكانة، وقدرة، هذه النخب وارتباطاتها الطبقية، ومواقفها السياسية.

وهدفت الدراسة في المقام الأول الى تحديد مفهوم النخبة الفلسطينية، في الفترات الأبرز من تاريخ القضية الفلسطينية، وإيجاد التعريف الأدق لها في الفترة اللاحقة لتوقيع اتفاق أوسلو، وتبيان توجهات النخب الفلسطينية بحقولها المتعددة، ومواطن القوة لكل نخبة منها، إضافة إلى البحث في المصالح الطبقية التي تمثلها هذه النخب، وانعكاسها على هذه التوجهات.

وسلطت هذه الدراسة الضوء على التغيرات الملموسة في توجهات النخب الفلسطينية، ومواقفها، وإمكانياتها؛ لإيجاد العلاقة بين هذه التغيرات، والمواقف السياسية الرسمية للسلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

حيث تقوم فرضية الدراسة على أن التغيرات التي طرأت على النخبة الفلسطينية في مواقفها بعد العام 1993 أسهمت، وبشكل مباشر، في ثبات المواقف السياسية للسلطة الفلسطينية، والمتمثلة بالتمسك بالمفاوضات، وحل الدولتين، والتوجه للمؤسسات الدولية، كما عززت التحول في التوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك من خلال ظهور تحالفات، وإصطفافات جديدة، وغياب أخرى، بالإستناد الى التدخل الخارجي، والتفاعل الأدائي على المستويين الفكري، والمؤسساتي.

تم استخدام منهج دراسة الحالة لإثبات هذه الفرضية، من خلال التركيز على أبرز التحولات في مواقف، ومكانة كل نخبة على حدة، ومآلات هذه التحولات، كم اعتمدت الباحثة في أجزاء من الدراسة على المنهج المقارن لإجراء المقارنات بين مواقف، ومكانة النخب، خلال فترات زمنية مختلفة، وتداعيات التبدل في أحوالها، ومواقفها في كل فترة.

وخلصت هذه الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: تلعب النخبة الفلسطينية " كنخب قوة " أدواراً رئيسية في صنع واقع اجتماعي، وسياسي، واقتصادي؛ مهد الطريق للقرارات الرسمية، والمواقف التي تبنتها السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحفزتها لتدعيم أسلوبها في تنظيم مؤسساتها في الفترة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو.

كما فرضت التغييرات في مكانة النخب وعلاقتها مع السلطة الفلسطينية، بعض التغييرات على شكل الحكومة، بإستحداث مناصب جديدة، أو إستبدال بعض النخب داخلها بنخب مهنية، واللجوء إلى المراسيم الرئاسية، واستغلال إزدواجية المناصب لتوظيف كافة الإمكانيات للحفاظ على هيمنة النخبة الحاكمة، وإحكام سيطرتها على مؤسسات السلطة، والقرارات الرسمية لمنظمة التحرير.

الفصل الأول  
الإطار العام للدراسة

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر النخب من حيث تكوينها، وتحالفاتها، وسلوكها، أساساً للدفع بالحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في مناحٍ وجهات تتفق عليها هذه النخب، أو تأتي كنتائج لتنافسٍ وتصارعٍ فيما بينها. ولكل مجتمعٍ نخبه السياسية، والاقتصادية، والثقافية؛ تشكل قاعدةً ذات تأثيرٍ أكبر على مجريات الأمور، وتصنع قراراتها، وتوجهاتها الواقع الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي للبلاد، فكل منحى تتجه إليه البلاد يمكن أن يُفسرَ باعتباره خياراً نخبياً.

وحافظت هذه النخب على دورها الريادي في قيادة حركة التاريخ، على الرغم من تقدم الديمقراطية، والحضور الأكبر، والأوسع للجماهير في الميادين كافة، وقد جاء حضور النخبة في أدبيات علماء الاجتماع والسياسة، نقيضاً لما تبنته النظريات البنيوية، فالماركسية التي جاءت لتكريس سيادة الطبقة العاملة، والتغيير الاجتماعي، والسياسي؛ لم تستطع أن تنتزع من النخبة دورها؛ فأبرزت البروليتاريا كذلك نخبها الخاصة كغيرها من الأنظمة السياسية، والاقتصادية في العالم، وهذا ما دعا لظهور نظريات سوسيولوجية، كنظرية النخبة، التي تبنت الرد على النظريات البنيوية، والتركيز على دور الأقلية النخبوية في قيادة حركة التاريخ وتداعيات ظهورها (وظفة، 2013).

انطلاقاً من الدور الأساسي للنخبة في توجيه سياسة البلاد وسياساتها، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على النخبة الفلسطينية، التي لعبت دوراً رئيساً في تاريخ القضية الفلسطينية، بالرغم من كونها لم تتشكل في ظل دولةٍ، أو نظامٍ سياسي واضح المعالم. وتفاوتت أهمية دور النخب الفلسطينية وفقاً لتغيرات موضوعية، شملت تغيرات في الامكانيات المادية لها، وعلاقتها بالأنظمة العربية والغربية، والتغيرات في موازين القوة في العالم، ما انعكس على مساهماتها في رسم التوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم السلطة الفلسطينية كجزءٍ من النظام السياسي الفلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993.

وقد رافقت الفترة اللاحقة لتوقيع أوسلو تغييراتٍ ملموسة، دخلت على تشكيل النخبة الفلسطينية، ما جعلها ذات طبيعةٍ مغايرةٍ لتلك التي قادت مسير منظمة التحرير الفلسطينية، والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً قبل أوسلو.

وستركز هذه الدراسة على مجمل التغييرات في النخبة الفلسطينية بعد أوسلو، وانعكاسها على القرار السياسي، للبحث في التوجهات السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، للربط بين هذه المتغيرات بما يخدم أغراض الدراسة، ويحقق أهدافها.

## 2.1 مشكلة الدراسة

طرأت مجموعة من التغييرات على واقع البنية الإجتماعية، والإقتصادية الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو، ودخول السلطة الفلسطينية إلى مناطق الضفة الغربية، وقطاع غزة في العام 1994، هذه التغييرات بمجملها جاءت كإعادة لهيكلية، وبناء القوة، هذه القوة التي أجمع منظري الصفوة - ومن بينهم هارولد لاسويل وغي روشيه- على أن النخب تنتج وفقاً لطبيعتها، وطرق تنظيمها.

ولا بدّ من الإنتباه إلى أن هذه التغييرات لم تسهم بشكلٍ كبيرٍ في تشكيل النخبة، مع بدايات عمل مؤسسات السلطة الوطنية، فغالبيتها كانت نخباً وافدة، فرضت نفسها، وكسبت الدعم، والتأييد الشعبي، بناءً على مكانتها، ومواقفها خلال الفترة السابقة، لإتفاق أوسلو، كما وفقاً لقربها من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والقيادة المؤسسة للسلطة الفلسطينية.

إلا أن مجموع التغييرات الملموسة، والواضحة في طبيعة المجتمع الفلسطيني، وبداية تشكل الإقتصاد الوطني الفلسطيني، ولاحقاً إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن ثمّ وفاة ياسر عرفات، أسهمت في الفترة ما بين تأسيس السلطة الوطنية، وحتى الإنتخابات التشريعية الثانية، في إحداث تحولاتٍ في مكانة، وإمكانات النخب الموجودة، وصعود، وتراجع بعضها وفق تفاعل هذه النخب مع التغييرات الحاصلة، في بنى المجتمع الإقتصادية، والإجتماعية، كما مع الوقائع السياسية الجديدة.

بعد العام 2006 تغيراتٍ جديدةٍ حدثت في البنى الاجتماعية، والإقتصادية، والسياسية، جاءت تبعاً لتغيراتٍ جديدة، منها الإنقسام الفلسطيني، والتغيرات الحكومية، وتزايد أنشطة إقتصاد السوق، وإتساع أنشطة المنظمات غير الحكومية، أسهمت بدورها بإحداث تحولاتٍ كبيرة في طبيعة النخب الفلسطينية، وإعادة توزيعها.

حدثت تحولاتٍ كبيرة في النخبة الفلسطينية عقب توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، لم تحدث هذه التحولات بصورةٍ متسارعة، إلا أنها تحولاتٍ ملحوظة، بمجرد التتبع لآليات إنتاج النخبة، وسماتها، وتوجهاتها في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ القضية الفلسطينية.

بداية هذه التحولات دخول نخبة منظمة التحرير في إطار مؤسسات "السلطة الوطنية"، وازدواجية مواقعهم ما بين السلطة والمنظمة، ظهور النخبة الإقتصادية الفلسطينية، والتي لم تكن موجودة قبل تسعينيات القرن الماضي ضمن النخبة الفلسطينية<sup>1</sup>، وبروز نخبة التيارات الإسلامية، والتي بقيت في الصف المعارض لإتفاق أوسلو، وأخذت على عاتقها تبني نهج مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، ورفض حل الدولتين الذي تبنته السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تدخل في إطار السلطة الوطنية حتى مشاركتها في الإنتخابات التشريعية الثانية.

نخبةً جديدةً بدأت تبرز أكثر كلاعب سياسي بعد العام 2000، وهي ما اصطلح على تسميتها فلسطينياً بالنخبة المعولمة، وهي نخبة الجمعيات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، كما دخلت حركة حماس كنخبةٍ حاكمة بعد إنتخابات المجلس التشريعي الثانية، والذي أدى في فتراتٍ لاحقة لإنقسام النخبة الحاكمة، ما بين نخبة فتح في الضفة، ونخبة حماس في غزة، وظهرت إنقسامات في داخل نخبة فتح نفسها، وغابت نخبة اليسار الفلسطيني، عن مواقع القرار، وإنخرط التكنوقراط ضمن النخبة، فيما تلى تشكيل حكومة سلام فياض.

---

<sup>1</sup> كان رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج قبل توقيع اتفاق أوسلو وبعيدين عن مواقع القرار، ومنظمة التحرير الفلسطينية، واكتفوا بالدور الخيري عبر مؤسسة التعاون المدعومة منهم. إلا أنهم وفي فترة الثمانينات بدأوا بالتدخل كمنسقين بين قادة م.ت.ف والادارة الأمريكية، وعززت أدوارهم بعد توقيع اتفاق أوسلو، ومباشرتهم بالاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية، ودخولهم بشراكات مع السلطة الوطنية الفلسطينية. (هلال، 2002)

تحولات كبيرة في شكل النخبة، ترافق معها تغيرات في سلوكها، ومواقفها السياسية، وتحالفاتها، وخياراتها، التي تعكس مصالحها، وارتباطاتها الداخلية، والخارجية، وما بين دخول نخب جديدة، وخروج أخرى من هذا السباق، والصراع للبقاء في مواقع النفوذ، تغيرات كثيرة دخلت على المنتظم السياسي الفلسطيني<sup>1</sup>.

لذا فإن هذه التغيرات في النخبة الفلسطينية تستدعي دراسة أثرها على التوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، و"السلطة الوطنية الفلسطينية"، واللذان تشكلان سوية النظام السياسي الفلسطيني.

### 3.1 أسئلة الدراسة

هل غيرت وبأي اتجاه عمليات التغيير، والتحول في النخبة الفلسطينية بعد العام 1993 في المواقف، والتوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمتعلقة بموقفها من عملية السلام، وحل الدولتين، وتوجهاتها الدولية، وشراكاتها السياسية، واستجاباتها للخيارات الشعبية؟

#### أسئلة فرعية

• ما هو الدور الذي لعبته النخبة الاقتصادية الفلسطينية في رسم توجهات السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير بعد دخولها في إطار النخبة الفلسطينية، ودخولها ضمن المنتظم السياسي الفلسطيني؟

• ما هي تداعيات بروز نخبة حركة حماس، والتي شكلت منذ بداياتها نقيضاً لنخبة السلطة الفلسطينية، ونخبة منظمة التحرير الفلسطينية، على التوجهات السياسية لكل منهما، خصوصاً بعد إنخراطها في إطار النخبة الحاكمة بعد الإنتخابات التشريعية في العام 2006؟

<sup>1</sup> يقصد بالمنتظم السياسي وفقاً لتحليل ديفيد ايستون: أنه مجموعة العلاقات المتداخلة، والعناصر المتفاعلة، والتي تتكون أساساً من النظام السياسي والبيئة المحيطة به (نويري، 2009).

- هل كان لإنخراط النخب الحزبية في إطار منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية وتزايد نفوذ بعض نخب هذه المنظمات، أثره على توجهات السلطة الفلسطينية؟

#### 4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من تركيزها على دور النخب الفلسطينية المختلفة، في تكوين المواقف السياسية الرسمية، وهو الدور الرئيس الذي تلعبه النخب في مختلف أنحاء العالم، وفي أكثر الدول تقدماً، والذي نال اهتمام علماء الاجتماع، والسياسة، إلا أنه لم ينل حقه عربياً وفلسطينياً إلا ما ندر.

#### 5.1 مبررات الدراسة

في ظل غياب العمل الجاد من أجل تحالف النخب الفلسطينية، وتحملها لمسؤولية دورها الريادي في قيادة المشروع الوطني، باتجاه أهدافٍ موحدة، ومواقفها السياسية المتنافرة، وغياب المصالح المشتركة، تسعى هذه الدراسة للبحث في تأثير ذلك في المواقف السياسية للسلطة الفلسطينية، والمنظمة، سعياً لايجاد مواطن الخلل، وتقديم التوصيات التي تحول دونها، من أجل الوصول إلى نخبةٍ موحدة، تقود إلى مواقف سياسية محط إجماع القوى والفصائل الفلسطينية، والتي تخدم القضية الفلسطينية، وتضمن تقدمها بالإتجاه الصحيح.

#### 6.1 أهداف الدراسة

- تحديد مفهوم النخبة الفلسطينية للفتترات الأبرز من تاريخ القضية الفلسطينية، وإيجاد التعريف الأدق للنخبة للفلسطينية في الفترة اللاحقة لتوقيع اتفاق أوسلو.
- تبيان توجهات النخب الفلسطينية بحقولها المتعددة، ومواطن القوة لكل نخبةٍ منها.
- البحث في المصالح الطبقية التي تمثلها النخب الفلسطينية، وانعكاسها على توجهات هذه النخب.

- تسليط الضوء على التغيرات الملموسة في توجهات النخب الفلسطينية، ومواقفها، وامكانياتها.
- ايجاد العلاقة بين التحولات في النخبة الفلسطينية، وتوجهاتها، وبين المواقف السياسية الرسمية للسلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

## 7.1 فرضية الدراسة

إنّ التغيرات في النخب الفلسطينية، والتحولات في مواقفها بعد العام 1993، أسهمت بشكل مباشر في ثبات المواقف السياسية للسلطة الفلسطينية، والمتمثلة بالتمسك بالمفاوضات، وحل الدولتين، والتوجه للمؤسسات الدولية، كما عززت التحول في التوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتم ذلك من خلال ظهور تحالفاتٍ واصطفافاتٍ جديدة، وغياب أخرى، بالإستناد الى التدخل الخارجي، والتفاعل الأدائي على المستويين الفكري، والمؤسساتي.

### الفرضيات الفرعية

1. إن دخول أصحاب رؤوس الأموال إلى فلسطين عقب توقيع اتفاق اوسلو، وتدخلهم في الخيارات السياسية الفلسطينية، بما يدعم أنشطتهم في الأراضي الفلسطينية، وتفاعلهم كنخبٍ اقتصادية، مع واقع الحالة الفلسطينية، بما يتفق ويتماشى مع سياسات "اقتصاد السوق الحر" ؛ أدى إلى تدعيم خيارات التنسيق الأمني، ومشاريع التسوية، وهو ما كان له أثره الواضح في المواقف السياسية للسلطة الوطنية، خصوصاً مع ارتباط أجهزتها مع شركات الإحتكارات، وما ترتب عليه من انصياع لها، وما تطلبه ذلك من مواقف سياسية، تتماشى مع الخدمات المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال، ومشاريعهم في الأراضي المحتلة، كما للمشاريع التي جمعت أصحاب رؤوس الأموال مع السلطة.
2. أدى تصاعد أسهم نخبة حماس، ورواج خياراتها، وشعبيتها، في ظل تفاقم تعارضها مع خيارات السلطة الوطنية، ومنظمة التحرير، إلى تغيرات صارمة في بنية النظام السياسي

الفلسطيني، والتمسك بهيمنة الحزب الواحد، وبالتالي التمسك بتوجهاته، وخياراته، وعلاقاته السياسية الإقليمية، والعالمية الداعمة.

3. أسهم دخول شخصيات، ومؤسسات المجتمع المدني في شراكاتٍ سياسية، ومنافسات على المواقع والنفوذ، والتغيير في فلسفة المجتمع المدني، بإعادة تصميم المنظمات غير الحكومية، من خلال التركيز على الفردية، بدلاً من الجماعية، في غياب الدور الضاغط لمنظمات المجتمع المدني لتوجيه سلوك النظام السياسي ديمقراطياً، ودعم الخيارات الشعبية المقترضة بإسهام منظمات المجتمع المدني في تنسيقها، وتدعيم خياراتها، وتعزيز المقاومة الشعبية، والضغط لتبنيها من النظام السياسي الفلسطيني بشكل جدي.

### 8.1 الدراسات السابقة

تحدثت الدراسات السابقة عن النخبة الفلسطينية من حيث تكوينها، وسماتها، وأدوات، ومصادر نفوذها، وركزت على النخب السياسية منها، إلا أنه بدأ يظهر حديثاً الإهتمام بدراسة أنشطة أصحاب رؤوس الأموال في فلسطين، والذين يشكلون النخبة الاقتصادية الفلسطينية، كما ظهر الإهتمام بنخب المنظمات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني عموماً.

أما فيما يتعلق بموضوع الدراسة فقد أشارت بعض المقالات، والدراسات إلى أدوار النخب، وتأثيرها في السياسة الفلسطينية، إلا أنها اقتصرت في حديثها عن النخب كأفراد، أو مؤسسات، أي كوحدات مجتزئة، ولم تتناول النخبة الفلسطينية كوحدة واحدة، لها أثرها الواضح على التوجهات السياسية الفلسطينية.

وفيما يلي بعض الدراسات التي تناولت النخب الفلسطينية بعد العام 1993 وتوقيع اتفاق أوسلو.

الدراسة الأولى: هلال، جميل (2002) بعنوان: تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، جميل هلال. (هلال، تكوين النخبة الفلسطينية، 2002)

تحدثت هذه الدراسة عن التحولات في تكوين النخب الفلسطينية، وآليات انتاجها، امتداداً من هيمنة الأعيان، والوجهاء من كبار ملاكي الأراضي، وكبار التجار على مواقع النخبة، إلى بداية تشكل الحقل الوطني، وهيمنة منظمة التحرير الفلسطينية، على آليات انتاج النخب، حتى توقيع اتفاق أوسلو، الذي جاء بالسلطة الوطنية الفلسطينية؛ لتكون أحد أهم العوامل المؤثرة في حدوث تحولات في النخب الفلسطينية، وظهور نخب جديدة.

كما تطرقت الدراسة إلى مكونات النخبة الفلسطينية جميعها، الثقافية منها، والسياسية، والاقتصادية، ونخب المنظمات الأهلية، ونخبة التيارات الاسلامية، وقدمت تفاصيل للظروف المرافقة لتشكل هذه النخب، ومصادر قوتها، معطيةً الدور الأهم للحظة التاريخية " وهي توقيع اتفاق أوسلو" في تشكيل سلوك هذه النخب، وتوزيع مواقعها.

قدمت دراسة هلال أساساً لدراسة التحولات في تشكيل النخبة الفلسطينية، وركزت على أهمية اتفاق أوسلو كعامل مهم في بروز تحولات في مواقع، ونفوذ، وتوجهات النخب، ودخول نخب جديدة، وخروج أخرى، وهو ما سيشكل منطلقاً لدراسة التحولات في النخبة الفلسطينية، في الفصل الأول من هذه الدراسة.

**الدراسة الثانية: هلال، جميل(2013) بعنوان: إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية.**  
(هلال، اضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية، 2013)

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن النخبة السياسية الفلسطينية في مأزق حقيقي، تكون بفعل تداخل عوامل عدة، وتجاوزها، يتصل بعضها بقدرات هذه النخبة القيادية، والتمثيلية، والتعبوية، والكفاحية، ويتصل بعضها الآخر بعوامل موضوعية.

استخدم الباحث تعبير المأزق في الإشارة إلى انسداد الأفق أمام الاستراتيجيات، والسياسات، والخيارات التي اعتمدها النخبة، أو القيادة السياسية للوصول إلى البرنامج السياسي الوطني، الذي التزمت تنفيذه، أو لتقريب الوصول إليه.

وتطرق الدراسة إلى فقدان القيادة السياسية للسيطرة على مسار الأحداث، ما يتطلب إعادة النظر في بنيتها، وبرامجها، واستراتيجياتها، وتحالفاتها، وركزت على جوانب متعددة، تمثل بمظاهر هذا المأزق منها: تعطيل المؤسسات الوطنية الجامعة، وفقدان النخب لمصداقيتها، أمام شرائح واسعة من الجمهور، وغياب التنبؤ الجاد للمقاومة الشعبية، والتمسك بتوجهات أثبتت عبثيتها، منها تمسك السلطة وبعض قيادات حركة فتح بالرهان على الولايات المتحدة الأمريكية، وتبنيها لاقتصاد السوق، والتوجه للمؤسسات الدولية، وانكشاف الحقل السياسي الوطني، المتمثل بخضوع سلطتي الضفة، وغزة للممولين.

الدراسة الثانية لهلال اهتمت بقدرات النخب الحاكمة، وتفاوتها، وتراجع بعضها، وما ترتب على ذلك من قيود ارتهنت إليها قدراتها السياسية، وهو ما يفيد في فهم المواقف السياسية التي أنت كنتاج لهذا التراجع، في قدرات النخبة الحاكمة في فلسطين.

**الدراسة الثالثة: حنفي، ساري، وطبر، ليندا بعنوان: بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية.** (حنفي وطبر. بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، 2008)

سلطت هذه الدراسة الضوء على بروز نخبة فلسطينية جديدة، وهي نخبة المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، التي نشأت من خلال تزايد دورها في صناعة المعونات، وعلاقة هذه النخبة بالقواعد الشعبية، واتجاهاتها، وموقعها في المشهد الوطني. وأتى ذلك بعد أن تطرق الباحثون إلى دور المنظمات الأهلية في فلسطين، خلال الانتفاضة الثانية، وعلاقتها بالمولين، وانقطاع صلتها بالحركات الشعبية في فلسطين وعدم قدرة ناشطيها على التوفيق بين حاجاتهم المهنية، والتطلعات الفلسطينية إلى الاستقلال.

قدمت هذه الدراسة اضاءات هامة حول عدم مؤازرة هذه المنظمات للقوى السياسية، وللمواطنين خلال الانتفاضة، وغياب استراتيجياتها للتعبئة الجماهيرية، وهو ما كان متوقعا منها أسوةً بدورها خلال الانتفاضة الأولى. إلا أنَّ الشعار الذي تبنته هذه المنظمات حسب الدراسة؛

كان الابتعاد عن السياسة، واتخاذ موقف الحياد، وهو ما فيه خلط واضح بين ما هو سياسي ووطني.

وأشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من إظهار هذه المنظمات حيادها السياسي؛ إلا أنها في الوقت نفسه أظهرت تزايداً للتسييس الداخلي في بناء تحالفاتها، وتعميق، وزيادة فردية، وسلطة بعض قياداتها، وظهرت هذه المنظمات في بعض الحالات كرافضةٍ لأشكال المقاومة العنيفة، وهي التي لم تقدم بدائل لها، وهذا يوضح ما ركزت عليه الدراسة، في جميع فصولها بخصوص دور المساعدات، والممولين في تقويض استراتيجيات، وتوجهات، ورؤى هذه المنظمات وقادتها.

دراسة حنفي وطبر أولت أهميةً كبيرةً لنخبة صاعدة فلسطينياً، وتناولت تصاعد نفوذها، ودخولها في اطار المنافسة السياسية، وهو ما يقدم أساساً لدراسة الآثار المترتبة في تزايد نفوذها، خصوصاً في ظل ارتهانها للممول الخارجي، وانحرافها عن المسار الأساسي لها كمنظمات مجتمع مدني.

الدراسة الرابعة: عبد الهادي، زهير (2007) بعنوان: التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية " الجديدة" على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية. (عبد الهادي، التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية، 2007)

تناولت الدراسة ملامح النخبة الفلسطينية المتشكلة بعد الانتخابات التشريعية الثانية، باعتبار الانتخابات آلية إنتاج هذه النخب، وتأتي الدراسة في ضوء التغيرات الإجتماعية، والسياسية، التي أدت إلى انتخاب عناصر جديدة، فيما غير خط إنتاج النخبة الفلسطينية. ودرس الباحث سمات نخبتي التشريعي الأولى والثانية، وقارن بين العوامل المؤثرة في عملية إنتاج هذه النخب.

ومن أهم نتائج دراسة زهير، أن النخبة التشريعية الثانية تمايزت من حيث تمثيل حملة الدرجات العلمية العليا، والتنوع الفكري، والسياسي، كما تمتاز النخبة الثانية بالتدين، وتمثيل مجموعة من الأسرى السابقين، وغلبة الأعمار الشابة، والتنوع الجنسي، والديني، والطبقي،

والفكري، وكذلك اعادة انتخاب أعضاء مجالس محلية، وتشريعي سابقين. وقد شكل الحزب السياسي وفقاً للدراسة مصدراً لإعادة إنتاج النخبة، كما كان لمؤسسات المجتمع المدني دورها الغالب في تدوير النخب، ما بين المستوى النخبوي المحلي، والتشريعي.

أهم ما تناولته دراسة البحث وفقاً لهذه الدراسة، هو تسليطها الضوء على دور الحزب السياسي في دعم نخبه، وتوظيف قدراته لتعزيز نفوذها، ودورها في تشكيل المواقف السياسية الرسمية، وهذا ما يقودنا إلى دراسة أثر تراجع بعض الأحزاب مادياً، وتنظيمياً، وتدهور علاقاتها الداخلية، والخارجية على نخبها.

**الدراسة الخامسة: البرغوثي، سمر (2009) بعنوان: سمات النخبة السياسية الفلسطينية.**  
(البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية، 2009)

قدمت هذه الدراسة تفصيلاً لسمات النخبة السياسية الفلسطينية، ولخلفياتها الاجتماعية، ودرست تفاوت تأثير هذه النخب في القرار السياسي الفلسطيني، وفقاً لمواقعها، ولهيمنة بعضها على أدوات السلطة، واحتكارها لنسب التمثيل الأكبر في المناصب السياسية الموجودة. وفي الفصول المتقدمة من الدراسة، وضحت مواضع التبدل، والتغير في هذه النسب، بعد الانتخابات التشريعية الثانية، والتي قدمت آلية جديدة في تغيير النخب، وتجديدها، بعد أن كان التجدد لا يحدث إلا لأسباب خارج عن إرادة هذه النخب، كالمرض، والوفاة.

كما وضحت تغيب فئات سياسية، واجتماعية عن الدخول في إطار النخبة، وتراجع بعضها، مقدمة لتوضيح ذلك نسب مسحية، تظهر التباين في تمثيل فئات على حساب أخرى. وتطرقت الباحثة إلى الفكر السياسي لهذه النخب، وتطوره وفقاً للشروط الموضوعية، وليس بناءً على التطوير الذاتي لأطرها النظرية، والأيدولوجية.

قدمت دراسة البرغوثي ما يشكل أساساً لهذا البحث، إذ تناولت غياب التطوير النظري لدى العديد من النخب، والتي كان لها سابقاً تأثير أقوى، ومواقف أبرز في الحقل السياسي الوطني، وكيف أسهم غياب التطوير النظري في تغيب نخب عدة، وتفوق أخرى عليها.

وفي نهاية عرض الدراسات السابقة فلا بد من إجمال المرتكزات الأساسية التي قدمتها لهذه الدراسة، وإن كانت الإفادة من بعضها غير مباشرة، إلا أنها أساسية للإطلاق منها؛ لفهم توجهات النخب الفلسطينية، وهي بالتالي: اتفاق أو سلو كلحظة تاريخية مؤثرة في صناعة النخب الفلسطينية، وإعادة توزيعها، والقدرة السياسية للنخبة الراهنة، ودور الحزب السياسي في دعم نخبه، وأسباب تراجع بعض النخب وتفوق أخرى.

## 9.1 الإطار النظري

يشير المعنى العام للنخبة، أو الصفوة، إلى مجموع الأفراد الذين يشغلون مراكز النفوذ في المجتمع، كما يشير إلى الفئة العليا في أحد ميادين التنافس، فتضم البارزين، والمتفوقين في مجالهم، ما يجعلهم قاداته (الطيب، 2007، 189).

وفي تعريفها الأدق ضمن مجموعة من التعريفات التي وضعها علماء الاجتماع؛ يعرفها عالم الاجتماع الكندي غي روشيه Guy Rocher: بأنها تضم أشخاص، وجماعات، والذين بواسطة القوة التي يملكونها، أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه؛ يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات، أو الأفكار، والأحاسيس، والمشاعر، التي يبدونها، أو التي يتخذونها شعاراً لهم (أبراش، 2011، 42).

ومع أن نظريات النخبة بأغلبها وضعها منظرون ليبراليون؛ لدحض ما جاءت به الماركسية، عن الطبقات؛ إلا أنها تصادمت كذلك مع النظرية الديمقراطية، ومع الرأسمالية (المرجع السابق)؛ فأصبحت النخبة مع الوقت نظرية أكثر تكاملاً، منحازةً لنفسها على حساب غيرها من النظريات. ومن أهم منظري النخبة باريتو؛ الذي أدخل مفهوم النخبة إلى علم الاجتماع، كما كان لميلز، ميشلز، وموسكا إسهاماتهم النظرية، التي أثرت في موضوع النخبة، وأثارت حوله الأسئلة، والنقاشات.

تستند هذه الدراسة إلى نخبة القوة عند رايت ميلز، وبالرغم مما وجه لها من انتقادات، وما أثير حولها من أسئلة، نرى بأنها الأكثر إنسجاماً مع واقع النخبة الفلسطينية، والأقدر على

تفسير حالها، في ظل هيمنة مجموعةٍ من النخب وضمن مؤسساتها على قيادة الحقل الوطني الفلسطيني، وصياغة السياسات العامة. ومع ذلك لا بد من التطرق بدايةً إلى غيرها من المداخل النظرية، وإن بايجاز إذ إنها تشكل روافداً مهمة للدراسة، لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها.

### 1.9.1 المداخل النظرية للنخبة

خلص باريتو *Vilfredo Pareto*<sup>1</sup> إلى مفهوم النخبة بناءً على تفوق هذه المجموعة، أو الطبقة على غيرها من الطبقات، وهو ما جعل تعريفه للنخبة ملتبساً لدى الكثيرين، مع أنه فرق بين فئتين داخل النخبة، إحداهما تظهر تميزها داخل الحكومة، وأخرى خارجها، أي أن الأولى تمتلك السلطة والثانية لا تمتلكها، ووجه النقد لفهمه للنخبة، بأنه حددها على أنها الأكثر كفاءة، وهو ما فيه خلطٌ يضعنا أمام اعتقاد خاطئ أن الحاكم دائماً هو الأكفأ (ابراش، 2011).

تناول باريتو النخبة في إطار نظريته عن التوازن الاجتماعي، مهتماً بما يميزها من قدراتٍ تضعها في مواقع التأثير، والقرار. وقد وضع باريتو أساساً للتمييز بين النخبة المحافظة، والنخبة المتجددة، من خلال ما أطلق عليه دورة النخبة، موضحاً أثر مجموعة من الرواسب على اتجاهات النخبة، ودورانها وتبدل مواقعها، وموقفها من الاستقرار أو التغيير (الطيب، 2007).

موسكا *Gaetano Mosca*<sup>2</sup> أيضاً اهتم بدوران النخب، معتبراً أن المجتمعات التي لا يحدث فيها هذا الدوران، هي مجتمعات جامدة، على عكس المجتمعات الديمقراطية، والتي تكون دورة النخبة فيها في حالة حركة دائمة (ابراش، 2011)، كما ركز موسكا على عامل التنظيم داخل النخبة؛ فأكد على أن التنظيم هو مصدر قوة النخبة (محمد، 2013).

أما روبرت ميشلز *Robert Michels*<sup>3</sup> فلم يستعمل كلمة elite بل تحدث عن الأوليغارشية انطلاقاً من تحليله للأحزاب السياسية، موضحاً أن التنظيمات وإن شكّلت

<sup>1</sup> فيلفيدو باريتو، مفكر اجتماعي واقتصادي إيطالي (1848-1923)، ولد في باريس، تفرغ لدراسة علوم الاجتماع، والاقتصاد بعد أن درس الهندسة المدنية، وعمل بها، من أهم مؤلفاته "العقل والمجتمع" و"موجز في الاقتصاد السياسي".

<sup>2</sup> جايتانو موسكا، (1858-1941) فيلسوف سياسي إيطالي، أشهر مؤلفاته "عناصر العلم السياسي" و"الطبقة الحاكمة".

<sup>3</sup> روبرت ميشلز، عالم اجتماع ألماني (1876-1936) أشهر مؤلفاته "الأحزاب" الذي تحدث فيه عن القانون الحديدي للأوليغارشية.

ديمقراطياً؛ فلا بد أن تخضع مع الزمن إلى قلةٍ محددة، فكل تنظيم يفرز أقلية التي ستسعى إلى الإستحواذ على السلطة، من خلال مواقعها (ابراش، 2011). وبهذا يكون ميشلز قد سلك اتجاهات مغايراً لما سلكه منظري النخبة، باعتباره لبروز الصفوة في النظم السياسية أحد اتجاهات الأوليغارشية، وأسند نمو الغرائز التي تقود إلى الأوليغارشة إلى خصائص النظام الاقتصادي، المستند إلى الملكية الخاصة، لوسائل الانتاج (محمد، 2013).

أما سي رايت ميلز C. Wright Mills<sup>1</sup> فقد ركز في دراسته لـ " نخبة القوة" في كتابه الذي يحمل نفس الاسم، على التغيرات التي حدثت بعد الحرب الأهلية الأمريكية، التي فشلت كثورة، ولم تكن حاسمة لتؤثر في الجماهير، باتجاه فرض أيديولوجيا معينة، إلا أنها أثرت على شكل نظام القوة الأمريكي، بإعادة توزيع أدوار نخبه، ودخول نخبٍ جديدة إليه. وهو ما يؤسس لبداية الربط بين حالة الدراسة - والتي تبدأ بتوقيع اتفاق اوسلو ك لحظة زمنية حاسمة- وبين نظرية نخبة القوة عند رايت ميلز؛ إذ أن لحظة تاريخية حددها في دراسته، كانت حاسمة في تشكيل المنتظم السياسي الأمريكي، ورسم علاقاته وفقاً للبيئة المحيطة، والتي شهدت حين إصدار كتابه صراعاتٍ عالمية كبيرة، وبالتالي الحصول على مخرجاتٍ قادت لتشكيل أمريكا الحديثة، بنخبها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والتي تشكل مجتمعةً نخبة القوة.

### 2.9.1 نخبة القوة

قدّم ميلز نظريته نخبة القوة بناءً على واقع المجتمع الأمريكي الحديث، والذي تداخلت فيه الدوائر الاقتصادية (الشركات الخاصة) والسياسية، والعسكرية، لتنتزع صناعة القرار ممن عداها، وتحتكرها، ويتجلى ارتباط هذه الحلقات برأيه في حالتي الحرب والسلام، كما يتجلى ارتباط قراراتها بمصالحها أولاً.

وصل ميلز إلى نظريته السابقة حول نخبة القوة، بعد أن بيّن في كتابه نخبة القوة (1956) - والذي اعادت جامعة اكسفورد نشره في العام 2000 - التغيرات في النخبة

<sup>1</sup> رايت ميلز، عالم اجتماع أمريكي توفي في 1962، عمل كأستاذ في علم الاجتماع في جامعة كولومبيا، أشهر مؤلفاته "الياقات البيضاء"، "نخبة القوة"، "الخيال السوسولوجي".

الأمريكية، مبيناً النخب المهيمنة في فتراتٍ زمنيةٍ متتالية، ابتداءً بفترة حكم جون ادامز، والتي كانت خلالها المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، موحدة بشكل مباشر، وبسيط، وكانت خلالها النخب متنوعة، ومتعددة تنتقل من دورٍ إلى دور، ومن وظيفة إلى أخرى، في قمة الأنظمة المؤسساتية بشكل مرن، وسلس، وكانت القرارات السياسية حتى العام 1824 مركزية تماماً، إذ كانت النخبة السياسية اللاعب الرئيس والمهيمن على صناعتها. فيما يلي هذه الفترة أعطى دوراً مهماً للعائلات الكبيرة خصوصاً بوصول أفراد منها لمجلسي النواب، والشيوخ، وبالتالي زيادة تأثيرهم في الحياة السياسية، على مستوى الحكومي، وعلى المستوى الشعبي، باعتلائهم للمناصب، وتأثيرهم في قطاعاتٍ مهمة، حيث عملوا أيضاً كتجارٍ، ومصنّعين، ومحامين، بالإضافة إلى وصولهم للجيش، والبحرية.

لحقت فلسفة جيفرسون الاقتصادية بالقرن التاسع عشر، والتي قدمت تسهيلاتٍ اقتصادية، وتخفيضاً للضرائب، وهو ما مهد لدخول رجال الإقتصاد كمنافسين في المجال السياسي، بفعل إزدياد نفوذهم، ووصولهم إلى الحكومة، وبالتالي المشاركة في صياغة السياسات العامة.

جاءت دراسة ميلز لتاريخ النخبة الأمريكية، وفقاً لكتابه إنطلاقاً من قاعدة مفادها أننا ندرس التاريخ لننقذ أنفسنا منه، وفعلاً استند في كتابه على دراسة تاريخ النخبة الأمريكية، قبل الحرب الأهلية (1861-1865) كما سبق ذكره، تطرق فيما بعد إلى نتائج الحرب الأهلية، التي أعادت توزيع أدوار النخبة، كما تطرق لدور المؤسسة العسكرية الذي برز عقب موقف فرانكلين روزفلت من الحرب العالمية الثانية، والذي انتهى به الأمر لطلب إعلان الحرب من الكونغرس، بعد أن كان قد أعلن بداية حياد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما رفع من مكانة ودور المؤسسة العسكرية في الفترة اللاحقة.

يرى ميلز أن مكانة النخبة لا تتوقف على مواهب أفرادها، وخصائصها السيكولوجية فقط؛ بل تتحدد بموجب البناء الاجتماعي، والاقتصادي للمجتمع، فيجد ميلز أن النخبة هي نتاج الطابع النظامي المهيمن على المجتمع الحديث، وأن القوة تميل إلى اتخاذ طابعٍ نظامي، ما يؤدي

إلى ظهور منظماتٍ تحتلُّ أهميةً محوريةً في المجتمع، مشكلةً بمجموعها جماعاتٍ قياديةً في البناء الاجتماعي (محمد، 2013).

استخدم ميلز مفهوم نخبة القوة في تعبيره عن المجموعة المسيطرة في فترة تاريخية محددة؛ فبينما هي النخبة العسكرية في دول العالم الثالث، فإن نخبة القوة في مجتمع دراسته، وهو المجتمع الأمريكي في الفترة التي عاش بها، تتكون من كبار رجال الدولة، الذين يشرفون على أجهزة الدولة، وكبار أصحاب الشركات الرأسماليين، وكبار القادة العسكريين، وتستمد هذه النخب الثلاثة قوتها من مؤسساتها (المرجع السابق).

فمصادر إنتاج النخبة عند ميلز إذاً هي المؤسسة، وشركات العصر الحديث، والدولة نفسها، وهذه المؤسسات تكون مهيأة لقبولبة صنف من الناس، الذين يعتقدون بوجودهم للحكم. وبالرغم من وجود اختلافات بين هذا المجموعة من صانعي القرار، إلا أنها تنتقي فور وصولهم إلى السلطة، خصوصاً في ظل ما أطلق عليه الزواج بين الدولة، والاقتصاد (موس، 2010).

ومن الانتقادات التي وجهت لطرح ميلز، ما أفاد به بوتومور؛ بأن تحليل ميلز يحتوي على عددٍ من السمات غير المرضية، إذ في حديثه عن تركيز السلطة في يد نخب محددة، إنما هو متأثرٌ بضغط الصراع العالمي، التي شغلت أمريكا في عصره، إلا أن ما يهم في توجهه ميلز، وما نال ثناء بوتومور؛ هو سعيه لتحديد وتضييق مفهوم النخبة، وهو ما حرص بوتومور عليه خلال محاولاته، وأهمها محاولته لتوضيح الفرق بين النخبة السياسية، والطبقة السياسية<sup>1</sup> (أبراش، 2011).

تتطلب منا دراسة النخبة الفلسطينية في إطار نظرية نخبة القوة لسي رايت ميلز، وضع تعريفٍ واضحٍ للنخبة الفلسطينية خصوصاً صاحبة الدور الأبرز في صياغة الواقع السياسي الفلسطيني، والمواقف السياسية الرسمية، والتي سيركز عليها البحث.

---

<sup>1</sup> استعمل بوتومور مصطلح الطبقة السياسية للإشارة إلى الفئات التي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي وتدخل في صراعات من أجل القيادة السياسية، أما النخبة السياسية فقصدها الأشخاص الذين يمارسون السلطة السياسية في مكان ما في وقت ما.

وفيما يلي التعريفات المبدئية للنخب الفلسطينية وفقاً لمراجع الدراسة.

### 3.9.1 النخبة الفلسطينية

تشكلت النخب الفلسطينية في فتراتٍ زمنيةٍ متلاحقة، تخلّلتها ظروفٍ سياسيةٍ، واقتصاديةٍ، وثقافيةٍ متفاوتة، وتغلّب نخبٍ على أخرى، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي ستركز على النخبة السياسية، والنخبة الاقتصادية، ونخب منظمات المجتمع المدني.

أشار هلال (2002) إلى تعريفٍ إجرائيٍّ للنخبة السياسية الفلسطينية، فأوجزها بمؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية، وقيادة الأحزاب السياسية، ورئاسة المجلس التشريعي، ومسؤولي الأجهزة المركزية للسلطة الوطنية، والمؤسسات العامة، وعدد من الشخصيات المستقلة، التي تمتلك مكانةً اعتباريةً كنتاج لتاريخها السياسي، أو مواقعها في مؤسسات غير حكومية.

أما في كتابه الصادر في يناير 2013؛ أورد هلال تعريفاً مغايراً للنخبة السياسية الراهنة، استثنى منه قادة التنظيمات السياسية، فدورها لم يعد يتعدى نطاق تنظيماتها، واقتسمت القرارات بين قيادتي فتح وحماس، كما أضاف وبشكل مباشر رئيس حكومة حماس في قطاع غزة، وأعضاء المكتب السياسي للحركة، ورئيس الحكومة في رام الله الذي يعينه رئيس السلطة الوطنية.

أما النخبة الاقتصادية: فهي مجموع الأفراد الذين يمتلكون مواقع مؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني في قطاعيه العام والخاص (هلال، 2002)، وسيشملها متن هذا البحث تحت مفهوم النخبة المعولمة خلافاً للمتعارف عليه، إذ ارتبطت هذه النخب وكما سيتم توضيحه بالتفصيل لاحقاً مع مصالح الإقتصاد المعولم، التي تبنت قيمه.

أما نخبة منظمات المجتمع فكما عرفها حنفي وطبر (2006) تحت مسمى النخبة المعولمة: فهي تشمل قادة المنظمات الأهلية، والمسؤولين المحليين، في المنظمات غير

الحكومية الدولية، وتطورت كنخبة نتيجة تعمقها في عملية المساعدات، وارتباطها بالمول الخارجي.

#### 4.9.1 إنتاج وتجدد النخب

تتعدد النخب بتنوع مجالاتها، فهناك النخب الثقافية، والدينية، والإقتصادية، والسياسية، ويعرف جميل هلال النخبة: بأنها مجموعة الأفراد الذين يحتلون مناصب، أو مواقع نافذة في مؤسسات ذات سلطة، أو نفوذ، أو تأثير ما، ويرى بأن النخبة تتميز بطبيعة المواقع التي تشغلها، والتي تكون في الحقل السياسي أكثر وضوحاً، بحكم المناصب التي تتقلدها، والنفوذ الذي تتحلى به.

أما فيما يخص سلوك النخبة فيعطي دوراً محورياً للحظة السياسية في تحديده، فحتى وإن أُدرجت النخب من أصول، وطبقة اجتماعية واحدة، فهذا لا يشترط سلوكاً موحداً لها، ولهذه اللحظة السياسية تأثيرها الكبير في إعادة إنتاج النخب، وتحديد مواقعها، ومجال نفوذها، مثال ذلك عمليات الصراع من أجل الحصول على الاستقلال، أو الانتقال، من حركة تحرر وطني، إلى سلطة دولانية (هلال، 2002).

ووفقاً للتجارب التاريخية المختلفة، تظهر أهمية التغيير داخل النخب، ففي حالة انغلاق هذه النخب تنتج نخب جديدة لاختراق حالة الجمود، وبالتالي تكون النخب القديمة قد لعبت ضد نفسها بانغلاقها، وتحديها للتغيير والتجدد، فالنخبة إذاً مطالبة بمواكبة التغيرات في البيئة المحيطة، والقدرة على التعامل معها (الزوييري، 2011).

ولأن النخبة هي الأقلية المميزة في مجالها؛ فإن أي تراجع في القدرة الشخصية لأحد أفراد هذه النخبة، يجعله معرضاً للإستبعاد، وفتح المجال أمام غيره للدخول في إطار النخبة، وتتعدد الآليات التي تفتح المجال لدخول أفراد جدد، في إطار النخبة في المجال السياسي منها: 1. الاستعداد السياسي، والتركيز على الممارسة السياسية. 2. الانتخابات، والمشاركة السياسية.

3. امتلاك الفرد لقدرات فنية، وتنظيمية تؤهله للحكم، والقيادة. 4. القدرة المالية، والاعلامية (المرجع السابق).

كما أن لطبيعة علاقات النخبة الراهنة مع آخرين خارجها، لها أثرها في قدرة أفراد جدد على الدخول ضمن النخبة، وهو ما يضع مسؤولية كبيرة أمام النخبة، لصياغة تحالفاتها، بما يضمن دخول نخبٍ جديدة منسجمة معها، مع الانتباه إلى أن حدوث أي تواطؤ بين النخب وآخرين؛ قد ينتج عنه تحالفات ثورية، ودخول قوى جديدة إلى النظام السياسي (الصيداوي، 2000).

### 5.9.1 مصادر قوة النخبة

بالإضافة إلى دراسة النخبة في مستوياتها السياسية، والاجتماعية؛ فقد ركز علماء الاجتماع، والسياسة على دراسة مفهوم النخبة، في اطار دراستهم لمفهوم القوة في الدولة، إذ تسعى النخبة لبلوغ مواضع النفوذ، والقوة، والسيطرة على طاقات المجتمع، لتكون فاعلة وقادرة على فرض توجهاتها السياسية، والاقتصادية داخل الدولة، وبناءً على ذلك ركز دارسيها على مصادرة قوة النخبة، وسبل الوصول اليها (محمد 2013).

يرى ميلز أن قوة النخبة تتوقف على مدى نجاح إحكام الحلقات في تسلسلها التنظيمي، ومدى صلابة التماسك بين أفرادها، وارتباطهم ببعضهم نتيجة التقاء مصالحهم. أما المصدر الثاني لقوتهم يكمن في قوة اتصال القادة فيما بينهم، ما ينتج عنه اتفاق على السياسات والقيم، كما يرى كل من ميشلز، وموسكا أن ما يجمع أفراد النخبة بصفة عامة مصالحها، وآراؤها المشتركة، وبذلك تكون المصالح هي البنية التي تحكم تنظيم النخبة، وقد تكون هذه المصالح مادية، أو معنوية (المرجع السابق). كما أن للإمكانيات المالية دوراً في صدارة النخبة، ومصدراً لقوتها، وبذلك تمتلك النخبة أساليب القوة، والإكراه إلى جانب صياغة القرارات، وتصبح قادرة على صناعة بيئةٍ تخدم مصالحها، وتضمن بقاءها، وتمنحها فرصةً أكبر للحفاظ على مراكزها (الطيب، 2007).

## 10.1 منهجية الدراسة

يعتمد البحث منهج دراسة الحالة في دراسة المشكلة، وتحليل جوانبها، إذ يركز بشكل مباشر على توجهات السلطة الوطنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومدى ارتباطها، وتأثرها بتوجهات النخبة الفلسطينية بعد أوصلو تحديداً، ويساعد المنهج المعتمد على دراسة المشكلة بشكل أدق وأكثر تركيزاً على تفاصيلها.

ويأتي تحليل ودراسة الحالة من خلال تتبع التغيرات في توجهات النخبة، ودراسة تحالفاتها بالإعتماد على التوجهات النظرية المتعلقة بالنخبة، والتي طرحها عددٌ من علماء الاجتماع، والسياسة، والتي تجمع على قدرة النخبة من خلال مواقعها وأدوات نفوذها، على صياغة السياسات وإقرارها، وما تسهم به خيارات النخبة في تحديد ملامح المجتمع السياسي، وتحديد علاقاته، وتوجهاته.

وفي مواطن رئيسية من الدراسة يركز على المنهج المقارن، وهو ما تتطلبه طبيعة هذه الدراسة التي تتناول نخب مختلفة، ومواقف متعددة، ومتغيرة، وفترات زمنية متتابعة تشهد اختلافات تستدعي المقارنة بينها، ووتبيان النتائج، والخلوص لإستنتاجات الدراسة على أساسها.

## 11.1 فصول الدراسة

**الفصل الأول: مقدمات الدراسة:** يحتوي هذا الفصل على ما يتطلبه البحث العلمي من مقدمة، ومشكلة للدراسة، أهمية الدراسة، وأهدافها وتساؤلاتها، إضافة إلى فرضية الدراسة ومنهجيتها، كما ويحتوي هذا الفصل على الدراسات السابقة والاطار النظري.

**الفصل الثاني: النخبة الفلسطينية، تعريفها، تاريخها ونشأتها:** يتناول هذا الفصل تاريخ النخبة الفلسطينية، وتنوعاتها، والتغيرات الموضوعية التي أسهمت في تشكيلها، ويقدم تعريفات للنخبة الفلسطينية، وفقاً لفترات تاريخية مختلفة.

**الفصل الثالث: السمات الاجتماعية والمصالح الطبقية للنخبة الفلسطينية:** يتحدث هذا الفصل عن الطبقات الاجتماعية التي تمثلها النخب الفلسطينية المتعددة، والمصالح التي تمثلها هذه النخب، وتفاعلاتها مع الطبقات المختلفة في المجتمع الفلسطيني.

**الفصل الرابع: التوجهات السياسية والاقتصادية للنخبة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو:** يقدم هذا الفصل مقارنات بين توجهات النخبة الفلسطينية، ومواقفها في الفترة ما بين العامين 1993 و2006، أي ما بين توقيع اتفاق أوسلو، والانتخابات التشريعية الثانية.

**الفصل الخامس: تجلي توجهات النخبة الفلسطينية وسلوك أفرادها في المواقف السياسية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.**

يستكمل هذا الفصل طرح التحولات في مواقف النخب الفلسطينية في الفترة الثانية بعد أوسلو، والتي تبدأ من العام 2006، وتبين أثر هذه التحولات في النخبة الفلسطينية، وتوجهاتها، ودورها في صناعة المواقف السياسية الرسمية للسلطة الوطنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

**الفصل السادس: نتائج الدراسة.**

الفصل الثاني

النخبة الفلسطينية

تعريفها، تاريخها ونشأتها

## الفصل الثاني

### النخبة الفلسطينية، تعريفها، تاريخها ونشأتها

#### 1.2 مقدمة

تتكون النخبة الفلسطينية من نخب عدة، تختلف أصولها الاجتماعية، والثقافية، وتتعدد توجهاتها السياسية، ولفهم تحالفات هذه النخب، واصطفاقاتها لا بد في المقام الأول من فهم السياق التاريخي الذي تشكلت فيه، والظروف التي رافقت تكونها، وسيتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى النخب الفلسطينية المؤثرة في القرار السياسي الفلسطيني، أو التي أسهمت في الحفاظ على توجهات النخبة الحاكمة، بطرق مباشرة، أو غير مباشرة.

وستركز هذه الدراسة على النخب الرئيسية التي تشكل بمجملها النخبة الفلسطينية، وهي النخبة السياسية الفلسطينية التي تشمل السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والنخب الحزبية: كنخبة حركة فتح، ونخبة التيارات الإسلامية، ونخبة اليسار الفلسطيني، إضافة إلى النخبة الاقتصادية الفلسطينية بفرعيها الرئيسيين الرأسمالي الشتات، وأبناء البلد، والنخبة المعولمة وهي نخبة المنظمات غير الحكومية.

تتنافس النخب عادةً، وتتبدل وفقاً لما أطلق عليه علماء الاجتماع "دورة النخبة"، هذه الدورة التي تشمل صعود، وارتقاء بعض النخب إلى مستويات أعلى، كأن تصل لتكون ضمن النخبة الحاكمة، أو خروج بعضهم من دائرة النخبة.

تتسم دورة النخبة بأفضل حالاتها بقدرتها على استقبال نخب جديدة، والتجديد الدائم، وكسر الجمود الذي يعترض دوران النخب في حال استبدال نخب معينة بمواقع النفوذ والقرار، وغياب الظروف المواتية للتغيير.

تعددت آليات صناعة النخب فلسطينياً وفقاً لفترات زمنية مختلفة، حكمتها متغيرات موضوعية عدة، وبينما شهدت دورة النخبة تجديداً، وتغييرات سريعة ومتلاحقة في مراحل معينة، تعرضت للجمود في مراحل أخرى.

## 2.2 دائرة النخبة السياسية الفلسطينية ما بين الثبات والتدوير

مثلت فئة الأعيان والوجهاء في ثلاثينيات القرن الماضي النخبة السياسية الفلسطينية، وشملت ملاك الأراضي، والعائلات الكبرى صاحبة النفوذ، وكبار التجار، وبالرغم من بدء تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين؛ إلا أن هذه النخبة بقيت أسيرة تكوينها العائلي، والوجاهي فلم تقدم أي استراتيجيات لمواجهة هذا المشروع الناشئ، بالرغم من تبنيتها للعمل السياسي من باب الواجهة.

لم تستطع النخبة الوجيهة أن تخلق لنفسها قاعدة جماهيرية شعبية، بل على العكس تماماً برزت تشكيلات اجتماعية، وسياسية من خارج هذه الفئة كالحزب الشيوعي، والحركة العمالية، وغيرها من التشكيلات التي قادت ثورات، وانتفاضات امتدت خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات، إلا أنها لم تستطع أن تشكل نخبة سياسية بديلة.

جاءت حرب العام 1948 لتكشف ضعف النخبة السياسية في ذلك الوقت، ونتج عن الحرب اختفاء النخبة الوجيهة، واختفاء الحركات الاجتماعية، والسياسية التي حاولت الظهور كبديل عنها (هلال، 2002، 16-21).

أدى غياب كيان وطني جامع إلى صعوبة الحديث عن نخبة سياسية فلسطينية، خلال الفترة الممتدة بين العامين 1948 و1967، وبالتالي كان لكل تجمع فلسطيني نخبة الخاصة به، والتي حُدِّدت كنخبة سياسية على أساس علاقتها بالأنظمة التي تحكمها، ففي الضفة الغربية، وقطاع غزة مثلاً، تشكلت النخبة السياسية بموجب علاقتها بالنظامين الأردني والمصري، والحال نفسه انطبق على النخب السياسية في التجمعات الفلسطينية في المنفى، وفي المناطق الفلسطينية التي تقع تحت الحكم الاسرائيلي "الخط الأخضر أو مناطق ال48" (المرجع السابق، 30).

اختلف الحال مع تأسيس منظمة التحرير، وبعد مرور عامين على نشأتها، وتبلور مؤسساتها، وتحمل مسؤولياتها كاملةً تجاه شعبها في أماكن تواجده، اكتسبت قدرتها على انتاج

نخبة سياسية وطنية بمعايير وانتماءات فلسطينية، بدلت قواعد التنافس على مواقع النخبة، وغيرت شروطها.

### 3.2 نخبة منظمة التحرير الفلسطينية

تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة وطنية جامعة في العام 1964، وهو ما أعطى مجالاً للبدء بالحديث عن نخبة وطنية لها قراراتها السياسية، وقدراتها المالية والتنظيمية، إلا أن المنظمة التي تأسست بناءً على قرار جامعة الدول العربية، بقيت مقيدة نوعاً ما حتى العام 1967، فأصبحت النخبة السياسية الفلسطينية بعدها تتولى صناعة القرارات، والتوجهات السياسية الفلسطينية (هلال، 2002، 39).

أشار جميل هلال إلى ثلاث مراحل تكونت خلالها النخبة السياسية الفلسطينية، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ففي المرحلة الأولى هيمنت فئة رجال الأعمال الفلسطينيين في الدول العربية، وتكونوا الطبقة الوسطى، وبعض أفراد المنظمات الفدائية على تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان هذا التشكيل من صلاحيات أحمد الشقيري، حيث غابت الانتخابات الديمقراطية كألية لصناعة النخب السياسية.

وضعت المرحلة الثانية والتي أعقبت حرب 1967 آلية ديمقراطية لصناعة نخب منظمة التحرير، وتمثلت هذه الآلية في انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من أعضائها الذين تم اختيارهم بالتوافق بين فصائل المنظمة، أما اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية فيتم وفق نظام المحاصصة الذي يراعي التوزيعات الجغرافية، والشعبية، والمهنية.

بدأت المرحلة الثالثة مع قيام السلطة الفلسطينية، فدخلت آليات جديدة لصناعة النخبة السياسية تمثلت بالانتخابات الرئاسية، والانتخابات التشريعية، واللتان أجريتا في العام 1996 (هلال، 2002، 41).

شكل توقيع اتفاق اوسلو لحظة تاريخية حاسمة في صناعة النخب السياسية الفلسطينية، وبشكل مباشر كان لها تأثيرها التدريجي على نخبة منظمة التحرير الفلسطينية، التي ستشهد لاحقاً تراجعاً لصالح نخبة السلطة الفلسطينية.

## 4.2 نخبة السلطة الفلسطينية

أُنْتُجَت النخبة السياسية بعد قيام السلطة الفلسطينية وفق آليات ديمقراطية، أدخلتها أوصلو، والتي تضمنت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، جاءت هذه الآليات إلى جانب عوامل أخرى تضمنت المصالح المشتركة بين شخصيات سياسية فلسطينية، وقيادات حركة فتح، كما التقارب ما بينها وبين شخصيات نافذة في منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسها آنذاك ياسر عرفات.

أفرز النظام السياسي الناشئ نخبه في إطار الهيئات الرئيسية التي تقوده وهي: اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئاسة المجلس الوطني، والمكتب الرئاسي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومجلسها الوزاري، ومحافظين ورؤساء البلديات الكبرى، ومسؤولي الأجهزة الأمنية، وبعض الشخصيات في المجلس التشريعي منها شخصيات مستقلة (هلال، 2002، 72).

صنف جميل هلال النخب التي جاءت ضمن إطار النظام السياسي الجديد إلى مجموعتين: الأولى وهي النخبة الحكومية، والتي تعتمد في تعيينها على رئيس السلطة الفلسطينية، وكان 66.7% من هذه النخبة من حركة فتح، 21% مستقلين، 8.3% أحزاب أخرى، و4.2% من المقربين لحركة حماس. أما المجموعة الثانية، فهي النخبة التمثيلية وميزها وجود نخبة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب نخبة السلطة الجديدة، أما تسميتها بالتمثيلية فجاءت من كونها لا تعتمد كالمجموعة الأولى على تعيين رئيس السلطة الفلسطينية، وتتكون من رئاسة المجلس الوطني والتشريعي بلجانه الدائمة، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (المرجع السابق).

وما يميز الحديث عن نخبة السلطة الوطنية هو بروز النخب الإدارية والأمنية فيها، حيث امتازت هذه النخب بخضوعها المباشر للقائد العام، وطبيعة أدوارها، واختصاصاتها، والصلاحيات التي تمتعت بها، والمصالح التي ارتبطت بها، وعائداتها من مناصبها الحكومية أو شبه الحكومية (ارشيد، 2007، 80).

امتتعت مجموعة من الأحزاب السياسية الفلسطينية وهي الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحركتي حماس، والجهاد الاسلامي عن المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي

الأولى في العام 1996، وهو ما حال دون دخولها في إطار نخبة السلطة الوطنية، وبهذا كانت غالبية نخبة السلطة الفلسطينية من حركة فتح والمؤيدين لها. كما هيمنت نخبة السلطة الفلسطينية سابقة الذكر على قيادة النظام السياسي الجديد، منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، الى أن جاءت لحظة التغيير الجديدة، والتي شكلت بدورها لحظة سياسية حاسمة بعد أوسلو، وهي وفاة ياسر عرفات.

اتسمت النخبة التي تضمنت لاعبين سياسيين قدامى، يمثل وجودهم بكل وضوح الازدواجية في المناصب ما بين السلطة الفلسطينية الناشئة والمنظمة، التي قادت المنتظم السياسي الفلسطيني منفردةً لما يقارب الثلاثة عقود بالجمود، إذ لم تشهد تغييراتٍ ملموسة برغم استيعابها لنخبٍ جديدةٍ وأجراها لتغييراتٍ حكوميةٍ متعددة، إلا أنها كانت تعكس توجهات الحزب المهمين بطبيعة الحال، وهو ما ينم عنه التتبع لماهية النخب التي حرصت السلطة على بقائها في إطار مؤسساتها والتي أشارت إليها مراجع هذه البحث، وتسنده أيضاً الملاحظة والمتابعة العامة للوقائع الفلسطينية، وهو ما يظهر أيضاً الدور المهم لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في تعزيز مواقع بعض هذه النخب، التي استفادت من شعبية الجناح العسكري لحركة فتح "كتائب شهداء الأقصى"، إلا أن هذا الحال تغير إثر وفاة ياسر عرفات الذي عرف على المستوى الشعبي بدعمه للكفاح المسلح، وسماحه لقيادة العمل العسكري بالتحرك خلال "انتفاضة الأقصى"، بالإضافة إلى قدرته منذ أن تسلم قيادة منظمة التحرير على حجب أو تقييد النخب المنافسة، وبالتالي إخراجها من دائرة النفوذ، والقيادة السياسية، وساعده في ذلك الغموض الذي لف سياساته.

شهدت فترة ما بعد عرفات تراجعاً للجناح العسكري لحركة فتح، وبالتالي غياب الميزات التي أضفاها وجوده على بعض نخب النظام السياسي الفلسطيني، كما أن التغييرات الحكومية التي أضفاها قدوم محمود عباس الى السلطة أدخلت تغييراتٍ جديدةٍ على نخب السلطة الفلسطينية.

أُجريت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية الثانية في يناير 2005، وجاءت بمحمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، ثم لحقتها الانتخابات التشريعية الثانية في يناير 2006، بمشاركة جميع

الأحزاب السياسية الفلسطينية، وكان لكل منهما آثارها السريعة على نخبة السلطة الفلسطينية، فأفسحت سياسة محمود عباس المجال أمام وجود أوسع للتكنوقراط، فيما أدخلت الانتخابات التشريعية الثانية النخبة الفلسطينية في حالة إنقسام هي الأخطر في تاريخ علاقاتها، وكان نتائجها بروز نخبتين حاكمتين إحداهما في رام الله والثانية في غزة، إذ شكلت كلتا النخبتين حكوماتهما بمعزلٍ عن الأخرى، ووفق تحالفات سياسية، واقتصادية مختلفة، ووفق رؤى وأهداف حالت دون تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع نخب الأحزاب السياسية الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مظلةٍ واحدة.

## 5.2 النخب الحزبية

احتوت منظمة التحرير الفلسطينية بعد تأسيسها غالبية الفصائل الفلسطينية، بإستثناء ذات التوجه الإسلامي، والتي أثرت البقاء خارج صفوف منظمة التحرير، وطرحت نفسها كمعارضة لتوجهاتها، وكان لجميع المنظمات الفلسطينية نخبها المؤثرة في خيارات القيادة السياسية قبل أوسلو، إلا أن هذا الحال تغير بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، إذ برزت نخب حزبية على حساب أخرى، فيما حافظت بعض النخب على مكانتها ونفوذها.

ويمكن إرجاع التغيرات في مواقع ومكانة النخب السياسية الفلسطينية لعدة أسباب، أشار إلى إحداهما جميل هلال؛ إذ ذكر بأن بعض الشخصيات كوفئت بضمأن مواقعها كنخبة بناءً على موقفها من أوسلو، ودعمها للقاءات التي سبقته، هذا السبب الذي طرحه هلال قد يجعل من الممكن أيضاً طرح فكرة مغايرة بتهميش نخب أخرى بسبب مواقفها المعادية لأوسلو، خصوصاً إذا تطرقنا الى غياب شخصيات مهمة في منظمة التحرير، عن الساحة السياسية الفلسطينية بعد أوسلو، مثل فاروق القدومي - وهو من مؤسسي "فتح" - الذي عارض الاتفاق، ورفض العودة لفلسطين تحت نهج أوسلو.

من جهة أخرى لا بد من الأخذ بعين الإعتبار القدرات المالية، والتنظيمية للأحزاب السياسية، ودورها في دعم نخبها في مواقع النفوذ، فالإمكانيات المادية للتيارات الإسلامية، والتي

اختلفت مصادرها بين مشاريع استثمارية، ودعم خارجي وداخلي؛ أسهمت بشكل رئيس في رفع مكانة أحزابها، وبالتالي نخبها في مواقع التأثير.

برزت نخبة التيارات الاسلامية كنخبة سياسية منافسة بعد قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولاقت دعماً مادياً من كبار التجار الفلسطينيين (هلال. 2002)، وبالرغم من التحفظ الكبير الذي تتقنه الحركة على مصادر تمويلها؛ إلا أن علاقاتها الخارجية، وإمتداداتها، وإرتباطها الوثيق بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، والأردن، ودول المغرب العربي، شكل بمجمله قاعدةً يستند عليها المدعين بحصولها على تمويل خارجي منذ بداياتها.

ولا يمكن النظر للقدرة المالية للحركة كعاملٍ أساسي في تعزيز القدرة التنافسية لنخبها السياسية فلسطينياً، دون الأخذ بعين الاعتبار القدرة التنظيمية العالية للحركة، التي أهلتها للتطور في المجالين العسكري والسياسي، كما استطاعت خلق مشاريع استثمارية، توفر لها جزءاً من التمويل الذاتي لتنظيمها، ففي ديسمبر من العام 2008 أوردت واشنطن بوست على موقعها الالكتروني ورقة تحليل سياسات بعنوان "النكسات المالية التي تتعرض لها حماس"، استعرضت ملاحقات قانونية، ومحاكمات لجمعيات خيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تقدم الدعم المالي لحركة حماس، وأورد مقدمها مجموعةً من مصادر التمويل الذاتية للحركة، بصفتها الجهة الحاكمة في قطاع غزة، تمثلت في الضرائب، والرسوم الجمركية، ورسوم تسجيل المركبات، والرخص، وشهادات الميلاد، وسيطرتها على لجان الزكاة في قطاع غزة، وشبكاتها لجمع التبرعات، واستغلالها للأنفاق في تعظيم عوائدها المادية.

تناولت الورقة أيضاً مصادر التمويل الخارجي لحماس، والتي صرح عن إحداها مدير المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، بحديثه عن التمويل الإيراني لحماس منذ بداية سيطرتها على غزة في العام 2006، أما المصدر الثاني فهي دولة قطر، واستندت في طرحها للتمويل القطري الى حديث مع إحدى مساعدي الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية محمود عباس.

بالإضافة الى استفادتها من إرث حزب الاخوان المسلمين، وتوجهاتها الدعوية، وتنظيمها السياسي، والعسكري، استفادت حركة حماس من استمرار رفضها لاتفاق أوسلو، والمؤسسات

المنبتقة عنه، كما استفادت من فشل المفاوضات، وقضايا الفساد، والقمع التي وسمت بها ممارسات السلطة، واستفادت كذلك من ضعف السلطة الفلسطينية أمام ممارسات الإحتلال المتكررة ضد مؤسساتها، خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (عبد الهادي، 2007، 49).

وفيما امتلكت نخبة فتح مصدر قوتها بفعل وجودها داخل أطر السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال ممثليها، وقاعدتها الشعبية الكبيرة، وعلاقتها الخارجية، تمكنت نخب حماس كذلك من دخول دائرة النخبة بأعلى مستوياتها، اعتماداً على قدراتها التنظيمية، والمالية، وشعبيتها كحركة إسلامية دخل اليسار الفلسطيني، في مجموعة من الأزمات التي أدت الى تراجع نخبه كنخب سياسية فاعلة في المنتظم السياسي الفلسطيني.

تميز اليسار الفلسطيني بعطاءه طيلة مسير حركة النضال الفلسطينية، إذ عرف الى جانب نضاله المسلح بفكره، وعلاقاته المتينة مع دول العالم الاشتراكي، وهو ما جعله من أهم الفاعلين على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية خلال سنوات ما قبل أوسلو.

ثم أفضت مجموعة من الإشكاليات إلى خروج اليسار الفلسطيني من إطار المنافسة السياسية، وانطفاء شعبيته، وانحسار قاعدته الجماهيرية، شخصها جميل هلال في دراسته "اليسار الفلسطيني إلى أين؟" حسبما أشار (الزعط، 2015، 11) بمشكلات في البنية التحتية للييسار، وفي تكوينه الفكري والمفاهيمي، والعلاقات بين قوى اليسار، فيما ربط وسام رفيدي وفقاً للمرجع السابق تراجع اليسار بإنهيار الواقع المثالي للفكر الماركسي الذي تبنته قوى اليسار الفلسطينية.

وبالرغم من ذلك شغل ممثلي اليسار الفلسطيني<sup>1</sup> مواقع مؤثرة، وفاعلة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ودخل في تحالفات عدة على المستوى الفلسطيني والعربي، كان لها تأثيرها المباشر على ممارسات وقرارات المنظمة، إلا أن تراجع اليسار بشكل عام كان له بالغ الأثر في نخبه في المنتظم السياسي الفلسطيني، وتراجع مساحات نفوذها، كما استبعدت بعض

---

<sup>1</sup> عند الحديث عن قوى اليسار فنحن نتحدث عن مجموعة الأحزاب اليسارية الفلسطينية، والمتمثلة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، الجبهة الشعبية- القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي.

نخبه بفعل طبيعة التحالفات، والصراعات التي شكلتها النخب السياسية الفلسطينية، وحدة التنافس بين نخبتي فتح وحماس.

جاءت انتخابات المجالس المحلية 2004\_2005، وانتخابات المجلس التشريعي عموماً كآلية لتشخيص أحوال الأحزاب السياسية الفلسطينية، واختباراً لشعبيتها، وتماسكها على المستوى الداخلي، والتفافها حول أهداف موحدة، إبتداءً من قوائمها الانتخابية وإنتهاءً بنتائج الانتخابات.

بدأت المرحلة الأولى للانتخابات المحلية بالكشف عن تصاعد أسهم حركة حماس، وأولى مؤشرات تراجع حركة فتح؛ فاستطاعت حركة حماس جني نسباً مقاربة لتلك التي حصلت عليها حركة فتح، وهي القوة الرئيسية الأكبر، كما أظهرت تشكيلة القوائم، الإنقسامات الداخلية، والخلافات في "فتح"، ومع استكمال مراحل الانتخابات المحلية الأربعة، استطاعت حماس الفوز بإنتخابات المجالس البلدية في المدن الرئيسية، بينما فازت فتح بالمجالس شبه المدنية والريفية، أما اليسار فاضطر للدخول في تحالفاتٍ سياسية، ومع مستقلين لضمان وجوده في المجالس البلدية (عبد الهادي، 2007، 74-94).

و كأداة قياس مهمة استمرت الانتخابات في كشف التغيرات في مكانة ونفوذ الفصائل الفلسطينية المختلفة، فعكست في مراحلها التحضيرية انقسامات حركة فتح، وخلافاتها الداخلية، وما نتج عنه على سبيل المثال ترشح شخصيات معروفة بإنتمائها للحركة كمستقلين، بالإضافة إلى عدم حصولها على نتائج مرضية، على مستوى الدوائر، وهو ما يعكس تراجع شعبيتها، على مستوى المحافظات الفلسطينية، وتشتت الاصوات الداعمة لها.

أما فيما يتعلق بحركة حماس؛ فعادت لتؤكد المؤشرات التي تركتها الإنتخابات المحلية، بخصوص ارتفاع شعبيتها وانتشارها، وهو ما أهلها لتحقيق الفوز، خصوصاً على مستوى الدوائر التي حصلت من خلالها عدداً من المقاعد يفوق ما حققته حركة فتح.

أما قوى اليسار والمستقلين فكانت نسب فوزهم متواضعة، تمثلت بتجاوز نسب الحسم، والفوز بحكم النظام النسبي في القوائم الانتخابية، في حين لم تحقق أي فوز على مستوى الدوائر الانتخابية (المرجع السابق 94-104).

## 6.2 النخبة الاقتصادية الفلسطينية

تتمتع النخبة الاقتصادية عادةً بقدرتها على التأثير في صياغة التشريعات الاقتصادية، والمالية التي تضعها الدولة، بحكم علاقاتها ونفوذها، لذلك وفي فترة غياب سلطة وطنية فلسطينية بأجهزة مركزية، لها سياساتها الخاصة، قبل توقيع اتفاق أوسلو، كان من الصعب الحديث عن نخبة اقتصادية بهذا المعنى، إلا أن المتتبع لدلائل وجود اقتصاديين فاعلين فلسطينياً، ومؤثرين في صياغة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية، والتنسيق بين قيادة منظمة التحرير، والولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الغربية، يلمس بداية تكون نخبة اقتصادية فلسطينية، في الفترة السابقة لتوقيع اتفاق أوسلو، وهو ما أهلها لحجز وضمان مواقعها كنخبة اقتصادية، بعد قيام السلطة الفلسطينية.

انقسم رجال الأعمال الفلسطينيين قبل أوسلو إلى طبقتين أو فئتين، رأسماليو الشتات، والرأسماليون أبناء البلد، ويعبر مسمى رأسماليو الشتات عن الرأسماليين المغتربين الذين أُجبروا هم أو عائلاتهم على الخروج من فلسطين بعد نكبة العام 1948، بينما يعبر أبناء البلد عن الذين استقروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتميزت المجموعة الأولى بتطورها بالمقارنة مع الثانية التي بقيت تحت قيود الاحتلال مما أعاق نموها (نخلة، 2014، 63-65).

تمكن رأسماليو الشتات من خلق علاقات اقتصادية خاصة تدعم مشاريعهم الإستثمارية، بل وكانت علاقاتهم الاقتصادية في أحيان كثيرة تخالف التوجه الفلسطيني العام في ذلك الوقت، إذ شملت تعاونات مع شركات إسرائيلية ورؤوس أموال غربية وعربية، لها شراكاتها الاسرائيلية.

أما فيما يخص علاقاتها مع النخبة السياسية الفلسطينية فقد سعى رأسماليو الشتات للوصول إلى مواقع مؤثرة بين القيادة السياسية الفلسطينية، إلا أن هذا السعي لاقى صداماً من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وإن تقييد نمو رؤوس أموال أبناء البلد بفعل ظروف الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إلا أن طبقة الرأسماليين من أبناء البلد اندمجت

واعتمدت على الرأس مال الاسرائيلي بشكل مباشر، وهو أيضاً ما خالف التوجهات الشعبية الفلسطينية في فترة ما قبل أوسلو تحديداً.

وبالرغم من تشكلها في المنفى استطاعت النخب الوافدة إجراء تحالفات وائتلافات مع جزء من النخبة الاقتصادية، والمالية المحلية في الضفة الغربية، وقطاع غزة قبل أوسلو، إلا أن هذه التحالفات جاءت على حساب النخبة الاقتصادية المحلية حتى المشاركة منها في هذه الائتلافات، باعتبارها الحلقة الأضعف (ارشيد، 2007، 82).

## 1.6.2 النخبة الاقتصادية الفلسطينية بعد أوسلو

دخلت مجموعة تغييرات على بنية النظام السياسي الفلسطيني، ترافق معها تفاعلات اقتصادية اجتماعية جديدة، أبرزت معالم النخبة الاقتصادية الجديدة، التي بدأت بدور أكثر وضوحاً في إدارة الإقتصاد الفلسطيني، وتحديد ملامحه.

تداخلت بعد أوسلو مجموعة من الفئات التي لها تأثيرها على سير الإقتصاد الفلسطيني، تضمنت بعض مؤسسات السلطة التنفيذية كوزارة الإقتصاد، والقطاع العام الفلسطيني الذي دخل في عدة شراكات اقتصادية، جعلت له حصة من النفوذ الاقتصادي إلى جانب القطاع الخاص (هلال، 2002، 87-88).

لم تقف طبقة رأسماليي الشتات ضد أوسلو؛ بل اعتبرت الخيارات مفتوحة أمام الاستثمار في فلسطين بعد الاتفاق، إن سمحت بذلك الاعتبارات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية، وهي الطبقة التي روج مجموعة منها للإتفاق والتنسيق للقاءات قادة المنظمة بالجانبيين الأمريكي، والاسرائيلي، للوصول الى اتفاق سلام، وهم الذين رأوا في التعاون الاقتصادي أساساً لعملية السلام (نخلة، 2014).

ارتبطت النخبة الاقتصادية المحلية، والتي تشكلت بفعل النشاط الاقتصادي بعد العام 1967، بحكم الإقتصاد الإسرائيلي، وهو ما انعكس على قوتها، ونفوذها بفعل الإجراءات الإسرائيلية، والقيود التي فرضتها عليها، هذا الضعف الذي لحق بالنخبة المحلية (أبناء البلد)

جعلها امتداداً ضعيفاً وقاصراً، لم تفضل القيادة الفلسطينية (م. ت. ف) الإعتماد عليها، وعلى العكس، فضل قائدها ياسر عرفات الإعتماد على النخبة الوافدة لإمكانياتها، وخبرتها الواسعة في مجال الإقتصاد (ارشيد، 2007، 83).

قامت مجموعة رأسماليي الشتات بعد أوسلو وتماشياً مع ما سبق بأنشطة عدة، أبرزتها كقيادة للحقل الإقتصادي الوطني، من ضمن هذه الأنشطة: شركات مع السلطة الفلسطينية، مثل الشراكة التي جمعت السلطة الفلسطينية مع شركة الاتصالات الفلسطينية، ومنها ما هو شركات ثلاثية مع السلطة الفلسطينية وشخصيات إسرائيلية، كمشاريع المناطق الصناعية في الضفة وغزة، ومشروع كازينو أريحا، حصلت مقابلها تسهيلات من الطرفين، بالإضافة الى حصولها على وكالات لشركات عالمية مثل كوكا كولا<sup>1</sup>، وبالتالي تبنّت طبقة رأسماليي الشتات نفسها كنخبة إقتصادية فلسطينية لها الحصة الأكبر في النفوذ الإقتصادي، والهيمنة على السوق الفلسطيني (نخلة، 2004).

اختلفت الإنتماءات السياسية لرجال الأعمال الفلسطينيين، فمنهم المستقلون، ومنهم المحسوب على حركة فتح أو حماس، إلا أن الطبقة ذات النفوذ الإقتصادي الأكبر "رأسماليي الشتات"، والتي وصلت لمصاف النخبة الإقتصادية، كانت وباختلاف إنتماءاتها السياسية، أو غموضها، مقربة بشكل واضح من السلطة الفلسطينية، وهو ما انعكس على أنشطتها، وشراكاتها الإقتصادية، وهو ما أشار إليه (نخلة، 2004) في حديثه عن تفضيل السلطة الدخل في شركات ضمن مجالات التصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية والفنادق والسجائر مع الرأسماليين الكبار وهم المغتربين، ومثال ذلك ملكيتها ل 80% من شركة السجائر الفلسطينية، و34% من صندوق التكنولوجيا للسلام.

من هذا المنطلق لا يمكن الحديث عن نخبة إقتصادية فلسطينية تابعة لحركة حماس، خصوصاً عند الإنطلاق من تعريف النخبة الذي يحددها بتلك القدرة على صياغة السياسات،

<sup>1</sup> كُتف رأسماليو الشتات جهودهم منذ اتفاق أوسلو، لتحصيل امتيازات شركات كبرى مثل هونداي وكوكا كولا، وإضافة سمة الوطني على عمل هذه الشركات في المناطق الفلسطينية (نخلة، 2004، 102).

والعلاقات الاقتصادية للدولة، ولكن يمكن الحديث عن وجود فاعلين اقتصاديين، تمكنوا من تحويل إمكانياتهم الاقتصادية إلى نفوذٍ سياسي، أو يسعون لذلك من خلال دعمهم للتوجه الإسلامي، الذي تقوده حركة حماس خصوصاً، وقد كثر الحديث عن الدعم الذي تتلقاه الحركة من كبار التجار الفلسطينيين، بالرغم من حرصها على التكتّم بخصوص مصادر تمويلها.

إذاً فكبار التجار الفلسطينيين المحسوبين على الحركة، والداعمين لها وكحال أبناء البلد، لم يرتقوا لمحلّ تؤهّلهم لقيادة الحياة الاقتصادية في فلسطين، والاسهام في صياغة النمط الاقتصادي السائد، وهو ما احتكرته طبقة رأسماليي الشتات، وإن تفرض علينا القوة المادية التي تملكها حركة حماس، إعادة النظر في وجود نخبةٍ اقتصاديةٍ محسوبة عليها، ووفقاً لتعريف النخبة الاقتصادية المعتمد في الإطار النظري للبحث، يمكن النظر لنخبة اقتصادية "حمساوية" عند حصرها ضمن الحدود المكانية لقطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني، في ظل سلطته الجديدة الحاكمة، والتي استطاعت فرض شروطٍ اقتصادية، ونظام ضرائب، ومنح ميزات استثمارية تتناسب وسياساتها، وهنا يمكن الحديث عن نخبة اقتصادية صاغت تحالفات اقتصادية-سياسية تدعم بقاءها، وبقاء النخبة السياسية الحاكمة في القطاع.

وقد أشار (ارشيد، 2007) إلى أنّ النخبة المحلية التي هُمتت في عهد عرفات، بالرغم من احتجاجاتها الحادة أحياناً، والهادئة في حالات أخرى، والتي لم تحصل على الميزات، والتسهيلات التي حصلت عليها النخبة الوافدة، لم تستسلم، ولجأت للاستقواء بالمعارضة السياسية الفلسطينية، خصوصاً حركة حماس، والمبادرة لتشكيل ضغط على السلطة الفلسطينية، خصوصاً في مرحلة ما بعد عرفات.

تعدّ مواقف النخب الاقتصادية، وإمكانياتها ذات دورٍ مهم، ومؤثر، لا كونها تحجز موقعاً مؤثراً في إدارة الحياة الاقتصادية، والتدخل لصالح تبني النخبة الحاكمة لمواقف سياسية، وسياسات اقتصادية تتوافق مع طبيعة أعمالها، ومصالحها؛ بل لأنها أيضاً تمتد لتؤثر في شكل المجتمع المدني، ومؤسساته إذ تنعكس طبيعة اقتصاد السوق على شكل تنظيمات المجتمع المدني، ومؤسساته، وأدوارها، وهو ما يمكن تبنيه على الأقل في الحالة الفلسطينية، التي أصبح

المجتمع المدني فيها متأثراً، ومنسجماً مع طبيعة البنية الاقتصادية المرجوة من النخبة الاقتصادية، والتي عملت لتكريسها وقطعت شوطاً مهماً في ذلك، فهيمنت المنظمات غير الحكومية على المجتمع المدني الفلسطيني، وأصبحت نخبة تعبر عن نخبة، وتتفاعل مع متطلبات البيئة الاقتصادية، التي تكونت بعد أوسلو، والتي سنتطرق لها بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق، بينما نتناول فيما يلي التغيرات التي طرأت على شكل نخبة المنظمات غير الحكومية في فلسطين.

## 7.2 نخبة المنظمات غير الحكومية في فلسطين

تمكّن المجتمع الفلسطيني خلال الإنتفاضة الفلسطينية الأولى من صناعة هيئات، وقوى اجتماعية، وتجمعات أهلية، ساهمت في تقديم الخدمات المختلفة الصحية منها، والتعليمية، وتوجيه الأنشطة الشبابية، والأهلية المختلفة، بما يدعم مواجهة ممارسات الإحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وقطاع غزة، شكّلت هذه الجهات بمجملها جمعيات أهلية تُعبر عن المجتمع المدني الفلسطيني، وسجلت نمواً سريعاً خلال الانتفاضة، وهي التي وُجدت ونشطت بنسب أقل في الفترة الممتدة بين النكبة الفلسطينية عام 1948 وحتى انتفاضة العام 1987. وإن كانت مؤسسات المجتمع المدني التي تعبر عنها بشكل أساسي المنظمات غير الحكومية، تمثل المجتمع أمام الدولة، فإن المجتمع المدني الفلسطيني خلال الإنتفاضة الأولى غطى غياب الدولة، وأبرز تطلعات مجتمعه في مواجهة سلطة الاحتلال.

وبغض النظر عن التساؤلات المطروحة حول وجود أو عدم وجود مجتمع مدني فلسطيني؛ إلا أن وجود المنظمات الأهلية، وغير الحكومية، وتفاوت ظهورها، وأنشطتها، وتطور توجهاتها، ودخولها في منافسات وتحالفات النخب في إطار التغيرات السياسية، والمجتمعية على المستوى الفلسطيني، يجعل أمر دراستها لا مفر منه، وهي الممثل الأكبر عادةً لمنظمات المجتمع المدني وأهم ركائزه.

كمنطلق لدراسة نخبة المنظمات غير الحكومية في فلسطين؛ فلا بد من الإشارة الى

طبيعة الدور التنموي الذي تتبناه المنظمات غير الحكومية عموماً. تسعى المنظمات غير

الحكومية في مهامها التنموية إلى تمثيل مصالح مجموعة من السكان، وهي لا تسعى إلى سلطة تنفيذية، وبناءً على ذلك، تُستثنى الأحزاب السياسية من تعريف هذه المنظمات، إذ تسعى الأحزاب عادةً للسلطة، وتدخل في إطار المنافسة عليها (مجموعة باحثين، 2010، 121).

وقدّم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" تعريفه للمنظمات غير الحكومية، من خلال مجموعة معايير لا بد وأن تتوفر في المنظمة، لتعتبر غير حكومية، وهذه المعايير هي: درجة مأسسة تتميز بها عن التجمعات المؤقتة، مستقلة، غير ربحية، تشمل المشاركة التطوعية، غير إرثية، وغير تمثيلية بحيث لا تمثل قطاعات معينة، كما هي النقابات والإتحادات غير حزبية. كما ووضح معد الدراسة وقوع مجموعة من المنظمات غير الحكومية في فلسطين في منطقة رمادية، لا تتضح فيها جميع المعايير سابقة الذكر؛ فتغيب مجموعة منها بينما تبرز أخرى.

تأثرت المؤسسات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية في فلسطين، بقيام السلطة الفلسطينية؛ فدخلت مجموعة من التغيرات على نطاق عملها، لتجد نفسها أمام مسؤوليات جديدة، فرضتها المسؤولية الأساسية المتوقعة من المنظمات غير الحكومية، وهي تمثيل فئات من المجتمع أمام مؤسسات السلطة الجديدة، وهو ما ينتج عنه وظائف رقابية بالضرورة، تمارسها هذه المنظمات على السلطة الحاكمة، ومن الجانب الآخر فقد وجدت هذه المنظمات نفسها مضطرةً للتخلي عن بعض المسؤوليات التي أُركنت لها لسنوات، وذلك لدواعي وجود سلطة لا بد أن تتسلم هذه المهام، وتشرع بتأدية وظائفها.

التغيرات الجديدة جلبت معها مساحةً تنافسية جديدة، أطرافها منظمات غير حكومية، والسلطة الفلسطينية من جهة، والمنظمات غير الحكومية فيما بينها من جهة أخرى، ومع تزايد حدتها استقطبت هذه المنافسة شخصيات سياسية حزبية، وشخصيات تعمل في مؤسسات السلطة، ومجموعة من ناشطي الإنتفاضة الأولى.

بلغت نسبة المنظمات غير الحكومية التي تأسست في مرحلة الإنتفاضة الفلسطينية الأولى 18.8%، من مجموع المنظمات غير الحكومية الموجودة في فلسطين، حتى النصف

الثاني من العام 2000، أما المنظمات التي تم تأسيسها بعد العام 1994، فقد بلغت ما نسبته 37.6% (شليبي، 2001، 20)، هذه النسب تدل بشكل واضح على التنامي السريع في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد قيام السلطة، واستقطابها لمنافسين جدد.

وشهدت العلاقة بين المنظمات غير الحكومية في فلسطين، والسلطة الفلسطينية -أي بعد أوسلو- توتراً بسبب التنافس على تقديم الخدمات، إذ اعتبرت الثانية ذلك إعتداءً واضحاً على مسؤولياتها، وهو ما دفعها بعد ارتفاع حدة الخلاف فيما بينهما، إلى انشاء وزارة شؤون المنظمات الأهلية في العام 1999 (حنفي وطبر، 16). وإن كان الدور أو المجال أولى أسباب الخلاف بين الطرفين، فالسبب الكامن وراءه هو التمويل، بحيث ظهرت إشكالية التنافس على التمويل بين السلطة، والمنظمات غير الحكومية، وهو ما أدخلهما في صراعاتٍ على المنح المالية العربية والدولية، إذ كانت المنظمات غير الحكومية المتلقي الأول لهذه المنح في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاء دخول السلطة ليقص من حجم هذه المنح، ويقص من دورها في رسم الخطط التنموية في الضفة والقطاع (شليبي، 2001، 2).

تتجاز المنظمات غير الحكومية المحلية عادةً لطبقاتٍ معينة في مجتمعها، إذ تنتشأ في الأساس تلبيةً لإحتياجاتها التي تظهر في ظلّ تغيراتٍ سياسية، واجتماعية معينة، ومن هذا المنطلق تواجه في عملها معوقاتٍ داخلية، وخارجية، وفقاً لطبيعة عملها وبرامجها، هذه القيود إما أن يكون مصدرها السلطة الحاكمة، أو المجتمع، وفي الحالة الفلسطينية يشكل الاحتلال دوماً العائق الأكبر، وفي حال حصولها على تمويل خارجي، فمن الطبيعي أن يشكل تحدياً آخر أمامها، بالنظر إلى شروطه، وقيوده التي تفرض عليها برامج وسياسات معينة؛ إلا أن الدور التنموي الذي اعزته المنظمات العالمية الممولة للمنظمات غير الحكومية الجديدة، والذي ميزت به منظمات عن أخرى، أوجب عليها تخطي معيقات هذه المنظمات، والتجاوب معها.

الدور التنموي الذي حظيت به المنظمات غير الحكومية، جعلها تتفوق في منافستها لدخول دائرة نخب المجتمع المدني الفلسطيني، وفي المقابل هُمشت منظمات أخرى تقليدية، ومن هنا يرتبط ارتقاء شخصيات المنظمات غير الحكومية الى طبقة النخبة بشكله الأكبر على طبيعة

علاقتها، وانسجامها مع الممول الخارجي، الذي من شأنه تعزيز قدراتها المالية، وتزويدها بكوادر مهنية، مؤهلة لتقوية، وتمتين قدراتها التنظيمية، وتوسيع دائرة نفوذها، من خلال إعطاءها المزيد من الوظائف، والمهام التنموية، وحتى وإن تطلب ذلك إنسلاخها عن قواعدها الشعبية، ومبررات وجودها الأساسية.

لا يقتصر تمويل المنظمات غير الحكومية في فلسطين على التمويل الخارجي فقط؛ بل تتوفر لها مصادر محلية، وعربية، بعضها يعتمد وإن بشكل ضئيل، على التمويل الذاتي، إلا أن حجم إيرادات المنظمات الناتج عن بيع خدماتها، وأنشطتها المختلفة مرتبطٌ بشكل أساسي بحجم التمويل الخارجي، وقد أشار المالكي وآخرون (2008) إلى تراجع أعداد المنظمات غير الحكومية التي تمول نفسها ذاتياً ما بين العامين 2000 و2007 من 88.2% من مجموع المنظمات غير الحكومية إلى 81% وهو ما يعكس تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي .

أشار عبد الهادي (2007) إلى التنافس بين السلطة الحاكمة، والقوى المعارضة لها، للسيطرة على المنظمات غير الحكومية، وما أنتجه ذلك من زيادة القوة التفاوضية للمنظمات غير الحكومية، وهو ما عرضها في كثير من الحالات للإصطدام مع أجنادات مموليهها، والرؤى الفلسطينية، والعربية. بالرجوع الى موضوع القوة التفاوضية للمنظمات غير الحكومية؛ فلا بد من الوقوف على ما قدمته لشخصها من قدراتٍ تنافسية، أهلّتها لتضمن مواقعها ضمن نخبة المنظمات غير الحكومية، وبالتالي تجتمع حجم الإيرادات، والتمويل الخارجي، والقدرة التفاوضية، وحجم المستفيدين من خدمات وبرامج المنظمات غير الحكومية، ومثانة علاقاتها الخارجية، والمحلية؛ لتكوّن أهم العوامل المؤثرة، والمحفزة لإرتقاء بعض المنظمات، وشخصياتها لمصاف النخبة في مجالها، ولتتعدى بتأثيرها على مجالاتٍ أخرى في مجتمعها.

## 8.2 الخلاصة

ركز هذا الفصل على التعريف بالنخب الفلسطينية ضمن مجالاتها، وعوامل قوتها التي وضعتها في مصاف النخبة، وأهلّتها للإستمرارية، والتأثير، لنخلص في النهاية إلى التعريف

بالنخب السياسية الفلسطينية ضمن المؤسسات الرسمية وخارجها في مرحلتي ما قبل وما بعد أوسلو، والتعريف بالنخب الاقتصادية، ونخب المنظمات غير الحكومية اللتان دخلتا ضمن مفهوم النخبة المعولمة، نتاجاً لإنخراطها في العمل، وفق متطلبات اقتصاد السوق، والرؤى العالمية المتعلقة بـ "الشرق الأوسط" وفلسطين.

وشملت نخبة منظمة التحرير الفلسطينية قبل أوسلو الشخصيات المؤثرة، وصاحبة القرار داخل المنظمة، وتضمنت شخصيات بارزة في الفصائل الفلسطينية المؤطرة، ضمن المؤسسات الرئيسية في م.ت.ف. أما بعد أوسلو فشملت نخبة م.ت.ف رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبعض شخصيات مجلسها الوطني، بينما انتقل مركز القوة إلى السلطة الفلسطينية، وأصبحت مؤسساتها محط تنافس النخب.

نخبة السلطة الفلسطينية تكونت بعد أوسلو؛ إذ جاءت السلطة بالأساس كإحدى نتائجها، وبالتالي فإن نخبة السلطة الفلسطينية، تتكون من رئيس السلطة الفلسطينية، والشخصيات البارزة في مؤسسة الرئاسة، ورئاسة الحكومة، والشخصيات المؤثرة فيها، ومنهم تكنوقراط، بعض أعضاء المجلس التشريعي. وبعد الانتخابات التشريعية الثانية شملت رئيس حكومة حماس، والشخصيات المؤثرة في مكتبها السياسي، وتجسدت كنخبة حاكمة في قطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني.

أما النخب الحزبية فقد كانت قبل أوسلو هي الشخصيات الأبرز في الفصائل السياسية الفلسطينية، وقياداتها المؤثرة، وتشمل نخب حركة فتح، ونخب اليسار الفلسطيني، أي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي ذات التأثير الأكبر في قرارات القيادة السياسية الفلسطينية، والمتمثلة بالقرارات السياسية، التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال تفرد لها بقيادة المنتظم السياسي الفلسطيني. أما بعد أوسلو؛ فتضمنت النخب الحزبية نخبة حركة فتح، وشخصيات من اليسار الفلسطيني، ونخبة التيارات الإسلامية، التي شهدت تزايداً في تأثيرها على صياغة العلاقات في المنتظم السياسي الفلسطيني.

بينما شكلت نخبة م.ت.ف ونخبة السلطة الفلسطينية، والنخب الحزبية، مجموع النخب السياسية الفلسطينية، وكانت تتبلور في الجهة المقابلة للنخب الاقتصادية، ونخب المنظمات غير الحكومية اللتان استطاعتا الوصول لدائرة التأثير فلسطينياً.

تمثل التأثير الأكبر لنخب المنظمات غير الحكومية في فلسطين قبل أوسلو، في تعبئة، وتوجيه شرائح المجتمع الفلسطيني لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي، وسد احتياجات شرائح متعددة في المجتمع الفلسطيني، من خلال تقديم خدماتها في مجالات مختلفة، وكانت نشاطاتها مترابطة بالأهداف الوطنية، ورؤية القيادة السياسية الفلسطينية.

أما بعد أوسلو فأصبحت نخب المنظمات غير الحكومية ذات الارتباط الأكبر بالمولد الخارجي، والمنفذة لخطه التنموية، وشخصياتها المهنية الفاعلة، والنشطة، المؤدية لبرامجه، والقادرة على استقطاب، والتعامل مع البرامج العالمية، واستقطاب مموليها بشكل يضمن إستمرارية تطور عملها، ومكانتها.

أما النخبة الاقتصادية الفلسطينية؛ فقد شملت قبل أوسلو مجموعة رجال الأعمال من أبناء البلد، والذين عملوا ونشطوا في الضفة الغربية وقطاع غزة، واندمجوا مع واقع الاحتلال الاسرائيلي، وسياساته الاقتصادية، ومجموعة رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات ذوي العلاقات المتينة مع رؤوس الأموال الغربية، والعربية، والاسرائيلية، بالإضافة إلى علاقاتهم بشخصيات سياسية نافذة على المستويات السياسية الفلسطينية، والعربية، والتي أسهمت فيما بعد بصياغة علاقات اقتصادية مع الجانب الاسرائيلي تحت رعاية غربية.

أما بعد أوسلو فهي فئة رجال الأعمال ذات النفوذ الأكبر، والتأثير في صياغة العلاقات الاقتصادية الفلسطينية، ورسم النمط الاقتصادي السائد، والتي تتضمن بغالبيتها فئة رجال أعمال الشتات، ممن وفدوا باستثماراتهم، ومشاريعهم الاقتصادية إلى فلسطين، تماشياً مع فكر السلام الإقتصادي، والإستثمارات المشتركة كمقدمة للحل السياسي.

## الفصل الثالث

# السمات الاجتماعية والمصالح التطبيقية للنخبة الفلسطينية

## الفصل الثالث

### السمات الاجتماعية والمصالح الطبقية للنخبة الفلسطينية

#### 1.3 تمهيد

تتشكل الطبقات الاجتماعية من خلال اجتماعها على ملكية وسائل الإنتاج، والإنسجام في أنماط عملها، ونشوء علاقات العمل على أساسها، وهو ما يصل بها إلى تكوين مصالح مشتركة، تستلزم لتحقيقها تنظيم أنشطة، وجهود هذه الطبقات وتفعيل مشاركتها، وخلال سيرها هذا، وخضوعها لعوامل اجتماعية، وسياسية محددة تفرز الطبقات نخبة التي ستمثل مصالحها، وتقودها نحوها لقدرتها على اتخاذ القرارات، وامتلاكها للقوة، وشرعية التمثيل.

وبالرغم مما سبق فإن آليات انتاج النخب تتدخل أحيانا لتتفانى مع فكرة تمثيل النخب لطبقاتها الاقتصادية، وأصولها الاجتماعية؛ فإن كانت الانتخابات إحدى الآليات الديمقراطية لصناعة النخب، والتي تعكس إرادة الفئات المختلفة في المجتمع، إلا أنها ليست وسيلة مضمونة؛ فقد يتم تهيميش ممثلهم، واستبعادهم في فترات لاحقة، إن لم يمتلكوا القدرة على الاستمرارية، وادراك قواعد المنافسة واتقانها، كما أنها ليست الآلية الوحيدة لصناعة النخب؛ فحين تحتكم صناعة النخب لإرادة السلطة التنفيذية، أو إلى القدرة المالية المرتبطة بالتمويل الخارجي، والمناصب المفروضة من المؤسسات الدولية، والدول الكبرى، تغيب الارتباطات الوثيقة بين النخب، وأصولها الطبقية، والاجتماعية الأولى، حتى وإن كانت الانتخابات هي الآلية التي جعلت كل طبقة مؤهلة لاختيار نخبتها، ودعمهم للوصول إلى مواقع السلطة؛ إلا أن اندماج هذه النخب مع الطبقة السياسية في الدولة فيما بعد، وشروعها في تكوين علاقات، وتحالفات مع الطبقة الاقتصادية، ومع نخب السلطة، وعملية الإثراء الي تتعرض لها هذه النخب من السلطة، التي توفر لها رواتب عالية، وميزات عدة، تنتشر هذه النخب من طبقاتها لترتقي إلى ما هو أعلى، وتتجرد تدريجياً من ارتباطاتها الاجتماعية الأصيلة.

لا تتطبق هذه الأحوال حصراً على النخب السياسية، فالنخب الاقتصادية وإن خرجت مجموعة منها من رحم المعاناة، واتخذت من العصامية، والصبر سبيلاً للارتقاء؛ فإن تزايد

ثراءها سيخرجها بطبيعة الحال من طبقاتها الأولى، وستبقى الصلة بينهم رهينة لطبيعة مصالحهم، واستثماراتهم، وفي أحيان أخرى تقودهم انسانياتهم، وادراكهم لدورهم الاجتماعي، وتصورهم لطبيعة واجباتهم الأخلاقية، والوطنية، إلى توطيد صلاتهم بكافة الفئات الاجتماعية، والطبقات ذات الترتيب الاجتماعي الأدنى، وبالتالي فهم دورهم التنموي والعمل وفقاً له. كذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تقابل الدولة، والمؤسسات الدولية لتحصيل الأفضل لمجتمعاتها من خدمات، وحقوق فهي بطبيعة الحال منبثقة عن المجتمع بطبقاته المختلفة وتظل كذلك إلى حين ظهور متغيرات جديدة قد تشوه هذه العلاقة وتؤدي إلى تراجعها.

يتطلب منا فهم علاقة النخب بمجتمعاتها، وتطور تحالفاتها، ومصالحها بناءً على ترتيبها الاجتماعي والاقتصادي، دراسة تكون هذه النخب، في إطار التغيرات في البنى الاجتماعية، والاقتصادية المرتبطة ببلادها، وهو ما سننتهجه في هذا الفصل لدراسة النخب الفلسطينية، والمصالح التي تمثلها ومدى ارتباطها بواقع حال الشعب الفلسطيني، دون اغفال العوامل السياسية الخاصة بالحالة الفلسطينية، والتي تجعل من تطور الواقع الاجتماعي، والسياسي فيها مشوهاً، وغير متطابق مع التطور الطبيعي للمجتمعات، وصعوبة تحديد طبقات المجتمع، أو تحديداً تعريفها كطبقات وفقاً للتحليل الماركسي.

تغيرات جذرية ومتلاحقة خضعت لها البيئة الاجتماعية الفلسطينية نتيجة تطور واقع الاحتلال الإسرائيلي منذ "النكبة" الفلسطينية في العام 1948 حتى يومنا هذا، وما تخللته هذه الفترة من تغيرات على القيادة السياسية الوطنية، وانتقالها من قيادة تحريرية إلى "سلطة دولانية"، وما تضمنه هذه الانتقال من انقسامات داخلية، ومواقف آنية مرتهلة لتغيرات موضوعية، ولتغيرات في العلاقات الدولية للنخبة الحاكمة، وعلاقاتها الإقليمية، و بروز نخب معارضة، وشخصيات في مجالي الاقتصاد، والعمل غير الحكومي، لها تأثيرها في مسار الأحداث وصياغة المواقف الرسمية.

يقدم هذا الجزء من البحث دراسة النخب الفلسطينية، في فترات زمنية متلاحقة، في إطار الأوضاع الاجتماعية، وتغيرات البنى الاجتماعية الفلسطينية بالتتابع منذ النكبة، ومروراً

بالأحداث الأبرز التي كان لها أثرها في الحالة الفلسطينية، ومنها تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحرب حزيران 1967، وانتفاضة النفق، وتوقيع اتفاق أوسلو، ومن ثم انتفاضة الأقصى، ووفاة ياسر عرفات، والانقسام عقب الانتخابات التشريعية الثانية، للبحث في مدى ارتباط النخب بمكونات مجتمعا المشتت في الوطن، والمنفى كما تشكل مصالحها، وتحالفاتها بناءً على ذلك.

تكونت النخب الفلسطينية في ظل أوضاع سياسية اجتماعية واقتصادية خاصة، خلقتها سياسات السلطات الاسرائيلية لتقييد الوجود الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، وحتى في المنفى من خلال ضغوطات مارسها على الأنظمة المضيفة للفلسطينيين.

وما بين صراعها للبقاء والحفاظ على كيان فلسطيني، ومواقفها المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ انخرطت القيادة الفلسطينية في مجموعة من الصراعات، والتحالفات أسهمت أيضا في إدخال بعض التغييرات على الواقع الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، وهو ما كان له انعكاساته على طبيعة النخب الفلسطينية ومواقفها. وكانت أوسلو وما ترتب عليها من التزامات حداً فاصلاً بين مرحلتين زمنيتين، شهدت الثانية بينهما تغييرات كبيرة على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي الفلسطيني، وبالتالي طبيعة تطلعات وتحالفات النخب فيهما.

## 2.3 الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الفلسطينية قبل توقيع اتفاق أوسلو

### 1.2.3 الضفة وقطاع غزة

حدثت مجموعة من التغييرات القسرية على الأوضاع الاجتماعية الفلسطينية، بسبب الأحداث السياسية المتعاقبة التي شهدتها فلسطين بعد الاحتلال الاسرائيلي في العام، 1948 وهو ما أنتج مجموعة من المجتمعات الفلسطينية، وفقاً للتجمعات التي نشأت بفعل تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، في الأراضي المحتلة والشتات، تبعثها إعادة توزيع للسكان، ونزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين بعد حرب العام 1967.

وبعد أن كان التقسيم الجغرافي للفلسطينيين مدينة وريف، أصبح التقسيم مدن، وقرى، ومخيمات، وتختلف البيئة الاجتماعية لكل منها باختلاف طبيعة السكن، وحدة المواجهات مع الاحتلال، وطبيعة المهن، والحرف، والدخل الشهري لسكانها، إضافة إلى اختلاف ادارتها الحاكمة ما بين السلطات الاسرائيلية، والأردنية، والمصرية.

فرضت البنى الطبقية على الشعب الفلسطيني، من الاحتلال الذي ألحق الاقتصاد الفلسطيني باقتصاده بشكل تام، وأجبر فئات أخرى على الاندماج باقتصادات، وبنى المجتمعات المضيفة، و التشابك مع تكويناتها بعد تهجيرهم إلى خارج فلسطين. تحول الطابع الريفي في الأراضي المحتلة ليتماشى مع طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي بالتدريج، وحدث ذلك مع إحكام السيطرة العسكرية، والاقتصادية في الآن ذاته ليتراجع الطابع الزراعي، والحرفي، والتجاري الذي وسم الاقتصاد الفلسطيني قبل الاحتلال (الصوراني، 2009، 6-8).

كرّست سياسات القوى الحاكمة التشوه في بنى الإقتصاد الفلسطيني منذ العام 1948 في كل أجزاء فلسطين. واتخذت اسرائيل مجموعة من الاجراءات لإضعاف الإقتصاد الفلسطيني، فرفضت منح تصاريح استثمارية، وسمحت فقط ببعض الصناعات التجميعية الخفيفة، التي تعتمد بشكل أساسي على المصانع الاسرائيلية، كما وضعت قيود كبيرة على الاستيراد، والتصدير وفرضت قيوداً على القطاع الزراعي لمنع أي منافسة للمنتجات الزراعية الاسرائيلية.

واستمرت هذه الأوضاع حتى العام 1967، رافقها تحول مركز النشاط الاقتصادي إلى الأردن، لصعوبة الأوضاع الاقتصادية، والقيود عليها في الأراضي المحتلة، فارتفعت نسبة البطالة وتركز التشغيل الحكومي على قطاعي التعليم والصحة، واعتمدت العائلات في دخلها بشكل رئيسي على تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج (البرغوثي، 2009، 125-128).

هدفت السلطات الاسرائيلية إلى إفقار الشعب الفلسطيني، وتكريس بدائية مجتمعة، وذلك من خلال عزل المناطق الفلسطينية، وهو ما أدى إلى استقلال مجتمع القرى، التي استطاعت أن تعتمد على قدراتها بالرغم من الإغلاقات الدائمة، بينما تقلص حجم المدن خصوصاً وأن الدوائر

الحكومية لم تتمركز في المدن؛ فقد كان الاحتلال يركز دوائره على حدود المدن، أو أطراف المستوطنات.

من جهة أخرى فتحت اسرائيل أسواق العمل للفلسطينيين، مستغلةً أجورهم الضئيلة، لكنها بالرغم من ذلك كانت أفضل من أجور المعلمين الفلسطينيين في الوظائف الحكومية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مستويات تعليمية يتقاضى أصحابها أجوراً متدنية، ومستويات تعليمية متدنية يمتلك أصحابها دخلاً عالياً (المرجع السابق، 126-143).

الإخلال المتعمد في تشكيل الطبقات الاجتماعية الفلسطينية، الذي قامت به السلطات الاسرائيلية، ابتداءً من التخيير في بيئة المدينة، والقرية والذي أدى إلى تقوية المجتمع الريفي، وتدعيمه على حساب تقدم المدن، ومن ثم خلق فروقات لا منطقية بالأجور بين المتعلمين وغير المتعلمين، بالإضافة إلى تشكل مخيمات اللاجئين ذات المستويات المتدنية للعيش، كواحدة من تداعيات حرب العام 1948؛ لم تكن وحدها الأسباب الكامنة وراء التغيرات المتلاحقة في الأوضاع، والتشكيلات الاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بل كان لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وتدخلات النظام الأردني، تأثيرات مباشرة على صياغة العلاقات بين بنى المجتمع الفلسطيني، وإثراء عائلات، وشخصيات اعتبارية، وبالتالي ترقيتها لأعلى درجات السلم الاجتماعي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وكذلك دعمهم للوصول إلى النخب الفلسطينية المحلية.

تنافست منظمة التحرير الفلسطينية، والنظام الاردني في السبعينيات على كسب ولاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، للفوز بتمثيلهم من خلال ضخ المساعدات بطريقة تنافسية أثرت في صمود الفلسطينيين وفي ولاءاتهم (المرجع السابق، 129). وبشكل مباشر فإن عملية إعادة توزيع المساعدات المالية، وطرق صرفها كان لها دورٌ كبيرٌ في خلق فوارق اجتماعية، وان في فترة زمنية ضيقة على مستوى مجتمع المخيمات تحديداً، والتي شهدت وبشكل خاص اهتمام، وتركيز منظمة التحرير الفلسطينية، وأسهمت في رفع مكانة بعض مؤيديها بصورة ملفتة.

شهد العام 1988 آخر مظاهر الحكم الأردني للضفة الغربية، عدا مسؤوليتها عن المواقع الاسلامية في فلسطين، وجاء قرار الملك حسين بفك الارتباط في 1988/9/31 بداعي ترك الخيار للشعب الفلسطيني، واختيار شكل العلاقة الجديدة بدون ضغوط، إذ خلقت العلاقة القانونية، والادارية مع الضفة الغربية ازدواجية أمام الحلول السلمية للقضية الفلسطينية "حل الدولتين"، وبالتالي كان القرار دعماً للانتفاضة الفلسطينية، وحرصاً على استمرار العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (الكباريتي، 2013، 112-115).

ويمكن النظر لهذه الخطوة كخلاص من عبء العلاقة، ومجموعة الأزمات المتلاحقة التي نتجت عن علاقة (م. ت. ف) بالأنظمة العربية، وبالتالي بقيت المنظمة الجهة الرسمية الوحيدة التي تمثل الشعب الفلسطيني أمام العالم، وفي مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، وبالتالي انتهاء فترة التنافس على كسب ولاء فلسطيني الضفة الغربية تحديداً، وما ترتب عليه من تراجع الدعم المادي الأردني لمواليها، وهو ما أسهم في تراجع المكانة الاجتماعية لبعض الفئات، وتراجع نفوذها.

### 2.2.3 الفلسطينيون في الشتات

لم يكن حال فلسطيني الشتات أفضل من حال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بل على العكس تماماً، فلم يقف شتاتهم عند أي حد، وتعرضوا لعدة موجات من الهجرة بعد هجرتهم الأولى في العام 1948، لأسباب عدة منها سوء الأوضاع المعيشية في الدول المضيفة، والأزمات المتتالية بين الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما ينم عن حالة عدم الاستقرار، والارتهان للعلاقات والمواقف السياسية، التي لطالما وقعوا ضحيتها إلى حد ارتكاب المجازر بحق المدنيين منهم، دون أي ذنب سوى هويتهم الفلسطينية.

تفاوتت ظروف معيشة فلسطيني الشتات وفقاً للبلد المضيف، ونعرض فيما يلي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الدول المضيفة، والتي خرج منها مجموعة من النخب الاقتصادية الفلسطينية خصوصاً في أمريكا الشمالية، ودول الخليج العربي، ومن جهة

أخرى شهدت نشوء بعض النخب السياسية الفلسطينية في فترات وجودهم في الشتات، كما في مصر بشكل خاص التي شهدت بدايات تكون منظمة التحرير الفلسطينية التي أفرزت معظم النخب السياسية فيما بعد.

وجد الفلسطينيون في أمريكا الشمالية حريتهم التي بحثوا عنها من خلال الوثائق التي استطاعوا الحصول عليها والتنقل بها من وإلى فلسطين، بما في ذلك مناطق الخط الأخضر. وبالرغم أن دوافع الهجرة بأغلبها سياسية، إضافة إلى العنصرية والتمييز الاجتماعي؛ إلا أنها لم تكن قسرية بشكل مطلق؛ فبالإضافة إلى المهاجرين بعد حرب العام 1948، والنازحين في العام 1967، ومن خرجوا من الدول العربية في فترات متلاحقة لظروف متعددة، انتقلت مجموعة من الفلسطينيين إلى أمريكا الشمالية بحثاً عن العمل.

وبالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالاندماج الثقافي؛ فقد تفاوتت الميزات التي حصلت عليها أجيال فلسطينيو الشتات، فبينما رافقت الصعوبات الجيل الأول بزخم كبير، فقد تقلصت أمام الأجيال اللاحقة التي استطاعت التمتع بميزات أكبر، حيث شكل اختلاف اللغة أهم الصعوبات التي تفادتها الأجيال الأحدث، إضافة إلى تحدي الاندماج والتعايش مع فكرة البقاء في المنفى، الأمر الذي تجاوزته الأجيال الجديدة، التي اندمجت بشكل أكبر في أسواق العمل، والحياة الاجتماعية، والسياسية. وبالرغم من المظاهر السلبية للاندماج بالثقافة الغربية، كتغيير الاسم العربي، وعدم اتقان اللغة العربية؛ إلا أن الاتصال والارتباط بقضيتهم ظل قائماً، حتى وإن ظهر في مراحل متقدمة من حياتهم.

عاش الفلسطينيون في أمريكا - وهي إحدى أفضل المجتمعات المضيفة التي اندمج فيها الفلسطينيون - حياة مأساوية خلافاً للنظرة الأسطورية عن أوضاع المقيمين فيها، حيث مارس الفلسطينيون العديد من المهن، وعاشوا ضمن أدنى درجات البروليتاريا، ولكن الحراك الاجتماعي في أوساطهم كان نشطاً، وهو ما حال دون تجمعهم في غيتوهات، وارتقى الفلسطينيون هناك تدريجياً عن طريق الدراسات الجامعية، فاستطاعوا امتلاك رأسمال ثقافي ثمين، بالرغم من

الأوضاع المعيشية الصعبة، ورغم العنصرية الكبيرة المناهضة للعرب، والنظام السياسي العنصري الذي عزز شعور الاغتراب لديهم (حنفي، 1997، 23-28).

في الأردن كان النظام السياسي تاريخيا من أنصار ضم الضفتين الشرقية والغربية تحت حكومة واحدة، إلا أن قرار التقسيم والإرادتين البريطانية والصهيونية تجاهلتا رغبة النظام الأردني وهو ما حال دون تحقيق هذه الرغبة. وربطت الأردن بالفلسطينيين علاقة خاصة سواء لأسباب ديمغرافية تتعلق بالقرب الجغرافي أو العلاقات الاجتماعية بين الشعبين، بالإضافة إلى تحمل الأردن وإن جزئيا لمسؤولية علاقاتها مع النظام الاستعماري ومعارضة الأردن لنشوء كيان فلسطيني مستقل، وهو ما انعكس أيضا على طبيعة تعاملها مع الوجود الفلسطيني في الأردن.

سمح النظام الأردني في العام 1949 للفلسطينيين بحمل جواز السفر الأردني واعتبر الفلسطينيين الذين لجأوا للأردن وعاشوا فيها أردنيين، في خطوة تبعها إلغاء اسم فلسطين واستبدالها بالضفة الغربية، واعتبارها جزءا من المملكة، وجرى تحرير قانون الضم في العام 1950 واستمر حتى العام 1988 وهو عام فك الارتباط بين الضفتين. كذلك لا بد من الإشارة إلى أن الأردن لم توقع على اتفاقية جنيف للعام 1951 ولا بروتوكول نيويورك سنة 1967 والمتعلقان باللاجئين لإعتبار خصوصية تعاملها مع اللاجئين واعتبارهم مواطنين أردنيين، كذلك فلم يخل فك الارتباط بين فلسطين والأردن بوضعية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (بدر، 2010).

وبالرغم من الأعداد الكبيرة للاجئين الفلسطينيين في الأردن إلا أن 18% منهم فقط من يعيشون في المخيمات، وتقدم الحكومة الأردنية الخدمات لهذه المخيمات خصوصا وأن سكانها يحملون الجنسية الأردنية بالرغم من أن الأونروا التزمت لوقت طويل بخدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات، ومع ذلك فإن أعداد الطلاب الفلسطينيين المنتسبين لمدارس الأونروا كانت وما زالت في تناقص مستمر لتفضيلهم المدارس الأردنية الأقل إزدحاما وذات "الشفة" الواحد للدوام (المرجع السابق).

و مع أن وضع الفلسطينيين في الأردن رافقه مجموعة من الامتيازات والتسهيلات مقارنة بأوضاع اللاجئين في دول الشتات الأخرى، فإن التمييز والتفاوت في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والحقوق المدنية لم يغيبا عن واقع وجود الفلسطينيين في الأردن، فغالبية الوظائف الحكومية مخصصة للمواطنين من أصل أردني، والانتقاص من الحقوق الاجتماعية من خلال محاولات فرض سيطرة الحكومة الأردنية على المخيمات وتعيين الوجيه المرتبطين بها في لجان تحسين المخيمات وربط جميع المؤسسات الشعبية في المخيمات بهذه اللجان (المرجع السابق).

يشكل الفلسطينيون ما يقارب ال 63% من سكان الأردن وتنبأين شرائح فلسطيني الأردن في الحقوق والمكانة القانونية، فبالرغم من النسبة الكبيرة للفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية إلا أن مجموعة أخرى بقيت على أراضي الأردن دونها وغالبيتهم من أبناء غزة الذين اضطروا لمغادرة فلسطين تحت ضغوط الحرب ومجموعة ممن تأثروا بفك الارتباط (الرنتاوي، 2011). يتميز الفلسطينيون حاملي الجنسية الأردنية من حيث المكانة القانونية ساعدتهم في تحسين مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية فاستطاع الفلسطيني وبفضل الجنسية الأردنية التنقل بسهولة والعمل في الدول المجاورة وجمع الثروة فيها خصوصا في دول الخليج العربي ومن ثم العودة إلى الأردن والاستثمار فيها، وبالرغم من النزعات التي أثارها بعض الأردنيون والحديث عن المواطنة المشروطة للفلسطينيين في الأردن إلا أن واقع حال الفلسطيني في الأردن يشهد بما قدمه لإنعاش هذه البلد خصوصا الفئات الاجتماعية المتقدمة على مستوى المجتمع الفلسطيني في الأردن (المرجع السابق).

أما في الدول الخليج العربي، فقد هاجر إليه الفلسطينيون ممن عانوا من الحكم المصري لقطاع غزة بعد النكبة، وكان يشهد في حينه بدايات تطوره العمراني والتموي، وزاول الكثير من الفلسطينيين مهنة التعليم فيه، كما كان لهم دوراً أساسياً في تطوير الأنظمة الإدارية، والتعليمية في دول الخليج (أبو السعود، 2013).

حصل القليل من الفلسطينيين في دول الخليج للحصول على جنسية الدولة المضيفة، ولكن الأغلبية لم يسعى إليها أملاً في العودة، و ثم نزحت الموجة الثانية من الفلسطينيين للخليج في العام 1967، ولكن غالبيتهم هذه المرة من الضفة الغربية، وعملوا في مجالي التجارة والهندسة (المرجع السابق).

غابت المؤسسات التي ترعى اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج؛ اذ لم يعتبروا كلاجئين فيها لاعتبارات الثروة التي تتمتع بها هذه الدول، والنظر اليهم كجاليات جاءت للعمل، وهو ما انعكس على الاندماج الجزئي أو الكلي في المجتمع المضيف، وعلى مدى اهتمام الاجيال المتعاقبة بتاريخ وواقع بلدهم المحتل (المرجع السابق).

ويجدر بالذكر الفلسطينيين في دول الخليج العربي يحملون وثائق مختلفة؛ فمنهم من يحمل وثائق السفر السورية، واللبنانية، والمصرية، ومنهم من يحمل الجوازات الأردنية، فيما استطاع بعضهم الحصول على جوازات سفر فلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، وآخرون يحملون جنسيات أوروبية، وأمريكية لجأوا لدول الخليج بحثاً عن بيئة أقرب لبيئتهم المحافظة (المرجع السابق).

ولم يتجمع فلسطينيو الخليج ككتلة واحدة في دول الإقامة؛ لترهل عمل ممثلات منظمة التحرير الفلسطينية في دول الخليج، وإحجام الفلسطينيين هناك عن القيام بمبادرات تجميعة، لخلق حالة من التكافل بين الفلسطينيين في مواجهة التفرقة، التي تمارسها حكومات هذه الدول بحق الفلسطينيين، تبعاً لنوع الوثائق التي يحملونها (المرجع السابق).

أما في مصر فسبقت هجرة الفلسطينيين إليها قبل النكبة بأعوام عدة، وكانت تتم على شكل تبادل سكاني، كما دعمت السلطات البريطانية هجرة الفلسطينيين إلى مصر في الثلاثينات والأربعينات، إلا أن الموجات الأكبر للهجرة ارتبطت بالحرب العربية- الاسرائيلية. وصل اللاجئين الفلسطينيون بعد النكبة إلى بور سعيد، والاسكندرية، متوافدين من الساحل الفلسطيني، ولجأ العديد من الفلسطينيين إلى نفس المدن في الموجات اللاحقة للهجرة (حنفي، 1997).

بلغ الوجود الفلسطيني في مصر في العام 1982 ما يقارب الـ 60 ألف فلسطيني، وتزايد العدد بعد أحداث لبنان في الثمانينات، وخروج الفلسطينيين منها ليصل عددهم إلى 75 ألف في العام 1984 (المرجع السابق).

اعتمد الوضع القانوني للفلسطينيين في مصر على تاريخهم، وأصلهم، والمسارات التي سلكوها للوصول إلى مصر، وهذا الوضع رهينة "شريحة" هويتهم الموضوعية، اعتماداً على تصنيفهم من اللاجئين، أو المبعدين، أو الأجانب، أو المتمتعين ببعض الحقوق، كما تمنح وثائق السفر وفق فئات مقسمة على أساس تواريخ الإقامة في مصر: 1948، 1956، 1967 (المرجع السابق).

حُرِّم الفلسطينيون في مصر من العمل من العام 1948 وحتى العام 1962، باستثناء عدد منهم، سمح لهم جمال عبد الناصر بالعمل في العام 1954 ولكن بشكل غير رسمي، إلا أن أوضاع الفلسطينيين بدأت بالتحسن بعد العام 1962، حيث صدر فيه قانون يجيز استخدام الدولة للفلسطينيين، وحصل الفلسطينيون على ميزات لفترة وجيزة خلال حكم جمال عبد الناصر، وكان وضعهم اجمالاً مرتيناً لعلاقة مصر بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك تدهورت أوضاعهم من جديد بعد زيارة أنور السادات لإسرائيل في العام 1977، حيث اعتبر الفلسطينيون بعد ذلك أجانب لا لاجئين، وألغيت كافة الاستثناءات الممنوحة لهم، وترتب على ذلك الحرمان من العمل، ورفض منح تصاريح لأسباب سياسية، وحظر الالتحاق بالمدارس الحكومية، ومنع مزاولة العمل، والاستيراد، والتصدير، أو تأسيس شركة برأسمال يزيد عن 50%، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات التعسفية (المرجع السابق).

انتقالاً إلى لبنان الذي شكّل وجهة فلسطينيي الشمال تحديداً، ووجهة جزء بسيط من باقي مدن وقرى فلسطين الذين عبروا حدود فلسطين لجوءاً إلى مكان أكثر أمناً خلال حرب العام 1948، وحاول الفلسطينيون في لبنان إعادة بناء مجتمعهم، بعد أن أدركوا أن هجرتهم ستطول، ولكن الدولة اللبنانية حاولت هي الأخرى حصرهم في مخيماتهم، وتقييد انتشارهم في لبنان، وهو

ما تطلب من سكان بعض المخيمات الفلسطينية في لبنان استخراج تصاريح للتنقل إلى باقي المناطق اللبنانية.

الأوضاع القاسية في لبنان لم تصد محاولات الفلسطينيين للتطور فاهتموا بالتعليم الجامعي، أملاً بفرص العمل في دول الخليج العربي، وبدأ أصحاب المهن، والحرف بمزاولة أعمالهم، وتمكنت مجموعة منهم من فتح شركات في مجالات متعددة، وبرزت من بينهم نخبة في مجال الدراسات، والأبحاث وفي مهن الطب، والهندسة، والطيران.

جاءت حرب العام 1967 وهزيمة العرب لتحفز العمل العسكري للفلسطينيين، وبدأ نشاطهم يمتد إلى لبنان، وبعد أحداث أيلول الأسود في عمان، وانتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان أصبح لبنان مركز نشاط العمل العسكري الفلسطيني.

شنت هجمات عديدة على الفلسطينيين في لبنان، منها ما شنته القوات الصهيونية، ومنها الميليشيات اللبنانية، وارتكبت خلال السنوات 1974-1982 العديد من المجازر بحق فلسطينيي المخيمات الفلسطينية في لبنان، لتنتشر خلالها التجمعات الفلسطينية فيه، ما كان له أثر كبير في تهميش اللاجئين في لبنان في الفترات اللاحقة، خصوصاً وأن هذه السلسلة من الهجمات انتهت بخروج المنظمة من لبنان، وهي التي استطاعت في سنوات تواجدتها، ومن خلال نفوذها تصحيح أوضاع الفلسطينيين في لبنان، فيما يخص الخدمات، وامكانية التنقل، والسفر، وادخال بعض نازحي العام 1967 إلى لبنان، وأصبحت المسؤولة عن التنسيق مع الأونروا. وتضاعف تردي أوضاع فلسطينيي لبنان مع انشغال المنظمة عنهم بعد خروجها إلى تونس، بإعادة تمركزها، وتوزيع كوادرها، وأعمالها والتخطيط للمراحل المقبلة (ابحيص، 2012، 114-120).

اعتمدت الدولة اللبنانية سياسة الحرمان ضد الفلسطيني فيها، وبررت ممارساتها ضده بسعيها للحفاظ على حقه بالعودة إلى وطنه، وبالرغم من ذلك لم يفوت الفلسطينيين أي فرصة لتحسين أوضاعهم المعيشية في لبنان، وقد سعت منظمة التحرير إلى ذلك أيضاً، ووقعت لضمان ذلك اتفاق القاهرة في العام 1969، والذي عادت الدولة اللبنانية إلى الغاءه في العام 1987. ومن

ثم بررت الدولة اللبنانية مرةً أخرى حرمان الفلسطينيين من العمل، وتحسين أوضاعهم، بسوء حال السوق اللبنانية، وإتقال كاهل الإقتصاد اللبناني، في حال تم استيعابهم في أسواق العمل.

هاجرت مجموعة من العائلات الفلسطينية البرجوازية إلى لبنان في الدفعة الأولى من المهاجرين، و هم مجموعة ممن اعتادوا الذهاب إلى لبنان، وتربطهم صلات قرابة ببعض العائلات اللبنانية، تلتها في العام 1948 مجموعات من اللاجئين الذي خرجوا بفعل الحرب، والظروف الصعبة التي أجبرتهم على الخروج من مناطقهم بحثاً عن أخرى أكثر أماناً.

أدرك اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، ومع ازدياد أعدادهم، أن بقاءهم في لبنان سيطول فتمسكوا بشكل أساسي بالتعليم، وخصوصاً أن بيئة لبنان من أكثر البيئات العربية تشجيعاً للتعليم، وهذا التيقن لأهمية التعليم أنتج نخبة فلسطينية متعلمة من أصول اجتماعية متدنية. وتأثراً بالحال اللبناني لعب العامل الديني دوراً هاماً في تشكل المخيمات الفلسطينية فيها؛ حيث سكن الفلسطينيون المسيحيون مخيمات المية، ومية، وضبية، ومار الياس، وجسر الباشا، وسكن المسلمون في المدن، والقرى الجنوبية في صور، وصيدا، وبيروت، والبقاع، وطرابلس، إلا أن الأحداث المستمرة في لبنان غيرت من هذه التشكيلات مع مرور الوقت (النجار، 2008، 12-13).

استقر الأغنياء من الفلسطينيين خارج المخيمات، واستطاعوا العمل في مجالات التعليم، والإدارة في الأونروا، وفي مؤسسات لبنانية خاصة، وقام من يملك مخزون من المال بإقامة مشاريع خاصة استطاعت أن تحقق نجاحاً، واستطاعت مجموعة منهم الحصول خصوصاً المسيحيين على الجنسية اللبنانية، وقدرت الأونروا أعداد هؤلاء المجنسين ب 30 ألف لاجئ (المرجع السابق).

أما في سوريا، فقد كانت أكثر الدول العربية استقراراً، وهو ما جعلها محطة النزوح المفضلة للفلسطينيين، وما دفع الآلاف من عناصر المقاومة الفلسطينية إلى الهجرة إليها من الأردن، بعد أحداث أيلول الأسود برفقة عائلاتهم، وهو ما فعله أيضاً النازحون من لبنان بعد الحرب، ومن الكويت بعد حرب الخليج. وتوزع الفلسطينيون في سوريا بشكل أساسي في

دمشق، وكانت ادارة المخيمات من صلاحية السلطات السورية، ولعبت بعض التنظيمات الفلسطينية دوراً ثانوياً في إدارتها.

حصل اللاجئون الفلسطينيون في سوريا على تسهيلات كبيرة مقارنةً مع غيرهم من اللاجئين في الدول العربية الأخرى، وكذلك النازحون إليها في الموجات اللاحقة، إلا أن القادمين إلى سوريا من لبنان في الثمانينات، والبلدان التي تجمعت فيها الوحدات العسكرية، خضعوا للاستجواب من السلطات السورية، إذا ما ثبتت علاقتهم بـ "م.ت.ف"، كما لم يحصل الفلسطينيون في سوريا على الجنسية السورية، باستثناء شخصيات فلسطينية محددة لاعتبارات سياسية، إضافةً إلى المتزوج من المرأة السورية.

التوجه القومي العربي لدى حزب البعث السوري جعل السلطات السورية مهتمة بانخراط الفلسطينيين في المجتمع السوري، والتمتع بحقوق، وواجبات المواطن السوري نفسها، عدا الترشح، والانتخاب، وتملك الأراضي الزراعية، أو تملك أكثر من شقة سكنية بدعوى منع تجذر الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة على حساب انتمائهم لفلسطين.

اختلفت المستويات المعيشية للفلسطينيين في سوريا، وفقاً للمخيم الذي يسكنوه، وبقيت اجمالاً أقل من مستويات معيشة السوريين، فكانت مستويات المعيشة في اليرموك، وفي حمص، واللاذقية مرتفعة نسبياً، مقارنة مع مستويات المعيشة المتوسطة في لخان دنون، والسيدة زينب، النيرب، وحماة، بينما كانت متدنية في خان الشيخ، ودرعا، وجرمانة، وسبينة (حنفي، 1997).

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى بجهود الطلبة، ورجال الأعمال، والشخصيات الفلسطينية المعروفة في المنفى، ومن بين من ذاقوا مرارة المنفى، والخضوع لسلطات الدول المضيفة، ظهر جنود المنظمة، ومؤيديها، واستضافت الدول العربية ممثلاتها، وقياداتها، إلا أن قرب فلسطينيي المنفى من قيادتهم لم يضيف لهم أي امتيازات على طبيعة معيشتهم - إلا تحسينات مؤقتة على ظروفهم المعيشية - بل وكما ذكرنا كان في حالات كثيرة سبباً في تدهور أوضاعهم، أما في الداخل الفلسطيني أسهم غياب القيادة الفلسطينية، وبعدها عن جمهورها إلى مضاعفة الاختلالات في الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، وتشويه ولاءات

الفلسطينيين، ومحاولة كسبها من أطراف عربية وإسرائيلية، وفي ظل هذه الأوضاع في المنفى والداخل تكونت النخب الفلسطينية.

تناول الفصل الأول من البحث تكوّن النخب الفلسطينية، وتفوقها، وتراجعها في فترات متلاحقة من تاريخ القضية الفلسطينية، أما في هذا الفصل فموضوع البحث ينحصر في فهم التغيير في ارتباطات هذه النخب الطبقية، لفهم اصطفاقاتها المرتبهة لمصالحها الطبقية، وارتباطاتها التي أسهمت في تشكل مواقفها. ولأن النخب الفلسطينية اتصفت بالجمود، وبقيت هي ذاتها دون تغييرات ملموسة لفترة ليست بعيدة عن وقتنا هذا، سنتناول فيما يلي النخب الفلسطينية في إطار الأوضاع الاجتماعية، منذ فترة ما قبل أوصلو وصولاً إلى الفترات التي تبعثها، إذ تعتبر الفترة الأبرز لسطوع نجم النخب الوطنية في ظل مؤسسة وطنية جامعة، وتشكل تيارات مؤيدة لها، وأخرى معارضة، ويأتي هذا الطرح بداية لرصد التغييرات في انتماءات النخب الموجودة حتى الآن، في المراكز المتقدمة، في دائرة النخبة في بدايات ظهورها، وما آلت إليه في الوقت الراهن من اصطفاقات طبقية، بفعل هيمنتها على السلطة، وثورائها، ولتوضيح التكرار الذي يحيط بدائرة النخبة الفلسطينية، والتي كما انبثقت عن الحراك الاجتماعي والسياسي النشط؛ إلا أنها في الوقت ذاته اصطدمت مع مجتمعاتها في فترات محددة أعقبت أحداث سياسية بارزة.

### 3.3 النخب الفلسطينية وارتباطاتها الطبقية قبل أوصلو

#### 1.3.3 النخبة السياسية

تتكون الأحزاب السياسية عادة استجابة لمجموعة من الأحداث الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وهي التي تبرر وجود هذه الأحزاب التي تخلق للتعامل معها، وهو ما حدث في فلسطين التي شهدت ظهور مجموعة من التنظيمات السياسية، خلال فترات متلاحقة من احتلال الأراضي الفلسطينية.

عكست التنظيمات الفلسطينية الواقع الاجتماعي الفلسطيني، واحتياجاته، ومتطلباته، وضمت في تشكيلاتها مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، وفئاته داخل الأراضي المحتلة، وفي

المنفى، كذلك اختلفت في امتداداتها الفكرية، وأطرها النظرية، وهو ما عرض كل منها إلى درجات متفاوتة من التحديات؛ فبينما قوبلت الأحزاب اليسارية برفض الأنظمة العربية خوفاً من المد الشيوعي، وتأثر مجتمعاتها بأفكاره، وهو ما أثر على تقبل المجتمع الفلسطيني، وتأييده لهذه الأحزاب، قابلت التنظيمات الإسلامية أيضاً معيقات وضعتها الأنظمة من حظر، وملاحقات، وسجن، بالرغم من انسجام أفكارها إلى حد ما مع المجتمعات العربية المحافظة، وتفاوتت مواقف الأنظمة من هذه التنظيمات باختلاف الأنظمة، والتغيير في توجهاتها في فترات زمنية مختلفة، وهو ما حد من انتشارها، بذات سرعة انتشار حركة فتح التي تبنت فكراً أكثر انفتاحاً على طبيعة الشعوب، والأنظمة العربية، فلاقت دعماً عربياً على عكس غيرها من التنظيمات الفلسطينية، وهذا لا يعني خلو الطريق أمام الحركة من المعوقات، إلا أنها من ناحية الاندماج الفكري مع مكونات المجتمعات العربية، وأنظمتها كانت أوفر حظاً، وأكثر مرونةً في استقطاب المؤيدين والداعمين لها.

أفرزت التنظيمات والأحزاب الفلسطينية نخباً على مستوى الداخل الفلسطيني، والمنفى، وضمن أطرها إلا أن ملامح النخب، وشروط تطورها، وتغير مكانتها في الضفة الغربية، وقطاع غزة، بدأت تتضح بشكلها الأدق مع بداية تبلور علاقاتها بالمؤسسات الرسمية، التي امتلكت شرعية التمثيل و، القيادة كما النظامين الأردني والمصري ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي المنفى؛ فارتبطت بحجم نشاطها وعلاقاتها بأنظمة الدول المضيفة، كما حصلت مجموعة من قيادات المنظمة على مواقع قيادية متقدمة في مؤسستها، بسبب دعمها المادي لأنشطة المنظمة، وقدرتها على توفير تمويل من الأنظمة العربية خصوصاً في دول الخليج العربي.

شكلت التيارات التنظيمية العصب الرئيس للنخب السياسية المحلية في فلسطين، خلال سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، وامتدت السلسلة الهرمية لهذه التنظيمات، لتشمل جميع مناطق الأراضي المحتلة بمخيماتها، ومدنها، وقراها، واخرقت تقليدية التركيبة الاجتماعية للأراضي المحتلة، وهو ما وفر لها تبعية، ومؤيدين في جميع مناطق الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدرة على تحريك قطاعات واسعة فيها، وكانت هذه القيادة ملتزمة بالتنسيق مع فصائلها في الخارج (الجرباوي، 1989، 22-24).

وساهم الظهور الاعلامي الضئيل للنخب السياسية المحلية، خلال فترة الانتفاضة الأولى وما قبلها، إلى تعظيم دور نخبة الخارج، على حساب النخبة المحلية، بالرغم من الدور الكبير، والمهم الذي مارسته هذه النخب المحلية الشعبية، في تنظيم صفوف وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، بالتنسيق مع القيادة في الخارج، بالإضافة إلى دورها في تجنيد الأشبال في الضفة وغزة، وحتى في السجون استثمرت النخب المحلية وقتها لتنظيم وتوجيه الحركة الأسيرة، وارشادها، واغناء ثقافتها التنظيمية، والسياسية، كما أن فرص خلق شبكات لعلاقات عربية وعالمية كانت أكبر للنخب في الخارج، بحكم مواقعها القيادية ضمن أحزابها، وضمن مؤسسات منظمة التحرير، وعلاقاتها في المنفى بالأنظمة، والشخصيات العامة، والأحزاب العربية، على عكس نخبة الداخل التي كانت ارتباطاتها إما أن تحتكم لعلاقتها بمنظمة التحرير، أو للنظام الأردني.

مع ذلك كانت النخب المحلية معروفة لجمهورها في الداخل، ولها احترامها، وسلطتها عليهم، وهو ما كان مصدر قوة لها، أمام أحزابها في الخارج، كذلك استطاعت بعض هذه النخب جني ثمار عملها المباشر مع جمهورها في الضفة وغزة، بعد دخول السلطة من خلال تحصيل دعمهم في الانتخابات التشريعية والبلدية، كما على مستوى التنظيمات في المدن الفلسطينية، بقراها ومخيماتها، وبعض النخب استطاعت الحصول على مواقع قيادية في مؤسسات السلطة الناشئة، مستفيدة بذلك من علاقاتها بقيادة المنظمة العائدين الذين تقلدوا أرفع المناصب في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

لم يرتبط المستقلين في النخبة الوطنية فصائلياً، وبالتالي بقيت خارج العملية السياسية التي ارتبطت بشكل أساسي بعلاقة الفصائل ببعضها، وقد ساعدتهم وجودهم خارج هذا الإطار، على التقييم وتقديم النقد الايجابي، والتحرر من الصراعات الحزبية، وهذه النخب تشكلت من الشخصيات المرموقة في المجتمع الفلسطيني، من الطبقة المتعلمة، وكبار التجار، والمزارعين وكثيراً ما قدمت الدعم المادي للجهد الوطني داخل الأراضي المحتلة (الجريباوي، 1989، 32).

لعبت علاقة قادة التنظيمات في الضفة الغربية والقطاع، والشخصيات العامة بالمنظمة، وبالنظام الأردني دوراً مهماً في صناعة النخب قبل انتفاضة العام 1987، أما مع اندلاع الإنتفاضة فقد عززت كما وضحنا مسبقاً مكانة النخب الوطنية، وعظمت من دورها، وحدثت من دور النخب التقليدية، وذات الولاءات غير الوطنية، أما في الشتات الفلسطيني؛ فالأمور اتضحت بشكل أنقى مع بداية العمل العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، أي بعد حرب العام 1967، وبعد ارتفاع مكانة المنظمة عقب معركة الكرامة، وتحددت النخب على أساس نشاطها، ودورها الذي تمارسه من خلال المؤسسة التي لاقت اعترافاً فلسطينياً، وعربياً كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين في الوطن والشتات.

تنقلت المنظمة من الأردن إلى لبنان، ثم إلى تونس قبل عودتها إلى فلسطين، ومع كل انتقال تركت أثراً على نخب المجتمعات الفلسطينية في المنفى، إذ أصبحت النخبة السياسية التي تقود المنظمة، هي ذاتها التي تقود هذه التجمعات، وإن كانت من خارج بيئة هذه التجمعات، إلا أن آمال الفلسطينيين بالتححرر، والعودة، وقناعتهم بالكفاح المسلح الذي تبنته المنظمة، وفصائلها سهل من انصياعهم لهذه النخب، والخضوع لسلطتها الجزئية، التي استطاعت أن تحصلها من سلطات الدول المضيفة، تتقاسم معها إدارة حياة الفلسطينيين في مخيماتها، كما استطاعت من خلال الدعم المادي أيضاً ضمان ولاءهم وتعزيز شرعيتها.

في لبنان حدث تحول كبير في النخبة، إذ اصطدمت النخبة القادمة من الأردن بالنخب التي قادت المجتمعات الفلسطينية في المخيمات اللبنانية، ونشأت النخبة الجديدة على أساس الانتماء السياسي، والكفاح المسلح، وبذلك فإن النخبة التي قادت المجتمعات الفلسطينية في لبنان حتى العام 1982، هي نخبة من خارج مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (مجموعة باحثين، 2012، 118).

واقع الشتات الفلسطيني، والتواصل المتقطع بين المجتمعات الفلسطينية، وقياداتها في المنفى، فرض على الفلسطينيين في حالات كثيرة الإنقياد وراء نخب سياسية من خارج بيئتهم الاجتماعية، وإن تشابهت الظروف المعيشية للفلسطينيين، وتقاطعت في أغلب حالاتها، خصوصاً

في الدول العربية، وهو ما عرضهم أيضا لإنفصالهم عن نخبهم في حالات أخرى، كما حصل عند خروج قادة المنظمة من الأردن، وخروجهم من لبنان بعد عقد من الزمن، انسجمت فيه التجمعات الفلسطينية مع نخب المنظمة، ونخب الأحزاب الفلسطينية التي جاءت إليها من الأردن، وهو ما عاد ليتكرر بعد أوصلو التي جلبت معها العائدين ليشكلوا غالبية نخب السلطة الفلسطينية، وبأي حال من الأحوال فإن اختلاف التجارب النضالية، والاجتماعية شكل عائقاً أمام ارتباط النخب الفلسطينية بتجمعات الفلسطينيين في الوطن، وفي المنفى كذلك، عزز من أهمية تحالفات النخب الوافدة فيما بينها وبين بعض النخب المحلية، بما يتوافق مع حفاظها على طبقات اجتماعية عليا في أماكن تواجدها. وهنا فإن التجمعات الفلسطينية بغالبها لم تستطع افراز نخبها بشكل طبيعي يتوافق وفكرة أن لكل فئة نخبها، فالكثير من النخب السياسية فرضتها المستجدات السياسية غير المتوقعة، وغير المؤكد حدوثها أما أسباب استمرارها فمنها قوتها المادية، ومتانة التحالفات التي خلقتها، وكذلك الشرعية النضالية التي اكتسبتها، والثقة التي خلفتها تجربتها النضالية.

### 2.3.3 النخبة الاقتصادية

استطاعت النخب السياسية في فلسطين أن تدير وتنظم علاقات الفلسطينيين إلى حدٍ كبير، مستفيدةً بذلك من شرعيتها النضالية، التي حولتها أن تضع حتى النخب الاقتصادية في إطار سيطرتها، وتقيد سعيها للسلطة، والنفوذ على مستوى التجمعات الفلسطينية، وفي علاقاتها العربية، وهو ما أدركت المنظمة أهميته؛ بالنظر إلى الحال الفلسطينية قبل تأسيسها، وهيمنة النخب التقليدية ذات النفوذ الاقتصادي على إدارة وصياغة شكل العلاقات بين الفلسطينيين فيما بينهم، ومع الدول المجاورة والأنظمة التي حكمتهم، وهو ما بدأ يتلاشى بقدم منظمة التحرير الفلسطينية، والتي سلطت الضوء على هشاشة العلاقات التي شكلتها النخب التقليدية وضعف بنيتها.

بالرغم من هيمنة القيادة السياسية على تحديد طبيعة النظام الاجتماعي القائم في الأراضي المحتلة وفي التجمعات الفلسطينية في الشتات؛ إلا أن مجموعة من الشخصيات

الاقتصادية استطاعت أن تظهر وتبني أساساً لمستقبلها، كنخب اقتصادية مؤثرة، وتحفظ لنفسها مكاناً في أعلى السلم الاجتماعي الفلسطيني، وتضع نفسها كقوى لا يستهان بها من النخب السياسية التي تقود الفلسطينيين، وكانت استجابة نخب المنظمة، وقبولها لنمو هذه القوى متفاوتاً فدعمتها أحياناً وقيدها في أخرى، كما دعمت جزءاً منها وهمشت أخرى، كما أردنا في الفصل الأول من هذا هذه الدراسة.

اختلفت الصيغ التي وصلت بها النخب الاقتصادية الفلسطينية إلى مكانتها، فمنهم من اعتمد على ارثه الطبقي، وأصوله العائلية، وعلاقاته بالنظامين الأردني والمصري، ومنهم من استطاع دخول سوق العمل الاسرائيلي، إلا أن هذه الشخصيات بقيت حبيسة الأوضاع غير المستقرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورهينة الإغلاقات المستمرة، وتضييقات الاحتلال التي قيدت استثماراتهم، وأحاطتها ببيئة استثمارية خطيرة، وبقيت نطاقات نجاحها محدودة.

وفي الشتات الفلسطيني فإن النخب الاقتصادية الفلسطينية تطورت تدريجياً، لتصبح شخصيات بارزة على مستوى اقتصاد الدول المضيفة، وصولاً إلى كونها نخب مؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني، بعد اوسلو ولها تأثيرها على العلاقات السياسية للمنظمة، حتى في السنوات القليلة التي سبقت توقيع الاتفاق نظراً لعلاقاتها، هذه النخب بأغلبها نشأت في دول الشتات التي أردنا ظروف الفلسطينيين الاجتماعية، والاقتصادية فيها، وقد تفاوتت امكانية بروز الفلسطينيين كشخصيات اقتصادية بارزة، وفقاً لظروف ونشاط الحراك الاجتماعي في أماكن تواجدها.

بدأ رجال الأعمال الفلسطينيين في أمريكا الشمالية أعمالهم بمشاريع صغيرة، إذ كانت مرحلة البقالات مرحلة لا بد منها؛ للانطلاق إلى أعمال أخرى، بالإضافة إلى ورش الأعمال الحرفية الصغيرة، وبينما استسلم جزء منهم لمرحلة الأتمته التي غزت الصناعات، والأعمال في أمريكا، اعتبرتها مجموعة أخرى فرصة لإدخار رأس المال، والارتقاء لما هو أكثر تعقيداً، وصولاً إلى استثمارات كبيرة استطاعوا فعلاً تحقيقها في سنوات متتابعة من العمل، ولم يكن هؤلاء بالضرورة من حملة الشهادات العلمية. وتطورت مجموعة أخرى من خلال استثمارها

لقدراتها العلمية، وهو المجال الذي ركز عليه الفلسطينيون اجمالاً للارتقاء في مختلف أماكن تجمعهم.

استطاعت مجموعة كبيرة من هؤلاء، الوصول لمراحل متقدمة في مجال الأعمال، بينما كانت مجموعات أخرى ملزمة وبسبب الأوضاع المعيشية الصعبة في الأراضي المحتلة، بإرسال مدخراتهم إلى عائلاتهم، وهو ما حال دون تنامي ثروتهم وتعظيم رأسمالهم. وإن كان الجيل الأول الأكثر عصامية لصعوبات التعايش، والانسجام إلا أنهم استطاعوا في نهاية الأمر إفرار نخبهم على مستوى الأعمال، ورؤوس الأموال الكبيرة، ولحققتهم مجموعة أخرى من الأجيال التي استفادت من تجاربهم، واندماجهم في المجتمع الأمريكي، وطوال سنوات عملهم استطاع رجال الأعمال الفلسطينيين في أمريكا - وإن بدرجات متفاوتة- الحفاظ على علاقات مالية، واجتماعية، واقتصادية، مع وطنهم، وحكم هذا التفاوت، بتوطيد العلاقات بمدى تيقنهم من العودة أو صعوبته (حنفي، 1997).

أما فلسطينيو مصر فقد احتكروا المهن التي اعتاد اليهود واليونانيون مزاولتها في مصر بعد أن خرجوا منها، كشركة أبو لبن الفلسطينية، التي حلت بدلاً من ثلاث شركات يهودية لصناعة الطوب الحراري، وتمكنت هذه الشركة الفلسطينية توفير 50% من احتياجات القاهرة، كما وبرز الفلسطينيون تحديداً في مجال التجارة، وكان معظمهم من الغزيين، ومن حملة الشهادات الجامعية، ومجموعة أخرى من الفلسطينيين عادوا مستثمرين إلى مصر بعد سنوات من العمل قضاها في الخليج العربي، للاستفادة من القرب الجغرافي مع مصر، وأجور الأيدي العاملة المتدنية في مصر، ومع ذلك فإن القيود على حركة الأعمال للفلسطيني في مصر كثيرة، منها عدم استقرار البيئة المضيفة للفلسطينيين في مصر، خصوصاً بعد كامب ديفيد، والتي لحقها منع تأسيس شركات ذات رأسمال أجنبي، كما قيدت هذه الظروف انشاء منظمة جامعة لرجال الأعمال الفلسطينيين في مصر، إلى أن استطاعت السلطة الفلسطينية في العام 1994 دعمهم، والتوصل لاتفاق سمح بتأسيس رابطة لرجال الأعمال الفلسطينيين في مصر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن 65% من رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر من مؤيدي عملية السلام (المرجع السابق).

في الأردن استطاعت مجموعة من العائلات الفلسطينية أن تسيطر على أسواق بعينها واستطاعت أن تستثمر في مجالات عدة وجلبت وكالات أجنبية عدّة للأردن وهي عائلات معروفة أصولها الفلسطينية وإن لم يرد ذلك صريحا عند الحديث عن العائلات الثرية والاستثمارات في الأردن.

فأسست عائلة شومان البنك العربي والذي يملك فروعا في المدن الرئيسية في العالم، وسيطرت عائلة الصايغ على سوق الدهانات في العالم العربي وتمتلك البنك التجاري الأردني بالإضافة إلى مشاريع ضخمة في دول الخليج، بالإضافة إلى عائلة سختيان التي بدأت مشروعها من صيدلية صغيرة في طولكرم لتزدهر استثماراتها بعد ذلك في الأردن والخليج العربي على مستوى شركات الأدوية والأنشطة العقارية، وكذلك مجموعة من العائلات كعائلة المصري، ودروزة، وشاهين، والحسيني، والقاضي ومجموعة أخرى صنفت جميعها ضمن العائلات الأكثر ثراء في الأردن (وكالة جراسا الإخبارية).

عاش رجال الأعمال الفلسطينيون في سوريا حالة ملفتة من التقشف، ومعظمهم جاؤوا من أصول متواضعة، وعصاميتهم، وتدرجهم بالوصول إلى مكان متقدم في البنية الاجتماعية، يفسر سلوكهم الرصين الذي دفعهم لتحاشي إظهار سلطتهم، والابتعاد عن مظاهر الثراء والبذخ (المرجع السابق).

أجبرت الظروف الصعبة الفلسطينيون في لبنان على العمل لتحسين أوضاعهم، وزاد نشاطهم في الحياة اللبنانية كل في مستواه، الطبقة الغنية من خلال رؤوس أموالها، وقدراتها العلمية، والطبقة الوسطى من خلال شهاداتها العلمية، والطبقة العاملة من خلال جهودها.

وبدأ النشاط الاقتصادي داخل المخيمات من خلال انشاء المشاريع الصغيرة، وبممارسة المهن التي ركزت الأونروا على تعليمها للاجئين الفلسطينيين في لبنان، من أجل تلبية احتياجاتهم في أماكن سكنهم البدائية، إلا أن هذا النشاط بقي دون أي قيمة نقدية، فعلية لضالة السلع، وأعداد المستفيدين، أما خارج المخيمات، وحيث عاش الفلسطينيون ذو الأوضاع المادية الأفضل،

فانضمت مجموعة منهم إلى القطاع الصناعي حديث النشأة، وأسهم آخرون بتطوير قطاعات البناء، وشق الطرقات، والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات، وبرزوا في الأنشطة الاقتصادية، بالرغم من القيود التي وضعتها الدولة اللبنانية على عمل الفلسطينيين تحديداً.

بالرغم من الظروف التي رافقت عمل رؤوس الأعمال الفلسطينية في لبنان، وعدم استقرار البيئة الاستثمارية عموماً فيها، والعقوبات التي فرضت على الفلسطينيين نتيجة علاقات القادة السياسيين اللبنانيين والفلسطينيين؛ برزت نخبة اقتصادية فلسطينية في لبنان استطاعت أن تبني أسساً متينة لأعمالها في لبنان.

شكلت النخبة الاقتصادية الفلسطينية في لبنان ما نسبته 5% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين فيها، وتألفت من رجال الأعمال، وكبار الأغنياء، وذوي الخبرة في القطاعات التجارية، والمصرفية، والسياحية، ومجالات الصناعة، والهندسة، ولعبت مساهمتهم في الاقتصاد اللبناني دوراً مهماً في تغيير تركيبة القطاعات الاقتصادية اللبنانية، واستطاعوا الحصول على جنسيات لبنانية بفعل قوتهم، ودورهم المؤثر في الاقتصاد اللبناني. وبرغم الزعم السائد بخصوص الآثار السلبية التي خلفها الوجود الفلسطيني في لبنان على القطاع الاقتصادي، إلا أن العكس تماماً هو الصحيح؛ إذ بلغت قيمة الأرصدة المحولة للفلسطينيين في لبنان في نهاية خمسينيات القرن الماضي، ثلاثة أضعاف ميزانية الدولة اللبنانية، ويعتبر عمل البنك العربي في لبنان إحدى الشواهد على فاعلية رأس المال الفلسطيني فيها، وقطاعه المصرفي تحديداً، بالإضافة إلى بنوك أخرى ملكها فلسطينيو لبنان، بالإضافة إلى شركات الهندسة، والعقارات التي ملكها الفلسطينيون منهم: حسيب صباغ، وسعيد خوري، وكثيرة هي الأسماء الفلسطينية البارزة، في مجالات مختلفة من قطاعات الأعمال اللبنانية التي ما زالت أعمالها قائمة إلى يومنا هذا (النجار، 2007، 13-21).

### 3.3.3 نخب المجتمع المدني

ولد المجتمع المدني الفلسطيني في خضم مواجهة الاستعمار، وفي إطار حركة جماهيرية سياسية نضالية، وبالتالي كان مطلبه الأساس منذ البدء، تأسيس مجتمع سياسي وطني،

ولخصوصية حال المجتمع المدني في فلسطين، والذي تواجدت مؤسساته، وعملت بكثافة قبل تأسيس السلطة، يمكن القول بأنه المؤسس للسلطة السياسية الفلسطينية وليس العكس، هذا التداخل بين ما هو سياسي، وما هو مدني، انطوى على انتظام حركة جماهيرية واحدة، شملت كافة فئات ومستويات الشعب الفلسطيني (أبراش، 2001).

اهتمت منظمة التحرير الفلسطينية بتفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد فترة من ركود نشاطها؛ لاستقطاب قطاعات المجتمع المختلفة لتصب في مواجهة العدو الإسرائيلي، وهنا لم تكن مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة السلطة السياسية الفلسطينية. وتجلت حيوية المجتمع المدني الفلسطيني في الانتفاضة الفلسطينية الأولى؛ إذ نظمت فئات الشعب الفلسطيني نفسها، وواصل انتفاضته بقيادة مؤسساتها، ومن أهم التغيرات على المستوى الاجتماعي، أن قيادة منظمات المجتمع المدني في السنوات ما بين 1964 - 1993 انتقلت من الشرائح الاقطاعية، والبرجوازية، وأبناء العائلات، إلى عناصر تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة، والمتوسطة، وكان للاجئين دوراً بارزاً في تفعيل عملها (أبراش، المرجع السابق)

وبالرغم من التنسيق الواضح بين غالبية منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، والقيادة السياسية الفلسطينية في فترة ما قبل أوسلو؛ إلا أن هذا التنسيق كان نابعاً بالأساس من ارتباط فئات المجتمع، وقناعتها بتمثيل المنظمة لمطالبها، وتوجهاتها ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولهذا لم يتجسد التناقض بين نخب هذه المنظمات بسلوكها، وممارساتها، وبين ارتباطاتها الاجتماعية إلا في حالات لا تذكر تجاوزتها الدراسات التي تناولت المجتمع المدني الفلسطيني قبل أوسلو.

### 4.3 الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين بعد أوسلو وارتباطات نخبتها الطبقية

ظلت تفاعلات النظام السياسي في فلسطين على الأصدع السياسية، والاقتصادية تلقي بجديدها على حياة الفلسطينيين، وتغير أحوالهم من حال إلى حال، ابتداءً من أوسلو، ومروراً بسنواتٍ من فشل المفاوضات، وتردي الأحوال الاقتصادية للفلسطينيين، وتردي العملية التنموية في فلسطين، إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى لتجلب معها من جديد متغيرات جديدة، أثقلت حياة

الفلسطينيين، وولدت توجهات جديدة، على مستوى مؤسسات النظام السياسي، والتنظيمات الفلسطينية، وفئات الشعب المختلفة، لتتجلى آثارها بوضوح بعد ستة سنوات من الانتفاضة في نتائج الانتخابات التشريعية الثانية.

مجموعة التغييرات التي أسهمت في الوصول إلى شكل النخبة الراهنة الحالي بتحالفاتها، ومواقفها أفضت أيضاً إلى خلق واقع اجتماعي اقتصادي مشوه، يخضع لاقتصاد السوق، وإن لا تتوفر لديه امكانيات مواجهته أو التماشي معه، واقع فرضته اختيارات النخب، وعجزها، ورضوخها أحياناً، وفيما يلي تصنيف غازي الصوراني للطبقات الاجتماعية في فلسطين بعد أوصلو، وهو الذي يوضح مستبقاً تسمياته للطبقات، خصوصية تسمية كل منها، إذ لا تتطابق مواصفات هذه الطبقات مع تلك التي تحمل ذات تسميتها في مجتمعات أخرى، لاختلاف الحالة الفلسطينية، وظروف تشكل الطبقات الاجتماعية فيها، وعدم تبلور الطبقات الاجتماعية بشكلها الواضح، وبذات حجمها في بلدان أخرى.

أشار الصوراني (2009) إلى وجود أربعة مكونات للتركيب الاجتماعي في فلسطين بعد أوصلو: البرجوازية الكبيرة، والبرجوازية الصغيرة، والطبقة العاملة، والفلاحون. سنتطرق في هذا الجزء من الفصل بشيء من التفصيل إلى الطبقتين الأولى والثانية، التي سيتضح عند دراستها احتواءها على النخب الفلسطينية في مجالاتها المختلفة، والتحالفات التي تطبها الحفاظ على وجودهم في أعلى السلم الاجتماعي الفلسطيني.

تشمل البرجوازية الكبيرة كبار الرأسماليين، وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، وشريحة الأثرياء الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المنتفد في السلطة. أما البرجوازية الصغيرة فتتقسم إلى ثلاث شرائح عليا، ووسطى ودنيا، أما الأولى فتضم من يمتلك دخلاً شهرياً بين 2500 دولار إلى 5000 دولار، على سبيل المثال كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، واساتذة الجامعات، ونواب المجلس التشريعي، ومدراء المراكز، والمنظمات غير الحكومية.

أما الفئة المتوسطة والتي تمتلك دخلاً شهرياً من 1000 دولار إلى 2500 دولار، وتشمل مهنيين، واساتذة جامعيين، وعاملين في المنظمات غير الحكومية، والعاملين في المؤسسات المدنية، والعسكرية. والفئة الفقيرة أو الدنيا في البرجوازية الصغيرة، هم اصحاب الدخل ما بين 580 دولار إلى 1000 دولار (الصوراني، 2009).

عند دراسة مكونات الطبقات الاجتماعية في فلسطين، يظهر بوضوح تركز النخب في أعلاها، وإن كان وجود النخب الاقتصادية في أعلى هذه الطبقات طبيعياً، يبقى محط التساؤل هو وجود نخب بيروقراطية السلطة، ونخب المنظمات غير الحكومية في أعلى طبقات السلم الاجتماعي الفلسطيني، فمن غير المتوقع أن تفرز مؤسسة حديثة النشأة كالسلطة الفلسطينية، مفتقرة إلى التمويل الذاتي، ومرتهنة للإرادة السياسية الغربية، وسياسات مموليتها، هذا الكم من الأثرياء، وفي الوقت ذاته تفرز المنظمات غير الحكومية نخب تقاربها في الثراء، وتنافس على الارتقاء إلى مستويات أعلى، وهي التي من المفترض أنها تقابل مؤسسات السلطة؛ لتمثل الفئات الأوفر حظاً في تحصيل حقوقها المادية والمعنوية، وتقابل السلطات الاسرائيلية لإدانتها دولياً، وما هو يفترض تقييدها في عملها وفي حصولها على مصادر التمويل.

تمثل البرجوازية الكبيرة الخلفية الاجتماعية للنخبة الاقتصادية الفلسطينية، التي تنسجم في علاقاتها مع بيروقراطية السلطة، والتي تشاركها الطبقة ذاتها، وهو ما ينطبق أيضاً على النخب الاقتصادية في قطاع غزة بعد الانقلاب وحكومة حماس، التي اتبعت النهج ذاته، في تشكيل اقتصاد رأسمالي تستفيد منه قلة ثرية، وقلة حاكمة. بينما تمثل البرجوازية الصغيرة الخلفية الاجتماعية لنخب المنظمات غير الحكومية، ذوي الأيدولوجيات والانتماءات المختلفة، كما تمثل الخلفية الاجتماعية لبعض النخب الحزبية الاسلامية، واليسارية.

يمكن تفسير ما سبق جزئياً عند النظر إلى طبيعة وسمات الطبقات الاجتماعية عموماً، وتحديداً البرجوازية الصغيرة، عادةً ما تشمل البرجوازية الصغيرة في تكوينها تيارات متضاربة متنوعة، ومتناقضة تنتمي لظروف اقتصادية متقلبة، وهو ما ينعكس على توجهاتها السياسية، التي كثيراً ما تكون متناقضة ومتغيرة، كما ترتبط أيدولوجيات هذه الطبقة بشكل مباشر بالدين،

إن كان القرب منه أو النأي عنه، وتتحكم الظروف الزمانية، والمكانية، والعلاقات المحيطة بالبرجوازي الصغير، فتتقله ما بين مؤيد عنصري، أو معارض عنصري، ووسطي انتهازي أحياناً (المرجع السابق، 70).

أما الأقدر على التفسير فهو حجم التحالفات التي صاغتها هذه النخب، والتي أبقته في مواقع متقدمة على مستوى مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، فاصطفافات هذه النخب في الطبقات ذاتها، يدعمها تحالفات المصالح فيما بينهم، وتحالفاتها الخارجية الداعمة لها، والتي تجعلها قادرةً على فرض بقاءها في مواقع متقدمة، على المستويين السياسي والاجتماعي، وإن كانت التحالفات بمعظمها مباشرة، وقد تطرق إليها مجموعة من الباحثين، وسنورد بعضاً منها في الجزء المتبقي من هذا الفصل، فإن تحالفات أخرى تحدث بصورة تلقائية، وغير مباشرة بمجرد الخضوع، وعدم المواجهة التي يتطلبها الدور الرقابي لبعض المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، وتدعمها أيضاً المعارضة غير الجدية، وغير المجدية، التي تمارسها بعض نخب الأحزاب السياسية الفلسطينية، والتي تخفت تلقائياً بمجرد حصولها على ترضيات مادية أو معنوية.

### 5.3 تحالفات النخب الفلسطينية فيما بينها بعد أوسلو وتفاعلاتها مع الواقع الاجتماعي

#### الفلسطيني

كان أمام كل نخبة تحدي أن تحافظ على مكانتها، أو تعظمها في التشكيلات الجديدة التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية في فلسطين، بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وكان المجال مفتوحاً لذوي القوة في مجالهم للدخول في إطار نخب النظام الناشئ، وتوجيه هذه التغيرات بما يخدم مصالحها ووجودها، وكانت المنافسة واضحة من خلال سرعة انتشار المنظمات غير الحكومية الجديدة، والاستثمارات الجديدة بالإضافة إلى التحالفات، والاصطفافات التي عادت لتتغير بما يتماشى مع الحال الجديد، وأما النخب القادمة من الشتات الفلسطيني، والعائدة وفقاً لاتفاق أوسلو فكانت الطرف الأقوى الذي تندفع باتجاهه النخب المحلية في المجالات المختلفة، وكانت بدورها مهمة وبشكل واضح بتمكين تحالفات جديدة، وهي التي

خسرت جزءاً لا يستهان به من شعبيتها، بعد توقيع اتفاق أوسلو، كما أنها وبعودتها إلى الأراضي انتقل تركيزها إلى تقوية أساسات السلطة، التي أصبحت هدفها وغايتها، بعد أن فقدت أو حققت أحد أهم دوافع نضالها، وهو العودة إلى أرض الوطن.

بعض النخب المحلية (السياسية، ونخب المجتمع المدني) التي برزت قبل أوسلو اصطفت بعد دخول المنظمة للأراضي الفلسطينية، كنخب معارضة في مواجهة سياسات السلطة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستطاعت من خلال معارضتها البروز كقوى مؤثرة لها شعبيتها، وتأثيرها على شرائح لا بأس بها من فئات الشعب والمؤسسات، ويمكن ارجاع مناهضة هذه القوى لسياسات السلطة والمنظمة؛ لشعورها بالظلم في توزيع المسؤوليات، والمناصب كما إلى اختلاف التجارب بين النخب الحزبية المحلية، والنخب الحزبية ونخب م.ت.ف في الخارج، وبالتالي اختلاف فهمها، ورؤيتها للواقع والمستقبل، كما حرصها الشديد على حجز مكان بين النخب المؤثرة، في ظل سيطرة السلطة الجديدة بنخبها الوافدة المتشكلة خارج إطار مجتمع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فيما كانت نخب المعارضة المعروفة من الأحزاب الإسلامية، والتي اتخذت موقف مناهضة سياسات المنظمة في مراحل مبكرة، تقف في الطرف الآخر كإحدى خيارات التحالف، ومستقطبي المعارضين الجدد خصوصاً مع استمرارية تمكن القوى الإسلامية من البروز، كمنافس قوي للسلطة الوطنية بمؤسساتها، ولمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح.

من جهة أخرى شرعت النخب المحلية التي استطاعت الحفاظ على التواصل مع قيادة المنظمة، من تأمين مواقعها، وتجديد تحالفاتها، وقد استطاعت بعضها الحصول على مواقع مباشرة في السلطة الناشئة، وأمنت أخرى دعماً في نشاطاتها التنظيمية، وعلى مستوى مراكز التنظيمات التي توزعت في المحافظات الفلسطينية، وبإشراف مجموعة من القيادات المحلية بإنشاء مراكز، ومؤسسات غير حكومية وتأمين جزء من تمويلها من منظمة التحرير وميزانية السلطة الفلسطينية.

شكلت تحالفات قيادة فتح والسلطة المظهر العام المعبر عن النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مع بقاء القيادة العليا للسلطة في مواقعها، في منظمة التحرير، والتي تشكل أساس

النظام السياسي الفلسطيني وبذرتة الأولى، هذه الشبكة المتينة من التحالفات؛ عبرت عن ارتباطها الوثيق ببعضها البعض، بعد وفاة ياسر عرفات، وبعد الانقسام الفلسطيني، بالرغم من خروج بعض الشخصيات عن هذه الشبكة، ومحاولاتها لصياغة تحالفات جديدة، إلا أن الشكل العام لهذه الشبكة يعبر عن حجم المصالح، التي حالت دون تخلي الأغلبية الفتاوية عن السلطة، وعن جهازها البيروقراطي، وقيادتها السياسية.

بالرغم من الانتقادات التي وجهت لهيمنة فتح على مؤسسات السلطة، وقيادتها لمؤسساتها، وبروز فئات واسعة من الشعب الفلسطيني تؤيد التيارات الإسلامية، وتتعاطف معها، ومع سلسلة الممارسات المضادة لنشاطها في الضفة وغزة؛ إلا أن السلطة استطاعت هي الأخرى كسب قاعدة جماهيرية واسعة، خصوصاً بقدرتها حصرًا على تقديم وظائف حكومية كانت نادرة، ومقتصرة على أعداد قليلة، في ظل حكم الإدارة المدنية الإسرائيلية، والمؤسسات التعليمية، والصحية التابعة للنظامين الأردني، والمصري.

تجاوب المواطنين مع سلطات النظام السياسي الجديد بعد أوصلو، وفقاً لآليات عمل الشبكة التي تديره بمنافعها، ومصالحها، وولاءاتها المتبادلة؛ فسعوا للانضمام إليها، والعمل ضمن مؤسساتها وتحصيل بعض الخدمات، والفرص المتاحة (ارشيد، 2007، 74).

وما زالت فرص العمل التي تقدمها الدوائر الحكومية، إحدى أهم الروابط التي تجمع بين مؤسسات السلطة والشعب، وحفاظ الأولى على جماهيريتها، بالرغم من اهتراء جزء من شرعيتها النضالية، بعد تبنيها الواضح، والصريح للحل السلمي، ورضوخها لتبعاته، وبالرغم من المضايقات المادية التي تتعرض لها من الممولين ومن اسرائيل - كوقف المساعدات، وحجز أموال الضرائب من السلطات الاسرائيلية - وبذلك فهي من أهم اسلحتها في منافسة المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة التابعة لحماس، اذ تبقى وظائفها هي الأضمن، وحافظت مجموعة من نخب السلطة على قاعدتها الجماهيرية، من خلال قدرتها على تأمين هذه الوظائف، والمساعدة في الحصول على الخدمات الحكومية للمشاريع الخاصة، والحصول على المساعدات المالية.

يشير سامر ارشيد في دراسته (2007) والتي يدرس فيها النظام السياسي الفلسطيني، كنظام باتريمونيالي، إلى أن طبيعة التحالفات، والشبكة التي كونتها النخب في إطار السلطة الفلسطينية، بقيت محكومة كما دوران النخب ذاتها، إلى الحفاظ على رأس الهرم في النظام السياسي الفلسطيني فاستمرار النظام مرهون ببقاءه، حتى وإن تعرضت هذه النخب لخسائر، ولمحطات صراع فيما بينها أو هبوط وتراجع في مكانتها.

يتيح لنا النظر في تراجع وتصاعد مكانة بعض نخب السلطة الفلسطينية، خلال الفترة الممتدة من اندلاع الانتفاضة الثانية، وحتى وقتنا هذا، التأكد من موضوعية الطرح السابق؛ إذ كان الاستبعاد، والتهميش من إطار السلطة وحركة فتح، مصير من يمس برأس السلطة السياسية، وهو ما لاقى تأييداً من قطاعات واسعة في الشعب الفلسطيني، المؤيدين للسلطة وفتح، وهو ما يعكس قدرة هذا النظام على خلق هذه الحالة من الدوران، حول رأس السلطة في أوساط النخب، والمجتمع، وهو ما ينطبق أيضاً على مجموعة رجال الأعمال الذين اكتفوا بممارسة نشاطاتهم الاستثمارية في الأراضي المحتلة، بعيداً عن المساس بالمواقع القيادية في السلطة، أو المنافسة عليها، وهم الذين أدركوا خطر ذلك في مراحل متقدمة من قيادة حركة فتح لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدركوا الفرصة المتاحة أمامهم لإضفاء شرعية على طبيعة استثماراتهم في الأراضي المحتلة، مستمدة من الشرعية النضالية التي اكتسبتها المنظمة، والسلطة المنبثقة عنها، فبدأت تحالفاتها مع السلطة السياسية تصاغ وفقاً لذلك، مستغلةً هذه العلاقة في خلق استثمارات جديدة وزيادة أرباحها.

### 1.5.3 تحالفات المعارضة

لم تبد الحركات الاسلامية في فلسطين أي انسجام فيما بينها قبل أوسلو خصوصاً، وأن الفجوة بين فكر الاخوان المسلمين، والذي اعتمده حماس، وفكر الجهاد الاسلامي، كانت كبيرة، وعمقتها مجموعة الاتهامات المتبادلة، بالرغم من التوافق في الأهداف الاستراتيجية لكلا الحركتين.

أما بعد أوسلو، ومع بداية عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، رأت حماس ضرورة خلق شبكة تحالفات متينة، لتجاوز محاولات تهмиشها، فدخلت في تجربة " تحالف القوى الفلسطينية"، كمحاولة لعزل القيادة المنتفذة تاريخياً، والهدف الرئيس للقوى المشاركة بهذا التحالف، هو اسقاط أوسلو، وتشكل من مجموعة من القوى اليسارية، والقومية، والاسلامية، والوطنية، إلا أن الخلاف ظهر لرفض هذه القوى لقيادة حركة حماس، التي تشكل الوزن التمثيلي الأكبر، كما أن الفصائل لم تستجب للمطالب التي أبدتها حماس، إذ طالبت القوى العشر المشاركة بإدانة حركة فتح، وعدم تقبل حماس لأي اضافاتٍ على برنامج التحالف، تتضمن الموافقة على قرارات الشرعية الدولية، مما جعل هذه القوى وبالرغم من تنافسها على التحالف في مواجهة الحركة الاسلامية (المبحوح، 2010، 134-140)، وهنا يظهر بوضوح تأثير حجم القواعد الشعبية للتنظيمات، والفصائل الفلسطينية على صياغة التحالفات، إلى جانب عوامل موضوعية أخرى.

مجموعة الخلافات التي رافقت حماس تحديداً في علاقاتها مع الفصائل، والقوى الفلسطينية الأخرى، بالإضافة لعلاقتها بحركة فتح وقيادة المنظمة، جعلت علاقات هذه الحركة وتحالفاتها اقليمية بغالبيتها، مبتعدةً بذلك عن التحالفات الوطنية، التي فشلت في إدارتها، وهو ما رافق ويرافق التنظيمات الاسلامية في الدول العربية منذ نشوءها، وهو ما ينطبق إلى حدٍ ما على علاقة الجهاد الاسلامي بالفصائل، والقوى الوطنية، التي وإن لم يطغى عليها الخلاف؛ إلا أنها لا تتطوي على تحالفات وطنية واضحة، ومتينة، فيما ترصد متانة علاقاتها الاقليمية، والتي تتعكس على علاقاتها الوطنية، وتوجهها.

أما على المستوى الشعبي فقد استطاعت التنظيمات الإسلامية، بناء قاعدة جماهيرية كبيرة، باننت بألقى صورها في الانتخابات التشريعية الثانية، وقررت حماس خوض الانتخابات، عملت الحركة، ومنذ بداياتها على تعزيز تواصلها بفئات المجتمع الفلسطيني، من خلال انشاء عدد من الجمعيات الخيرية، كما استقطاب الشباب للعمل في ورشات، ومشاريع خاصة تابعة للحركة، بالإضافة إلى التعاطف الذي اكتسبته على المستوى الجماهيري، بالإعتماد على جهازها الإعلامي الذي استطاع أن يوصل للناس محاولات التهميش، وحملات الاعتقال

السياسي، بعد دخول السلطة الفلسطينية للضفة وغزة، وفيما بعد خلال تبنيها للعمل المقاوم قبل وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وحملات الاغتيال، والسجن لأعضائها، وبالعموم اكتسبت شعبية كبيرة، وتعاطفاً بفضل امتدادها لحركة الإخوان المسلمين، التي شكلت أملاً لكثيرين من خلال أهدافها المعلنة بخصوص تحرير فلسطين.

فشلت قوى المعارضة على خلق تحالف يجمعها، واتجهت كل منها لخلق تحالفات جزئية، تقويها وتعظم دورها، وإن كانت حركتي حماس والجهاد الاسلامي، اتجهتا لتحالفات إقليمية، فإن قوى اليسار الفلسطيني، لم تتجح في خلق تحالف يجمع أطرها، وفصائلها بعد أوصلو، وهي التي لطالما كانت قوى مهمة، وضاغطة لقوتها، ولجمهورها الداعم، ومن السهل إدراك الخسارة الفادحة التي لحقت بها، بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، وتراجع مدى وقوة تأثيرها.

تشنت تحالفات القوى اليسارية بعد أوصلو، فمنها ما اتجه لخلق تحالفات مع فتح، ومنها من وجد في حماس الطرف الأقوى، خصوصاً في المراحل المتقدمة خلال الانتفاضة الثانية، وبعد الانتخابات التشريعية، إلا أن ضعف الأحزاب اليسارية لا يضعها في أي موقع قوى، مهما كانت تحالفاتها فتتحصن بكونها داعمة لممارسات، وقرارات فتح، أو قرارات وممارسات حماس.

توجهت الأحزاب اليسارية لخلق تحالفات، على مستوى المنظمات الحكومية، وهو ما استطاعت كل من فتح وحماس تحقيقه فعلاً، وإنشاء منظمات غير حكومية، تدعم وتسوق توجهاتها السياسية، إلا أن عمل اليسار ضمن هذه المنظمات، كان الأكثر وضوحاً، خصوصاً وأن شخصيات بارزة في هذه المنظمات معروفة بتوجهاتها اليسارية، كما وأن فكرة المجتمع المدني بالأساس، تتسجم وتتطابق مع الفكر اليساري، وتملك أطر نظرية، من المفروض أن تجعلها الأقدر على التعامل مع واقع انتشار المنظمات غير الحكومية الواسع في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه وعلى ما يبدو أن اليسار لم يستطع أن يضع يده على هذه المنظمات، ويوجهها بل تحول ليكون أداة من أدوات المنظمات غير الحكومية، ذات الامتدادات الدولية، وهو

ما عاد ليضع مشكلات اليسار الفلسطيني تحت المجهر ، ويجعله محط الاتهامات، حتى على المستوى الشعبي، علماً وأنه كما ذكرنا سلفاً لم يكن اليسار وحده المنخرط في حقل عمل المنظمات غير الحكومية.

### 2.5.3 تحالفات النخب الاقتصادية والسياسية

تفعل دور مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين كنخب اقتصادية، تؤثر في سياسات السلطة الحاكمة، وتطوعها بما يدعم بناء بيئة اقتصادية، تناسب طبيعة أعمالها وبدأ دورها بالتطور تدريجياً وبشكل ملحوظ، في فترات متلاحقة، تلت بداية بناء مؤسسات السلطة، وبعد تخوف أبداه رجال الأعمال الفلسطينيين بدايةً من الدخول في استثمارات غير مضمونة، في بيئة لم تتضح معالمها بعد.

تأسست السلطة الفلسطينية لتباشر بإدارة الضفة الغربية، وقطاع غزة، ولأن الجانب الاقتصادي لا يقل أهمية عن السياسي، باشرت السلطة بإدارة مشاريع اقتصادية، واستقطاب رجال الأعمال الفلسطينيين، للعودة إلى وطنهم، أو على الأقل الاستثمار فيه، وقد سبق أن أشرنا إلى مباشرتها باستثمارات ثلاثية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، ورجال الأعمال الفلسطينيين، وكان ذلك في شطري الحدود الجغرافية المدارة بواسطة السلطة؛ إذ لا تتفصل غزة عن الضفة، ولكل منهما حصته ودوره في الاقتصاد الوطني، وهو ما لم يستمر، وحال دون الانقسام الفلسطيني، اختفت بذلك الدعوات التنموية التي يطلقها رجال الأعمال، والساسة الفلسطينيون، وتسابقت كل مجموعة لخلق تحالفات تضمن احتكارها للقرارات السياسية، والاقتصادية في حدودها التي كسبتها بالإنقسام، بدأت حماس في غزة نشاطاتها الاقتصادية المعلنة، وسارت على خطى حكومة الضفة في تشكيل تحالفات المصالح، التي تمثل احتياجات بقاءها في المقام الأول، متبنية قيم، وممارسات اقتصاد السوق غاضة بذلك النظر عن الظروف المعيشية المستمرة في التدهور، ومتعالية عن احتياجات الفئات المهمشة، والفقيرة في القطاع، فيما عملت نخب الضفة على تطوير استثماراتها، مكتفيةً بجزء بسيط مما تبقى من مشاريعها بغزة.

لم تتناول الدراسات الفلسطينية التحالفات السياسية الاقتصادية في غزة، بالقدر الذي يضع بين أيدينا تفصيلاً دقيقاً لدورها في صياغة الوضع الراهن، في القطاع لصعوبات متعلقة بكم المعلومات، وامكانية الوصول للقطاع، ودراسة أوضاعه عن قرب، وصعوبات متعلقة بحرية عمل مؤسسات الدراسات، والاعلام فيه، وبالتالي سنكتفي بتناول تحالفات السلطة الفلسطينية، ورجال الأعمال الفلسطينيين قبل الانقسام، والتي استمرت وبصورة أكثر وضوحاً بعده، وقد تناولها دارسون كثر، وركزت عليها مجموعة من الدارسين، ومراكز الأبحاث الفلسطينية والأجنبية.

قبل الشروع بالحديث عن التحالفات بين نخب السلطة الفلسطينية، والنخب الاقتصادية، لا بد من الإشارة إلى أن النخب الاقتصادية التي بدأت باستثماراتها في الضفة وغزة، - كنتاج للثقة التي منحها إياها النظام الجديد لعلاقتها بالسلطة الفلسطينية، وقادة المنظمة الذين فضلوا عن النخب الاقتصادية المحلية، ومنحوها الفرصة الأكبر للإسهام في صياغة شكل الاقتصاد الفلسطيني - هي نخب وافدة، أو بشكل أوضح نخب تشكلت في ظروف مغايرة في بيئة لم تتصادم بشكل مباشر مع الاحتلال، ولم تشكل متغيراتها وفقاً لهيمنة السلطات الاسرائيلية على اقتصاد بلادها، وهي نخب اصطدمت بمجمعي الضفة وغزة، وبالبيئة الاستثمارية في فلسطين؛ لتكون بحالها كحال النخبة السياسية التي فرضت نفسها على النخب المحلية، التي تشكلت في الضفة وغزة خلال الانتفاضة الأولى وقبلها، وتشكلت علاقاتها بالنخب السياسية الفلسطينية في المنفى، برعاية أنظمة عربية، وغربية، كانت مستضيفة لمشاريعها الإستثمارية، ومستفيدة منها، وهو ما انعكس على طبيعة مشاريعها، التي لم تتناسب وقيم التحرر من الاحتلال، التي ما زالت الأراضي المحتلة بحاجة لها، ولم تكن مشاريعهم " مشاريع تنموية تحررية"؛ بل مشاريع تهدف إلى الربح بالإضافة إلى تثبيت أقدام النظام السياسي الناشئ الذي أدرك ومنذ البداية ضرورة استناده على النخب الاقتصادية، والدخول في شراكات معها، وإن كانت النخب السياسية نقلت مركز ثقلها إلى الضفة والقطاع، فقد اكتفت هذه النخب بنقل أو انشاء جزء بسيط من الإستثمارات، مقارنةً بمشاريعها خارج فلسطين.

منحت السلطة الفلسطينية امتياز الوصول للربيع لرؤوس الأموال المغتربة، وأمنت لها حمايةً وامتيازات الدولة، وبذلك استطاع أصحاب هذه الاستثمارات الوصول إلى بيروقراطية السلطة، والتأثير على خططها الاقتصادية.

التزمت السلطة الناشئة باقتصاد " السوق الحر " ودعت إلى الاستثمار في أراضيها مقابل مجموعة من الميزات، والتسهيلات، إلا الحديث الرائج كان حول انحياز الأدوات، والميزات المطروحة للاستثمارات الكبيرة، على حساب الصغيرة التي يمتلكها " أصحاب البلد"، كما شجعت الاستثمار في مجالات الخدمات، والتصدير -المرتبطان بشكل رئيس بالتعاون مع الجانب الآخر- على حساب مجالي الانتاج والزراعة (نخلة، 2014، 81-83).

لم ترد ومنذ أوصلو "قضية السيادة" ضمن أهداف ومطالب المستثمرين الفلسطينيين، وهم الذين لم ينتقلوا كلياً للأراضي المحتلة، جل استثماراتهم عملت تماشياً مع الواقع السياسي في الأراضي المحتلة والخضوع التام للهيمنة الاسرائيلية على الأرض والموارد، وتقييد تطور، وتقدم الاقتصاد الفلسطيني مبعدهً عن نفسها أي دور ضاغط على النظام السياسي الفلسطيني، أو على المؤسسات الاقتصادية العالمية، التي تراقب وتدعم التفاعلات الاقتصادية في فلسطين.

أبقت هذه الاستثمارات تركيزها على الربح دون أي تطلعاتٍ لتغيير حقيقي، على طبيعة البنية الاقتصادية بما يدعم حلول سياسية أكثر إنصافاً للشعب الفلسطيني، أو أي تغيير على طبيعة البنى الاجتماعية، التي جعلت جزءاً كبيراً منهم في مستوى الفقر وتحتة. من جهة أخرى فقد جنحت السلطة إلى الاستحواذ على الاحتكارات الرئيسة، إذ يشير نخلة (2014) إلى احتكار السلطة لملكية أسهم استثمارات النفط، والإسمنت، ومعظم العقارات، وفي بعض الحالات، اتجهت إلى شراكات مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تقديمها دعم تمييزي للشركات الكبيرة العاملة في توزيع منتجات النفط والإسمنت، وهو ما يوضح متانة التحالفات التي استطاعت السلطة صياغتها؛ لضمان سير الخطة الاقتصادية التي وضعتها أوصلو، والتزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال أجهزة السلطة.

وإن كان هناك أي ارتباط بين مشاريع رؤوس الأموال الفلسطينية، والناس فقد اقتضرت على توفير صناديق الإقراض، والتي كان لها أثرها الجلي، والواضح في إخضاع الفلسطيني، واغراقه بديونه بعيداً عن أي التزامات وطنية، وأي مشاركة احتجاجية ضد الإحتلال، كما ارتبطت خلال الانتفاضة الثانية تحديداً، وتواصلت مع معاناة الفئات المتضررة من الفلسطينيين، عن طريق المساعدات الخيرية الخالية من أي بعد تنموي، والمقتصرة على أهداف وقتية، لمساعدتهم على العيش تحت مسمى تعزيز الصمود.

وبالرغم من ادراك فئات واسعة من الشعب الفلسطيني لبعده هذه الاستثمارات عن احتياجاتهم، ومتطلباتهم، ومقدرتهم المادية، إلا أن الأحوال المعيشية لجزء كبير منهم جعلته عاجزاً عن مقاطعة الخدمات التي تقدمها، كما استكملت هذه الاستثمارات أنشطتها، بالرغم من كم المهاجمات والانتهاكات - حتى تلك المبالغ بها أحياناً - مستفيدةً من الضمانات، والميزات المقدمة لها من السلطة السياسية، كما وجود فئة نوعية تستفيد، وتروج لأنشطتها، وهي التي تتمركز في مواقع متقدمة من السلم الاجتماعي الفلسطيني. وتشكل مدينة روابي نموذجاً واضحاً لهذا التناقض بين فئات مختلفة من الشعب الفلسطيني، وتجاوبها مع المشاريع المطروحة من المستثمرين الفلسطينيين؛ إذ وبالرغم من السخط الكبير، والمهاجمات الدائمة، والممكن رصدها بسهولة تامة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلا أن هذا المشروع اكتمل، وحظي بإعجاب، وإقبال الكثيرين، ويستضيف حالياً مجموعة من الأنشطة الفنية، والثقافية، والترفيهية من خارج سكان المدينة.

### 3.5.3 المجتمع المدني الفلسطيني، إنتماءاته وتحالفاته

عملت المنظمات غير الحكومية في سنوات ما بعد أوسلو على تيرير مشاريع الغرب التنموية، في فلسطين، وتسويقها، والعمل على نجاحها، بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد في فلسطين، والذي فرضه الانصياع الكامل الذي أبدته مكونات النظام الجديد للخطاب الليبرالي، وأدوات العولمة، التي لم يقتصر عملها في فلسطين فقط بل في "دول العالم الثالث" بشكل عام، ويهدف عمل هذه المؤسسات الغربية، إلى توطيد علاقات المستعمر مع الكيان

الجديد، الذي أنشأته أوسلو، وفي سبيل انجاح وتحقيق أهدافها تمولّ جزء كبير من المنظمات غير الحكومية، ومشاريعها في الأراضي المحتلة، هذا التمويل ذاته الذي خلق نخب جديدة ثرية إلى حد ما، تصطف إلى جانب جزء من نخب السلطة، والنخب الحزبية، والنخب الاقتصادية، التي بدأت باستثماراتها المتماشية مع هذه السياسة والداعمة لها، وقد تطلب ذلك من النخب في مجال العمل الأهلي، وغير الحكومي، الخضوع لسياسات ممولّيتها، التي تقتضي في كثير من الأحيان عدم التدخل أو الاكتفاء، بتقديم خدماتٍ تساعد على تخطي ممارسات الاحتلال دون مواجهتها، وملاحقتها، فيما تختص مجموعة أخرى منها في ملاحقة، وتسليط الضوء على ممارسات السلطة الفلسطينية، والتفرغ لمتابعتها، بما يقتضيه الدور التنموي الذي منحها إياه الممول الخارجي، وبذلك تتجه لتحصيل حقوق فئات معينة في المجتمع الفلسطيني خصوصاً المعتقلين السياسيين، وإن اضطرت إلى مناهضة شخصيات السلطة.

الدعم المادي من الممول الخارجي يساعدها على الحفاظ على مواقعها في مواقع متقدمة من البنية الاجتماعية الفلسطينية، وأخرى يساعدها وقوفها إلى جانب شخصيات حزبية، على تحقيق ذات المستوى. أما المنظمات غير الحكومية، والتي تحصل تمويلها من السلطة، ومن المنظمة يؤهلها هذا الدعم للإصطفاف إلى جانب نخبها، وتحافظ على مواقعها من خلال تبرير ممارساتها، أو غض البصر عنها، خصوصاً وأن جزء مهم من المنظمات غير الحكومية في فلسطين أسستها شخصيات تعمل في مؤسسات السلطة، والمنظمة، أو موالية لها، وبالتالي أصبح العمل في هذا المجال وسيلة للارتقاء الاجتماعي، وللدخول في تحالفات للتنافس على النفوذ، والمواقع المؤثرة اجتماعياً، واقتصادياً وسياسياً.

في تصنيفه لأطر عمل وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أوسلو خصوصاً، بعد التمايز الذي أوضح ملامح المجتمع المدني المقابل للمجتمع السياسي، الذي مثلته السلطة الفلسطينية، يقدم إبراهيم أبراش ثلاثة أشكال من مؤسسات المجتمع المدني: الأولى تابعة للمعارضة السياسية خصوصاً حماس والجهاد الإسلامي، مشيراً إلى قوة هذه المؤسسات التنظيمية والتعبوية، ومؤسسات تمارس نشاطاً في ظل الاعتراف بشرعية

السلطة، وجزء كبير منها كان تابعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحوّلت نشاطها فيما بعد إلى مدني- سياسي، ومجموعة منها تحول أمنائها العامون إلى موظفين سامين في السلطة، وبرتب عسكرية، أما الثالثة فهي منظمات واتحادات ذات انتماءات وعلاقات متعددة داخلية، وخارجية تنقسم بين مساندة للسلطة، ومعارضة لنهج التسوية (أبراش، 2001، 13)

تنقسم المنظمات غير الحكومية في فلسطين إلى منظمات غير حكومية وطنية، ومنظمات غير حكومية، ذات امتدادات دولية، وفيما تقترب الأولى أكثر إلى مفهوم المجتمع المدني، الذي يتشكل من فئات المجتمع بحثاً عن مصالحها الاجتماعية، والاقتصادية، فإن النوع الثاني يتنافى مع ذات المفهوم، إذ أن تشكيله يأتي من خارج المجتمع الفلسطيني (المرجع السابق، 14)، أي أن عمل بعض المؤسسات غير الحكومية لا ينبثق عن ارتباطات طبقية أصيلة تحثها على إدراك الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني بفئاته المختلفة.

يؤكد مصطفى البرغوثي على ضعف دور المؤسسات غير الحكومية في تمثيل اهتمامات المجتمع الفلسطيني نظرياً، وعملياً (مجموعة باحثين، 2010، 124) وهو ما يؤثر فيه أيضاً طبيعة عمل المنظمة غير الحكومية ومن هم مؤسسيها وطبيعة تحالفاتهم وأعمالهم وفي هذا الجانب فقد طرح نخلة (2014) أمثلة على هذه المنظمات منها مؤسسة التعاون وهي منظمة غير حكومية تجمع بين كونها منظمة محلية ودولية في آن واحد تداخل فيها دور المؤسسين الرأسماليين، كما وأشار إلى طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية التنموية والتي تشكل 20% من مجموع المنظمات غير الحكومية في فلسطين وركز على تلك التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية والتي تعكس من خلال عملها إرادة مملوها ومديرها، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الوسيطة أو ذات الوكالات الفرعية والتي تلعب دوراً أساسياً في إعادة قولبة الرسائل السياسية وإعادة نشرها من خلال إعادة التأهيل الثقافي للجيل الجديد من المنظمات غير الحكومية في فلسطين، ومن بين هذه المؤسسات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" .

إذاً فاصطفافات نخب المنظمات غير الحكومية، تحولت من سابق عهدها خلال فترة ما قبل أوصلو، من جانب فئات المجتمع، الباحثة عن حقوقها والمدافعة عن مطالبها، إلى جانب

الممول الأقوى أياً كانت هويته، و أياً كانت أهدافه، هذا الإدعاء وإن كان يحمل في طيه اتهامات بحق المنظمات غير الحكومية؛ إلا أنه نابع من طبيعة الحياة الاجتماعية، والمواقف المتبناة من هذه النخبة، في أشد الفترات خطورة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، التي مرت على الشعب الفلسطيني والتي سيتم رصد مجموعة من هذه المواقف خلال الفصل اللاحق، والتي تضرر بسببها الطبقات الدنيا في المجتمع.

وبالعودة إلى التقسيمات الطبقيّة للمجتمع الفلسطيني، فإن انخراط مجموعة كبيرة من مناضلي الانتفاضة الأولى، ومرحلة ما قبل اوسلو واثراءهم السريع من خلال ابقاءهم في بيروقراطية السلطة، وتحالفاتهم للحفاظ على تصنيفاتهم الحالية، ضمن السلم الاجتماعي، وكذلك بالنسبة للمتقنين، والمتعلمين الذين استقطبتهم المنظمات غير الحكومية، وأثرتهم إلى حد لا يستهان به، أهلهم على الأقل، للاقتراب من أعلى مستويات السلم الاجتماعي، اخرج هذه الفئات من انتماءاتهم، وأطرها الشعبية، وحرفتهم عن سبل العودة لسابق عهدهم في العمل النضالي، وهو أكثر ما يتجلى في سنوات العقد الاخير، والتي أظهرت أن الخلافات بين هذه الشخصيات، في إطار السلطة إنما ينتج عنها ميلشيات، وحالة من الفلتان الأمني، والفوضى الموجهة بغير اتجاه الاحتلال، والتي تنساق في كثير من الأحيان شخصيات، ومؤسسات من المجتمع المدني لتبريرها.

### 6.3 خلاصة الفصل

إن النخب السياسية الفلسطينية في فترات زمنية متتالية كانت رهينة علاقات المنظمة بالدول المضيفة، وهو ما عرضها في كثير من الأحيان، لتكون نخب مفروضة على مجتمعات تختلف في تركيبها الاجتماعية، وتصطدم بالنخب الاجتماعية التي سبقتها لقيادة هذه التجمعات، وهو ما شكل عائقاً أمام علاقة النخب، بالطبقات الاجتماعية الراهنة، واصطفافها في طبقات أخرى تحكمها تحالفات، ومصالح تؤمن بقاءها، وتدعمه، وتؤمّن ارتقاءها إلى هذه الطبقات بفترات زمنية متسارعة، لا تتناسب مع تطور، ونشاط مجتمعاتها.

في مراحل ما بعد السلطة، أصبح تطور النخب يحدث في ظل نظام سياسي، تشكل السلطة الفلسطينية الطرف الأقوى فيه؛ بالإضافة إلى الانتشار الواسع للمشاريع الاستثمارية، والمنظمات غير الحكومية المتعددة الانتماءات، والولاءات، وبالتالي فإن نمو هذه النخب، أصبح مرتيناً لطبيعة العلاقات التي تجمعها مع السلطة، ومع الممول الخارجي، وهو ما سارع في ثراء هذه النخب، وارتقاءها لطبقات أعلى من أصولها الاجتماعية، وباعتها عن التزامها تجاه طبقاتها الأصلية، ومجتمعاتها.

شكل الانتماء السياسي عاملاً رئيساً في صناعة نخب السلطة الفلسطينية، وأجهزتها البيروقراطية، وهو ما أسهم في ثبات السلطة، وتشبثها بالنخب الوافدة ذات الصلة الوثيقة بحركة فتح تحديداً، بغض النظر عن انسجامها مع واقع المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة.

كذلك فإن الواقع الاجتماعي للتجمعات الفلسطينية في الوطن والمنفى، قبل وبعد أوصلو لم يشكل دوماً قاعدةً أساسيةً لتطور النخب السياسية، وإن كان الحراك الاجتماعي داخل هذه المجتمعات، هو المحفز للعمل الوطني، والمضفي عليه الشرعية، فالنخب السياسية لم تأت دوماً بآليات ديمقراطية، وكثيراً ما فرضت هذه النخب على مجتمعاتها، معتمدةً على تاريخها النضالي، ونشاطاتها على مستوى فصائل منظمة التحرير، خصوصاً حركة فتح، وبناءً على إرادات عربية، وغربية، خصوصاً وأن دائرة النخبة الفلسطينية طالما كانت مغلقة، لا تستقبل أي شخصيات جديدة، نتاج تفوقها في المنافسة على صعيد العمل الوطني، فكثيرون من همشوا رغم نشاطهم، ومواقفهم الوطنية، وسماتهم القيادية.

إجمالاً فإن تطور وتقدم مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، والمؤسسات الاقتصادية، والمنظمات غير الحكومية، رافقه انسلاخ نخب هذه المؤسسات عن فئات المجتمع الفلسطيني، ومطالبها، واحتياجاتها، وواقع معيشتها، والتوجه لبعض هذه الفئات، كان مشروطاً دوماً بانتماءاتها السياسية، والخدمات، وفرص العمل المقدمة لها، مرهونةً بتأييدها لهذا الفصيل أو ذاك، ومع ذلك استطاعت هذه النخب الاستفادة من تأييد فئات واسعة، المتعلقة بمجموع الأموال، والوعود، وكم المبررات الهائل لكافة المواقف والممارسات.

وقد استطاعت النخب الفلسطينية الحفاظ على مكانتها، من خلال حفاظها على مجموعة من التحالفات الوطنية والخارجية، وبذلك ضمنت مستويات اجتماعية متقدمة، وفرتها لها قدراتها المادية، والسياسية وطبيعة البنى الاقتصادية، التي فرضتها سياسات أوصلو الاقتصادية.

## الفصل الرابع

# التوجهات الاقتصادية والسياسية للنخبة الفلسطينية بعد أوسلو

## الفصل الرابع

### التوجهات الاقتصادية والسياسية للنخبة الفلسطينية بعد أوسلو

#### 1.4 مقدمة

تركزت مجموعة التغيرات في المواقف السياسية، والتوجهات المعلنة وغير المعلنة، آثارها الملموسة على قرارات وتوجهات النظام السياسي الفلسطيني، فيما يخص قضايا بارزة في الحياة السياسية الفلسطينية، كما تركت آثارها على تعزيز وتدعيم بعض سلوكيات هذا النظام ومأسسته، على تفرد وهيمنة الحزب الواحد، وتطوير بناء بهذا الاتجاه، وهذا هو الإدعاء الذي تبنته فرضيات هذه الأطروحة، وكرّست فصولها لمحاولة اثباتها.

ونحو فهم وإثبات فرضيات البحث لا بد من تناول وعرض هذه التغيرات، والتطرق لمدى التزام النخب الفعلي بتقديم حلول، أو أفعال لتغيير السلوك السياسي للنظام السياسي الفلسطيني، وإيجاد مواقف رسمية داعمة للمقاومة الشعبية، ومأسسة النظام الفلسطيني ديمقراطياً، وحل القضايا الفلسطينية العالقة.

عادت مجموعة من النخب السياسية بموجب اتفاق أوسلو، يرافقها في عودتها شخصيات اقتصادية، وأكاديمية فلسطينية؛ ليلتئم شمل هذه النخب العائدة مع النخب المحلية، ولتنتمي مجموعة من القيادات المحلية، وتساندها في صعودها إلى مواقع النخبة المؤثرة في صناعة القرار الرسمي للنظام، الذي تشكل فور وصولهم لأراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة.

شهدت هذه الفترة مجموعة نشطة من التفاعلات، لإعادة تشكيل تحالفات النخب الجديدة منها والقديمة، وإرساء قواعدها على المساحة الجغرافية، التي كرّستها أوسلو للسلطة الفلسطينية، رافق ذلك مجموعة من التغيرات في البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والعلاقات القائمة في ظلها، وهو ما وضحناه في الفصل السابق، ولكن الهدف المنشود من الفصلين الأخيرين من هذه الدراسة هو مجموع التحولات في مواقف النخب المتعددة على المستويين السياسي والاقتصادي، التي لزمّت من أجل إنجاح التغييرات في البنى الاقتصادية، والاجتماعية والتحالفات القائمة في ظلها، وما كان لذلك من آثار على الموقف السياسي الرسمي.

نقدم في هذا الجزء من الدراسة المواقف الأساسية التي تبنتها النخب الفلسطينية، في الفترة الممتدة بين عودة السلطة وحتى العام 2006؛ إذ شملت هذه الفترة جهوداً واسعة من السلطة الجديدة، لبلورة تحالفاتٍ قادرة على تمكين مؤسساتها، وتقعيد التحالفات المناهضة لها، كما شهدت أيضاً نشوء وتفكك تحالفاتٍ أخرى دون أدنى تدخل من السلطة؛ بل لأسباب تتعلق بتخبط النخب الحزبية في محاولات تخطي أطرها الفكرية، والتعاقد لمواجهة أوسلو، وكل ما يتعلق بها، وبدء مجموعة منها بإبداء توافق جزئي مع تبعات أوسلو، وضرورة تجاوزها لخلق نظامٍ سياسي ديمقراطي على حد تعبيرهم، قادر على تبني "خيارات استراتيجية" من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية كاملةً أحياناً، وإقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967 في أحيان أخرى.

#### 2.4 نخبة السلطة الفلسطينية

شكلت السنوات الأولى من قيام السلطة الفلسطينية الأساس والمقدمة للوضع الراهن، بمستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي الفترة التي تشكلت فيها مجموعة الخطوط الرئيسية لمسار عمل السلطة الفلسطينية، أو ما يشير إليه البعض بـ "ميراث عرفات"، والذي استند فيه إلى تركيز السلطة في يد القلة الحاكمة، والنخب الموالية.

استطاع عرفات أن يحصر نفوذ السلطة في مؤسسة الرئاسة، ويبد نخبتها، ومجموعة من النخب الأمنية (قادة الأجهزة الأمنية)، والنخب السياسية الموالية، والتي تتشكل بغالبها من نخب حركة فتح، وقد امتثلت هذه النخب في سياسات مؤسساتها، وتوجهها العام لتركيز السلطة، واحتكارها، وهو ما استدعى سلوكها نهجاً عاماً يهدف إلى تمكين شخصيات ومؤسسات اقتصادية، تتناسب مع شبكة التحالفات التي تحتاجها السلطة لنفوذ اقتصادي، ومالي جيد، وفي مسارٍ داعمٍ شنت حملات من الملاحقة الأمنية، والاعتقال السياسي بحق أفراد نشطة في الفصائل الفلسطينية الإسلامية، واليسارية واستدعاء بعض نخبتها.

الإعتقالات الأمنية وإن كانت وسيلة حماية للهيمنة الفتاوية، ومركزة السلطة في يد نخبتها؛ فهي في جانبها الآخر تُعبر عن التزام هذه النخب بموقف معاد لـ "إرهاب"، وفقاً

للإتفاقيات مع الجانب الاسرائيلي، وأطراف دولية أخرى؛ إذ وحسب تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الخاص بالمعتقلين السياسيين خلال العام 2000؛ أدرج التقرير الإلتزام الفلسطيني بإتفاقية واي ريفر عام 1998، كدافع أساسي للإعتقال السياسي في فلسطين، بالرغم من الموقف المعارض الذي ينتهي إليه المجلس التشريعي، والقضاء الفلسطيني، وإدانتهم للملاحقات على خلفية سياسية، وكان إتفاق واي ريفر قد ألزم الجانب الفلسطيني بإصدار مرسوم رئاسي يحظر بموجبه التحريض على "العنف والإرهاب"، بما فيه التحريض على خرق الإتفاقيات التي عقدها م.ت. ف مع دولٍ أخرى.

تأسست السلطة الفلسطينية لإقامة حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967، وبناءً على ذلك ما كان من نخبها إلا إبداء الإلتزام الدائم بالسعي نحو حل الدولتين، والاعتراف المتبادل بينهما مع الإلتزام بقضايا أساسية: منها القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، ووقف الإستيطان ضمن حدود العام 1967، وحل قضية اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية، وهو ما فشلت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بنصيبه بفترة زادت عن العشرين عاماً.

كانت مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات محط تشكيك، ورفض شعبي، وفصائلي، ومع ذلك لم يكن من نخبة السلطة الفلسطينية إلا العمل على تبريرها، والترويج لها كخيار سلمي، يستكمل العمل العسكري الذي قادتته م.ت.ف مسبقاً، وكانت مشاركة نخب السلطة الفلسطينية في المراحل التفاوضية المتعددة، وفقاً لمسمياتهم القيادية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، الطرف الرسمي والأساسي في جميع المداولات السياسية الفلسطينية، إلا أن التوجه الرسمي الذي وجّه عمل دائرة شؤون المفاوضات كان محكوماً بمقتضيات تمكين عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتوسيع نفوذها، وهو إدعاء يثبتته تهميش الدعوات المعارضة لإستمرار العملية التفاوضية داخل م.ت.ف.

بعد سنوات من هيمنة عرفات على مقاليد السلطة وإدارتها، ظهرت دعواتٍ داخلية من نخب السلطة الفلسطينية، والفتحاوية، نحو استحداث منصب رئاسة الوزراء، جاء هذا المطلب وحسب ما طرحه نبيل عمرو (الشرق الأوسط، 2003) نتاج إغراءات أوروبية، سرعان ما

تحولت إلى ضغوطاتٍ تعامل معها عرفات بحرصٍ شديد، ومع ذلك فلم يحل حرصه بين وقوع تصادماتٍ مع الموقع الجديد، ومجمل الصلاحيات، والمسؤوليات المتداخلة بين المنظمة والسلطة، وبين مؤسسات السلطة ذاتها.

كان المنصب الجديد محط رفضٍ شعبي، وتشكيكٍ دائمٍ بنوايا دولية، ومحلية؛ لإزاحة عرفات، الذي استطاع خلال الإنتفاضة تعزيز شعبيته، من خلال خطاباته المساندة، ودور أجهزته الأمنية البارز، وبالرغم من انتهاء الأمر باستقالة محمود عباس من منصبه كرئيسٍ للوزراء، بعد ستة أشهر من تداخل الصلاحيات، والتناقضات، والضغوطات، إلا أن المنصب بقي موجوداً؛ ليشغله فيما بعد مجموعة من النخب الفلسطينية السياسية الحزبية والمستقلة، وبذلك فإن إستحداث هذا المنصب كان إحدى التحولات الواضحة، في شكل النظام السياسي الفلسطيني، خصوصاً مع اتساع نفوذ، وصلاحيات هذا الموقع، في عهد رئاسة محمود عباس.

فور تسلم محمود عباس لمقاليد السلطة، بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية عام 2005، بدأت موجة الأحاديث عن حلولٍ لدمج العناصر المسلحة لكثائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، ضمن صفوف الأجهزة الأمنية، والوزارات الفلسطينية في الضفة وغزة، وحصل فعلاً تفريغ لأعدادٍ كبيرة من هذه العناصر، على قيود مؤسسات السلطة الفلسطينية فيما بعد.

و كانت قد بدأت التلميحات الخاصة بإحتمالية حلّ كتائب الأقصى منذ العام 2004، وملاحقة حملة السلاح فيها، وهو ما حدث فيما بعد في العام 2008. لاقى هذا الطرح خلافاً واسعاً بين النخب الفتحاوية، واستدعى اجتماع مجلسها الثوري، والتشكيك في شرعية أي قرار يحول دون إستمرارية الكتائب، واستمرار دورها في اشعال الانتفاضة، والتأكيد على أن هذه القضية شأن فتحاوي بحت؛ بل وأن المجلس الثوري للحركة لا يمكنه البت في هذه القضية، وهذا ما أكده حسين الشيخ لدنيا الوطن (دنيا الوطن، 2004).

ومع أن هذا التحرك لفت النظر إلى حدّة الخلاف بين نخبة فتح في السلطة، ونخبتهما خارج السلطة، والتي أصبحت خارج السلطة بفعل الأسر في سجون الاحتلال، أو تهميشها داخل

السلطة، وكذلك بين نخبة فتح داخل السلطة نفسها، إلا أنه أرّخ لبداية جديدة للسلطة الفلسطينية، تعيدها إلى دورها الأساسي في إدارة مؤسساتها، وفقاً لرؤية "وسطاء السلام"، وهو ما حدث استكمالاً لمجموعة التغييرات في مؤسسات السلطة، وفي مناصب، ومواقع نخبتها، والذي استدعى إضعاف سيطرة عرفات، وتكثيف الضغوطات الممارسة ضده، وضد سلوكه السياسي خلال الانتفاضة.

### 3.4 نخبة منظمة التحرير الفلسطينية

ضمت منظمة التحرير الفلسطينية تحت مظلتها غالبية التنظيمات، والفصائل الفلسطينية، وكان لحركة فتح، واليسار الفلسطيني، ونخبهما أثراً كبيراً في تشكيل توجهات المنظمة، وصناعة قراراتها، ومن ثم محاولات تصويبها، إن أخطأت الوجهة والهدف، وبرغم الإنشقاقات الكبيرة، والدامية أحياناً بين هذه الفصائل؛ إلا أن قياداتها في المنظمة، وبتدخلاتها الحكيمة، استطاعت أن تتجاوز أكثرها حدة، إلى أن استقر شكل الفصائل النهائي على حالها اليوم.

شهد التوجه السياسي للمنظمة تحولات كبيرة، أهمها إنحرافها عن مسار الفكر القومي العربي بعد حرب العام 1967، ومن ثم اعتمادها لبرنامج النقاط العشر في العام 1974، ونهاية دخولها في محادثات السلام منذ العام 1991.

وعند الحديث عن نخب م.ت.ف، وتوجهاتها؛ لا يمكننا الفصل في كون هذه النخب منخرطة في أحزابها، وكل منها اتجه للعمل وفقاً لرؤية فصيله، وعليه سنتناول فيما يلي توجهات نخب أبرز فصائل م.ت.ف، والتي تشكل ركيزتها، وأساس شرعيتها، والتي تشغل المناصب الأهم في مؤسساتها، مثل رئاسة اللجنة التنفيذية، وعضويتها وعضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وفيما يلي التحول في أبرز النخب الفصائلية، والحزبية التي احتوتها المنظمة.

### 1.3.4 نخبة حركة فتح

تمكنت فتح من الحديث بإسم الشعب الفلسطيني بصفة رسمية، من خلال وجودها الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مؤسسات السلطة الفلسطينية التي كانت الغلبة فيها للوجود

الفتحاوي، بعد انتخابات العام 1996، والتي لم تشهد منافسةً حقيقيةً لمقاطعتها من التيارات الإسلامية، واليسارية، هيمنت نخب فتح على المواقع المتقدمة، والحساسة في النظام السياسي الفلسطيني، وارتبطت مجموعةً من هذه النخب بشخص ياسر عرفات، وأيدت قراراته، مؤمنةً بأن لا تغيير ممكن، ما لم ينل رضاه، وهو صاحب القرار المنفرد بالسلطة، بالإضافة إلى جماهيريته، والتأييد الشعبي الكبير له، وقدرته على تغييب، وتشويه أي معارض من داخل حزبه، وتهميشه، وهذا لا يلغي أن مجموعة من نخب فتح تم تهميشها فعلاً مع بدايات عمل السلطة الفلسطينية، وأخرى بعد سنوات من تميزها في العمل السياسي، والظهور إعلامياً ممثلة لفتح.

اندمجت النخب الفتحاوية في إطار مؤسسات السلطة الفلسطينية، إلى الحد الذي جعل الحديث عن فتح يتقاطع بشكل تام مع الحديث عن السلطة الفلسطينية وتوجهاتها، وتبنت الدفاع عن مواقف السلطة الفلسطينية، والالتفاف حول قيادتها، والتي تمثل النخبة الفتحاوية الحاكمة.

قادت النخب الفتحاوية السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير نحو حل الدولتين، متجاهلةً الآراء القائلة بعبثية محاولاتها، وتتصل الجانب الإسرائيلي من التزاماته نحو الإتفاق، وتمسكت بالمقترحات، والحلول الدولية المتعلقة بالاعتراف الفلسطيني بإسرائيل وحل الدولتين، إلى أن إندلعت انتفاضة الأقصى، وتجاوبت مجموعةً من النخبة الفتحاوية معها بشكل صريح، ينم عن دعمها، وتبنيها للانتفاضة، وكانت مشاركتها دافعاً مهماً نحو المواجهة المسلحة مع الجانب الإسرائيلي خلال الانتفاضة، إلا أن هذا إلى حد ما؛ كان مرتبطاً بقرار ياسر عرفات ودعمه للانتفاضة. وجود هذه النخبة الفتحاوية التي أتهمت بالعمل لصالح إشعال الانتفاضة؛ لم يلغ بقاء نخبة فتحاوية معارضة للعمل المسلح، وملتزمة بالمفاوضات، والحل السلمي، وكان موقفها معادياً للعمل المسلح، خصوصاً للعمليات الإستشهادية.

تغلغل نخبة فتح في مؤسسات السلطة، أدى إلى تركيز هذه النخب على المناصب القيادية، والتقدم داخل إطار مؤسسات السلطة، على حساب النشاط التنظيمي للحركة؛ بل وعلى حساب الإلتزام بميثاق الحركة، وتطويره بما يتناسب مع المستجدات السياسية، والعسكرية في

الضفة وغزة، وعلى حساب القوة التنظيمية للحركة، التي أهلتها لتحتكر مواقع النخبة السياسية في فتراتٍ زمنيةٍ مهمة، وحاسمة في تاريخ القضية الفلسطينية، توزعت نخبة حركة فتح لقيادة السلطة، لنرى أعضاء اللجنة المركزية تقود جهازاً أمنياً، وتدير الجلسات البرلمانية، وتترأس السلطة الفلسطينية، مبقيةً على دعمها للأطر الفتاوية في الريف، والمدن، والجامعات، كحاميةٍ للسلطة، وداعمةٍ لشرعية وجودها، ومشروعية قراراتها.

ظلت توجهات النخب الفتاوية ثابتةً في عهد عرفات، وكان توجهها متمثلاً في الإحتكام لرأيه، وتسيير مؤسسات السلطة المدنية منها، والعسكرية، وفقاً لرؤيته، مع ذلك كان حول عرفات قلة من النخبة المؤثرة فعلاً في قراراته، وهي مجموعة من النخب الاقتصادية الموالية لفتح، ونخبة سياسية داعمة لخيار المفاوضات، كانت هذه النخبة تبدي التزامها بأوسلو، وتقوّم سياسات السلطة؛ بما يتناسب مع الإتفاق، وكان أثرها واضحاً في إدانته للعمليات الاستشهادية، والعمليات العسكرية، التي مورست ضد "الإسرائيليين"، بالرغم من مساندته للإنتفاضة، والتي كانت سبباً في إحكام الحصار عليه وفقاً للإدعاءات الإسرائيلية.

إن الحديث عن مشاركة فتح في العمل العسكري خلال الإنتفاضة؛ لا يجعلها الوحيدة في هذا الميدان؛ فغالبية الفصائل الفلسطينية، وبإشراف ومتابعة نخبها، كرست جهوداً برزت بشدة في الإنتفاضة، لدعم كتائبها العسكرية، والتي شاركت جميعها وإن بتفاوت واضح، تحكمه بشكل أساسي الموارد المادية للفصائل، إلا أن مشاركة فتح تحديداً كانت بمثابة عودة غير متوقعة للعمل العسكري، من منظمة تخلت إلى حد ما عن الكفاح المسلح، منذ تمرست، وقادت العمل السياسي، والحلول السلمية.

كان الإنقسام حول عسكرة الإنتفاضة بين النخب الفتاوية، عائداً إلى كون هذه النخبة ملتزمة بتأمين سير مؤسسات السلطة الفلسطينية باتجاه عملية السلام؛ إذ تشكل الحركة الحزب الحاكم، وهو ما يحملها عبئاً أمام "وسطاء السلام".

اختلفت نخب الحركة حول العمل المسلح خلال الإنتفاضة الثانية، وبهذا فإن بعض نخب الحركة نفت قدرة الكفاح المسلح على دعم الكفاح السياسي. تشكلت كتائب شهداء الأقصى التابعة

حركة فتح، مع بداية الإنتفاضة، ليظهر مع تشكلها تناقضٌ تام بين تيارين في قيادات الحركة ونخبها، إذ أُعتقلت بعض النخب الفتحاوية، أو تم ملاحقتها من الإحتلال الإسرائيلي، بحجة تورطها في عمليات عسكرية ضد إسرائيل، أو التحريض عليها، في حين أُصرّت نخبٌ فتحاويةٌ أخرى في رهانها على المفاوضات، وإن استطاعت الأولى إعادة ارتباط فتح ب جماهيرها، وتفعيل العمل التنظيمي للحركة، كانت الغلبة في النهاية للتيار الثاني، والذي يشغل مواقعاً متنفذة في السلطة، وهو ما آل في نهاية الأمر إلى دمج عناصر كتائب الأقصى في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهي محاولة واضحة لتقويض العمل العسكري للحركة، وإبراز توجهها السياسي السلمي، وكان قد ظهر الخلاف حول فك كتائب شهداء الأقصى إلى العلن من خلال الإعلام، وما ظهر عبر وسائله من خطابات لقيادات بارزة في الحركة، من بينهم: حسين الشيخ، وبيانات الكتائب نفسها، التي استنكر مجموعة من قادتها الحلول المطروحة، لضم أفراد الكتائب للأجهزة الأمنية، وحلها.

كانت الإنقسامات في داخل النخبة الفتحاوية واضحة منذ ما قبل أوسلو، إلا أن تأسيس السلطة الفلسطينية، كان بمثابة تجميع، واتحاد للغالبية المؤيدة للحل السلمي، وهو ما عززه كم القوة، والنفوذ الذي مكنها منه تأسيس السلطة، وتحولت الإنقسامات، والإنشاقات في فتح إلى تعددية داخل الحركة، بفعل سيطرة عرفات، وسياساته المادية، والمعنوية في التعامل مع النخب الفتحاوية حوله. في نهايات حكم عرفات، وبالرغم من تصاعد شعبيته التي ضاعفها حصاره، بدأت بعض النخب الفتحاوية بالتقدم والمزاحمة على مواقع مؤثرة وجديدة، لم تكن السلطة الفلسطينية مهياً لها، استطاعت التحول إلى نخب متنفذة في صناعة القرارات الفلسطينية، في المراحل التي تلت وفاة عرفات، وكذلك استطاعت بعض القيادات الشابة نسبياً، في فتح التقدم، والصعود إلى مواقع مؤثرة في السلطة الفلسطينية، من خلال إدارتها للأجهزة الأمنية، بما يتوافق مع رؤى نخب فتحاوية أصيلة، مستفيدة من دعمها الكامل، ولكن الحال بدأ بالتغيير تدريجياً، بانتقال هذه القيادات الشابة من نخب أجهزة أمنية، إلى نخب حكومية، بمطلب فتحاوي داخلي، لم يكن محل رضا عرفات، إلا أن هذا الإنتقال حدث فعلاً، واستلمت بعض هذه النخب مواقع

حكومية قبل وفاة عرفات، لتستكمل تقدمها بعده، وكان صعودها هذا ممهداً لإنقسامات جديدة في الحركة.

#### 2.3.4 اليسار الفلسطيني

شمل اليسار الفلسطيني الجبهتين الشعبية، والديمقراطية، وجبهتي النضال الشعبي، والتحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، رغم نهجه الثوري، لم يرفض اليسار الفلسطيني نهج أوسلو بشكل تام، فسار بشكلٍ متردد نحو مؤسسات السلطة، مساهماً بدوره أيضاً بتهميش منظمة التحرير، لصالح هيمنة مؤسسات السلطة، بالرغم من دعوات اليسار المستمرة، على لسان نخبه ومنتسبيه بإعادة تفعيل عمل م. ت. ف، وإن كان أثر مسيرها هذا على م. ت. ف بهذا الشكل، فقد كان أثره على اليسار ذاته أكثر حدة إذ أسهم في تفككه، وإضعافه، وتقليص نفوذه، خصوصاً وأن موقف اليسار تجاه تبعات أوسلو لم يكن واحداً، وكمثال على ذلك مشاركة بعض أحزاب اليسار الفلسطيني منها الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا وحزب الشعب الفلسطيني، وجبهتي النضال، والتحرير في الانتخابات التشريعية، والمحلية الأولى، بينما قاطعتها الجبهتين الشعبية، والديمقراطية، ومجموعة من الأحزاب القومية، والماركسية، بينما شاركت بعض الشخصيات التابعة لهذه التيارات الفكرية، والسياسية بصفتها المستقلة.

نخب اليسار والتي إنخرطت في مواقع مهمة في منظمة التحرير ضمن لجناتها التنفيذية، والمجلس الوطني الفلسطيني، وهو ما ساهم إلى حدٍ كبير في بقاءها نخباً سياسية حتى ذلك الوقت الذي أصبحت فيه المنظمة محتكماً إلى قرارات وتوجهات السلطة الفلسطينية؛ قررت بأغلبها عدم مشاركة تنظيماتها في الانتخابات التشريعية الأولى، وهو ما تداركته في الثانية، بعد فترة دامت 10 سنوات، كانت بها خارج مؤسسات السلطة؛ بالإضافة إلى ضعف قدراتها كنخب في منظمة التحرير، نظراً للحال الذي آلت إليه المنظمة.

لا يخفى أن نخب اليسار تنحصر إلى حدٍ ما في أكبر تنظيمين يساريين في فلسطين، وهما الجبهتين الشعبية، والديمقراطية، وترجع التغيرات في توجهات هذه النخب بعد أوسلو - إلى

تجاوب بعض أحزاب اليسار مع مستجدات أوسلو، وإنخراطها في العمل مع مؤسسات النظام السياسي الجديد- أكثر وضوحاً من غيرها من التنظيمات اليسارية، سيتم تناولها بشيء من التفصيل فيما يلي.

قدمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مقترحاً لبرنامج النقاط العشر، والذي شكل مرجعيةً أساسيةً لتقييم الحلول السياسية المطروحة للقضية الفلسطينية، وأسس لفكرة إقامة سلطة فلسطينية تسعى وبعد تأسيسها لإكمال مراحل النضال الفلسطيني، سعياً لتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني، وحقوقه كاملة، وهو البرنامج الذي رفضته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهتي النضال، والتحرير، ومع ذلك فإن توقيع إتفاق أوسلو كان ضمن شروطٍ ومحددات، تتنافى مع برنامج النقاط العشر كحل مرحلي، وعليه إنضمت الجبهة الديمقراطية للتحالف الرفض لإتفاق أوسلو، والذي سرعان ما فشل كما سبق وأشرنا في الفصل السابق، لقضايا تتعلق باختلاف رؤى وأهداف التنظيمات المندرجة تحت هذا التحالف.

فشل التحالف ضد أوسلو، ومع ذلك بقيت قيادات الجبهة الديمقراطية على ذات النهج في نقد السلطة، ومهاجمتها أحياناً، وتابعت بياناتها الداعية لوقف المفاوضات السرية والعلنية مع "اسرائيل"، بالإضافة إلى دعواتها لإلغاء الإزدواجية القائمة بين بعض هيئات منظمة التحرير، وتشكيلات السلطة الفلسطينية، سعياً لإعادة مكانة هذه الهيئات، كمرجعيةٍ سياسيةٍ فلسطينية، بالرغم من ذلك سرعان ما هوجمت الجبهة الديمقراطية في العام 1998، من تحالف القوى الفلسطينية، بإعتبارها -وعلى حد تعبير بيان التحالف- التحقت ب "مسيرة الاستسلام"، بعد مبادرتها السياسية، لتجاوز مأزق أوسلو، واستعادة الوحدة، والتي أعلنت فيها على لسان أمينها العام نايف حواتمة، إستعدادها للمشاركة في مفاوضات الحل النهائي، وحذر بيان تحالف القوى الفلسطينية مما أسماه "الحملة التضليلية" التي تسوقها الجبهة الديمقراطية.

دعت الجبهة الديمقراطية في بيانها<sup>1</sup> المجلس المركزي لمنظمة التحرير، للإسراع في إعلان سيادة دولة فلسطين، ووقف المفاوضات العلنية والسرية، إلى حين وضع شروطٍ تفاوضيةٍ

<sup>1</sup> انظر بيان الجبهة الديمقراطية في التاسع من ديسمبر لعام 2000

جديدة، وأبقت الجبهة ومن خلال خطابات وتصريحات نخبها، على موقفها المعلن ضد المفاوضات، وضد صناعات المستوطنات، والشراكات الاقتصادية مع "إسرائيل"، بقيت توجهات الجبهة ثابتة نسبياً إلى حين الانتخابات التشريعية الثانية، التي قررت خوضها معلنةً ومن خلال قياداتها أن الانتخابات الجديدة تهيء لإعادة بناء مؤسسات السلطة، على أسس ديمقراطية.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ فكانت مواقف نخبها أكثر حدة- المواقف الاعلامية تحديداً- في مواجهة السلطة الفلسطينية، وسياساتها، وكذلك في موقفها من أوسلو، وقد يرجع ذلك إلى مكانتها الأكبر، والأكثر تأثيراً من بين الأحزاب اليسارية الفلسطينية، ونظرها لذاتها؛ كثنائي أكبر فصيل في م.ت. ف بعد حركة فتح، ومع ذلك لا تختلف في توجهها العام، عن التوجه الذي إتخذته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

إعتبرت الفصائل اليسارية إتفاق أوسلو إتفاقاً إستسلامياً، ودعت إلى إفشاله؛ إلا أنها وبعد عزها إعترفت به، ودعت إلى تجاوزه كواقع حالي، وأصبحت تبحث عن قواسم مشتركة بينها، وبين السلطة الفلسطينية، وبدلاً من تقديم نفسها كبديل للسلطة كما شعار اليسار الإستراتيجي؛ إنحصرت مطالبها كمعارضة موالية (ميشيل شحادة، 2007).

حاول اليسار إعادة توحيد ذاته مرات عدة، وهو ما لم ينجح فعلياً، ويبدو أن وبالإضافة إلى عوامل موضوعية عدة، كان هذا سبباً في تحول نخب اليسار إلى إيجاد فرص أخرى، لإعادة جزء من نفوذها الاجتماعي المفقود، وهو ما دعاها للتركيز على المنظمات غير الحكومية، والانخراط بها، وتأسيسها، وبالتالي التحول عن التوجه السياسي النضالي، لصالح المزيد من النفوذ المادي، والاجتماعي، وكان ذلك بمثابة تعويض واستدراك لقوة اليسار، الذي إفتقد العديد من موارد قوته، بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي، وخلق واجهة جديدة لفصائله، قادرة على جذب وتنظيم فئات جديدة في الشعب الفلسطيني، وكسب ثقته، ومحاولة للصعود من جديد، من خلال تقديم خدمات منافسة، وتثبيت نفسها كمقوم لسياسات النظام الجديد، وتصحيح مساره، ولكن بقاء الوضع على حاله، جعل اليسار يتجه لتقديم تنازلات أكبر في مجال العمل غير الحكومة، والدخول في شراكات غربية، للحصول على تمويل جديد لمؤسسات لم تعد قادرة على تمويل نفسها ذاتياً.

و بعد أن كان اليسار ذا توجه تحرري، رضي بأن يعمل في إطار المنظمات غير الحكومية، وضمن ما يسمى بالمجتمع المدني الفلسطيني، بالرغم من تعارض الفكر التحرري اليساري بالأساس مع وجود منظمات غير حكومية، تعمل في مقابل سلطة رفضتها أساساً قوى اليسار، وعارضت الإتفاق الذي جاء بها، هذا التوجه والذي بدأ كرد فعل على قيام السلطة، زادت وتيرته وبشدة، في الفترة التي تلت الإنتخابات التشريعية الثانية.

#### 3.3.4 نخبة حركة حماس

إختارت نخب حماس البقاء لفترةٍ طويلة خارج المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الفلسطيني، تعبيراً عن رفضها لإتفاق أوسلو، والتغير في نهج منظمة التحرير، في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واستطاعت خلال فترة بقاءها مناهضة لتوجهات السلطة والمنظمة، إستثمار خلافاتها، وإختلافاتها مع نخب النظام السياسي الفلسطيني، واكتساب جماهيرية عالية، ظهرت وبانت في نتائج انتخابات المجلس التشريعي الثانية.

خرجت حماس تدريجياً من عباءة الإخوان المسلمين، متجهةً نحو السلطة، ونحو القوانين، والحلول الدولية، إلا أن هذا كان مرتبطاً بالتغيرات الإقليمية، التي رافقت سطوع نجم بعض حركات الإسلام السياسي في العالم، وأقول أخرى، وهو ما عكس تشتت فكر حماس، وتوجهاتها، ما بين قادتتها في الداخل والخارج، ومع ذلك تابعت سيرها نحو المزيد من النفوذ السياسي، وتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية، وتشتيت الإنتباه بما يخص إنتماءاتها، وولاءاتها، وأهدافها، ومصادر تمويلها، واستطاعت المضي قدماً في توسيع دائرة نفوذها، وسيطرتها الإجتماعية والسياسية، وهي التي إتسعت بشكل أكبر بعد العام 2006، معتمدةً على مساحة النفوذ التي منحها إياها الانقسام، إذ إرتبط إسم غزة بحماس على المستويات المحلية، والدولية.

تواجدت قيادات حماس في دول متعددة، نتاجاً لعمليات الإبعاد المتكرر لقياداتها، إذ إن قيادتها ببادئ الأمر، كانت متمركزة في قطاع غزة، وال الضفة الغربية، وبالرغم من أن الحركة كانت وليدة الأوضاع السياسية المحلية؛ إلا أن قيادتها في الخارج برزت بقوة، واستطاعت في فترة من الفترات أن تكون هي القيادة الفعلية للحركة، خصوصاً بعد اعتقال الشيخ أحمد ياسين

في العام 1989، وهو ما دفع عناصر مؤيدة للحركة في الخارج، إلى التحرك وتركيز قيادة الحركة في الخارج، ورفد مجموعة منها إلى الداخل، وهو ما أدى في بعض الأحيان، إلى تهميش القيادة الحمساوية في الداخل (النواتي، 2002، 145-156).

بعد دخول السلطة الفلسطينية، تباينت مواقف قيادة حماس ما بين الداخل والخارج، بخصوص التعامل مع السلطة الفلسطينية، إذ إنحازت قيادة الخارج إلى المواجهة مع السلطة، فيما كان موقف قيادة الداخل يميل إلى وقف العمليات العسكرية، وإفساح المجال لمؤسسات السلطة الجديدة، للعمل على مواجهة المزاعم الاسرائيلية، وقد رفضت قيادة حماس في الداخل أوامر خارجية بمواجهة وقتل بعض قيادات السلطة، كمحاولة لإضعاف السلطة، وإفشال أوصلو، وبعد مجموعة من الإعتداءات بتحريض قيادة الخارج، وحملات الإعتقال التي شنتها السلطة الفلسطينية ضد عناصر حماس، انصاعت قيادة الخارج فيما بعد لإرادة قيادة الداخل، وذهبت إلى تهدئة الوضع، والتراجع عن المواجهة الحادة مع السلطة، والتي من شأنها أن تفقد حماس قوتها في الداخل.

تمثل عامل القوة لدى قادة حماس في الخارج في تحكمها بتمويل الحركة، وهو ما دفع السلطة لمحاولة فتح قناة حوار معها، ومع ذلك لم يتم التوصل لأي اتفاق، فكان الخيار الآخر في التوجه لقيادة الداخل، والتي إستجابت بقيادة الشيخ أحمد ياسين للدخول في حوار نتج عنه التوصل لإتفاق يشمل أيضا حركة الجهاد الاسلامي، وكان يتمحور حول الإحترام المتبادل، وإلتزام الحركتين بالوسائل الديمقراطية، لانتقاد إتفاق أوصلو، وهو ما إعتبرته قيادة حماس في الخارج تنازلات، وتجاوزات من قيادة الداخل، وبناءً عليه، ورغم التزام الحركة بالداخل بوقف إطلاق النار، وهو جزء من الإتفاق؛ عمدت قيادة حماس في الخارج إلى إستئناف نشاطها العسكري، ودعم خلاياها في الداخل، من خلال مجموعة من العمليات المتفرقة، بالرغم من تفوق توجه قيادة الداخل، وغلبته بشكل عام، واستطاع الشيخ أحمد ياسين الإمساك بزمام الأمور، لشعبيته الكبيرة، وإخضاع قادة الخارج، والسيطرة على تصدير صورة متماسكة لقيادة حماس بالداخل والخارج، بالرغم من حدة الخلافات بينهم (المرجع السابق، 157-163).

كان تطلع حماس إلى السلطة، منذ بداية عودة السلطة، إلا أنها كانت متمسكةً برهانها على فشل أوسلو، وضمن شعبيتها، على أساس مناهضتها للإتفاق، وكحلٍ للخلاص من هذه الإشكالية، أنشأت حماس "حزب الخلاص الإسلامي" للمشاركة في السلطة، وبالتالي تحافظ على وجود الحركة كحركة مقاومة رافضة لأوسلو، والمؤسسات الناتجة عنه، وكذلك سمحت حماس لبعض قياداتها المشاركة في الإنتخابات التشريعية، بصفتهم مستقلين، وبدورها فإن السلطة الفلسطينية التي كانت معنية بمشاركة حماس، عرضت بعض الحقائق الوزارية على قيادات من حماس، - والتي قبلت بها فعلياً- بهدف إحتواء حماس، والسيطرة عليها.

توترت العلاقات بين نخبة حماس في الداخل، ونخبته في الخارج، تبعاً لمواقف كلا النخبتين من السلطة الفلسطينية، ومؤسساتها الناشئة، إلا أن التردد الواضح، كان فيما يتعلق بكيفية المشاركة في مؤسسات السلطة، دون الإنحراف عن الميثاق الرسمي للحركة، ولصورته التي صدرتها لجماهيرها الإسلامية في كل مكان، وهو ما إنتهى بها إلى أيجاد وسيلة للإلتفاف على هذه المعضلة، انتهت بمشاركة الحركة في مؤسسات السلطة، التي رفضت الإتفاق الذي جاء بها، مع الحفاظ على صورتها إعلامياً كمناهضة لأوسلو. ولكن مجموع الخلافات بشأن التعامل مع السلطة، وتوجه نخبة الخارج لتصعيد الحال ضدها، كان له تبعاته من إعتقالاتٍ سياسية، وملاحقاتٍ عكرت صفو العلاقة بين السلطة وحماس، وبين جمهور كلٍ منهما، حتى بداية إنتفاضة الأقصى.

أظهرت بداية الإنتفاضة الثانية تذبذباً في علاقات السلطة، وحماس، وفتح؛ إذ أظهرت في بعض المرات تعاوناً واضحاً بين حماس وفتح، من خلال بعض العمليات العسكرية المشتركة، وفي أحيان أخرى شهدت هجوماً اعلامياً ضد السلطة، التي إعتقلت، وفرضت الإقامة الجبرية على مجموعةٍ من قيادات حماس، ونخبها، كما شهدت تصريحاتٍ هجومية من الشيخ أحمد ياسين ضد السلطة، والتي ردت على ذلك بفرض الإقامة الجبرية عليه، في الوقت الذي أتهمت فيه السلطة بتنفيذ هذه الإعتقالات كنوعٍ من الحماية ضد الإعتقالات، والإغتيالات التي تنفذها إسرائيل ضد مطلوبي حماس، وغطاءاً تخفي به دعمها للتعاون بين الجناح العسكري

لفتح، والجناح العسكري لحماس، وأُتهمت من حماس بأنها تقف معيقاً في وجه المقاومة؛ إلا أن استشهاد الشيخ أحمد ياسين بالإجمال كان حداً فاصلاً برزت بعده التغيرات في مواقف حماس من السلطة الفلسطينية، واحتد موقفها الهجومي ضدها، خصوصاً أن ذلك أعقبه وفاة ياسر عرفات، وبذلك شهدت حماس تحولاً كبيراً في نوعية خطابها، وتوجهاتها، سرعان ما تم إحتواءها من قيادة السلطة الجديدة بعد عرفات، من خلال إشراكها في مقابلات القاهرة، التي أفضت إلى وقف إطلاق النار، لتهيئة الفصائل الفلسطينية للمشاركة في الإنتخابات التشريعية القادمة.

#### 4.3.4 النخبة الاقتصادية

رافقت النخب الاقتصادية سير منظمة التحرير الفلسطينية، ودعمت بقاءها، ودخلت في مجموعة من الوساطات بينها وبين أنظمة الدول العربية، خلال الأزمات الكبيرة التي خاضتها المنظمة، وشهدت بيوت بعض هذه النخب لقاءات بين قادة المنظمة، وقيادات سياسية بارزة في الدول العربية، كتتسيق منيب المصري للقاءات قادة م.ت. ف بوصفي التل، أثناء تواجد المنظمة في الأردن، واشتعال أحداث أيلول الأسود الدامية، وكان منيب المصري وقتها يشغل منصب وزير الأشغال في حكومة التل، بالإضافة إلى تكليفه بعدة مهام من ياسر عرفات، والتي كثيراً ما أشار إليها في مقابلاته التلفزيونية، وذكرها له مجموعة من الشخصيات البارزة في المنظمة، ووساطات حسيب الصباغ بين ياسر عرفات، والحكومة اللبنانية في أحلك الظروف، ودوره في تأمين خروج المنظمة إلى تونس في العام 1982.

ولم يكن وجود الشخصيات الاقتصادية الفلسطينية لمجرد الوساطات في الأزمات؛ بل إن المنظمة عمدت إلى استقطابهم منذ البداية؛ لإعطاء ثقل لهذه المؤسسة الجديدة، واستمرت باستقطاب شخصيات اقتصادية للإستفادة من علاقاتهم، ومكانتهم في دول تواجدهم، وكان من أوائل هؤلاء عبد المجيد شومان، في عهد الشقيري.

عند النظر في توجهات النخب الاقتصادية الفلسطينية قبل أوسلو، وأثناء تطور أعمالهم، يظهر ارتباطهم بقضيتهم أينما حلّوا، وهو ما تناولناه في الفصل السابق؛ إلا أن هذا الارتباط

الذي أطر تدريجياً بعلاقات مباشرة مع القيادة السياسية الفلسطينية، أضفى حسابات المصالح كمحركٍ وموجهٍ لخططهم الاقتصادية؛ فمقابل تجاوبهم مع دعوات القيادة السياسية، وخططها، كان لا بد أن تضع هذه النخبة لمساتها أيضاً على رؤى قادة المنظمة السياسية، والإستراتيجية، بما يضمن تطوير مشاريعهم الإستثمارية، مقابل مجموعة الأعمال الخيرية التي بادروا بها من تلقاء أنفسهم أحياناً، وبتوجيهات المنظمة أحياناً أخرى.

اتجه رجال الأعمال الفلسطينيون في المنفى نحو تقديم المساعدات لفلسطينيي الأراضي المحتلة، لدعم صمودهم، وأسسوا في سبيل ذلك، مؤسسة التعاون الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يعني بأي شكل أن إرادتهم السياسية كانت باتجاه التحرر؛ بل كانت إرادة معظمهم كما ظهر مع الوقت بإتجاه السلام. وكما أشرنا سابقاً إلى تشجيع رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر لعملية السلام، يتأكد لنا تأثر رجال الأعمال الفلسطينيين ببيئات تواجدهم، وأنظمتها السياسية، وهو ما جعل آمال رجال الأعمال الفلسطينيين في سوريا، بما يخص عملية السلام، أقل من غيرهم، ولذلك، وبحسب ساري حنفي لم يضعوا خطاً للعودة، والإستثمار في الحيز الذي ستمنحهم إياه عملية السلام، بخلاف نظرائهم في مصر، والخليج، ودول الغرب.

يأخذنا البحث في توجهات رجال الأعمال الفلسطينيين كنخبٍ إقتصادية مؤثرة بعد أوصلو، إلى البحث في تعاوناتهم، وشراكاتهم، ومتطلبات البيئة الإستثمارية الآمنة، والحصانة التي يبحثون عنها، ويستجدونها من السلطة الفلسطينية، وسلطة الإحتلال، ويعملون من أجل الوصول إليها، وهو ما يتجسد في مواقفهم في فترات التوتر، وتطور أعمالهم في ظل تجدد الاشتباك.

ولعل أكثر ما يتصدر خطاباتهم، وخطابات مؤيديهم، الثناء على إستمرار نشاطاتهم الإستثمارية، بالرغم من تدهور الأوضاع السياسية، وزيادة حدة المواجهة مع الإحتلال، ناظرين إلى ذلك كإحدى مقومات صمود الفلسطيني في أرضه، وإرادة الحياة لديه، متجاهلين تقديم إجابات حقيقية لأسئلة مثل: هل يعد عمل المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية في هذه الظروف بالإرتهان للتنسيق، والتعاون الفلسطيني- الاسرائيلي إشارةً لتحدي هذا المستثمر أو ذاك

للاحتلال؟ وهل هذه الإستثمارات تصب فعلاً في خدمة الفلسطيني، وتقدم له مقومات الصمود، وتأمين إحتياجاته الحالية، والمستقبلية؟

تكاثفت جهود النخب الفلسطينية المختلفة قبل أوصلو، نحو خلق مجتمعٍ واعي سياسياً، متمسك، وقادر على استيعاب أهمية تمسكه بقيادة موحدة، وبالثوابت الوطنية، ووعيه بدور كل فئةٍ منه، والتفافها حول قادة العمل الوطني من خلال التنظيمات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ومن ناحيتها قدمت النخبة الاقتصادية دعمها المادي للشعب، وللقيادة السياسية، المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، حينها كان الاقتصاد المرجو "اقتصاد الصمود"، في حين إعتمدت أوصلو "اقتصاد السوق الحر"، الذي تجاهل حداثة المؤسسات الفلسطينية، التي باشرت عملها بالإرتهان لواقع الاحتلال، وليس ضمن بنى دولةٍ مستقلةٍ منفردةٍ بصياغة رؤاها السياسية، والاقتصادية، وكما هو حال غيرها، كانت هذه النخب مرتبهةً للثقافة السياسية السائدة، في ذلك الوقت التي صنعها نشاط المنظمة، وقوتها، وشرعيتها الكفاحية.

كان العمل وفق إقتصاد الصمود آنذاك ضمن حركةٍ جماهيريةٍ واسعة، قابلها تجاوب رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج، وبشكل أساسي المشاريع الصغيرة في الأراضي المحتلة، والتي تجاوبت مع الإضرابات.

هيمنت فكرة اقتصاد الصمود، وتغلغت في ممارسات وتوجهات شريحةٍ واسعة، ومؤثرة من الفلسطينيين في مواقعهم المختلفة، وكلما إتجه الحال نحو توترٍ أكبر كلما إزداد التمسك بقيم اقتصاد الصمود، التي إعتبرت الربح بلا جدوى أمام الأهداف الوطنية، وحرمت العمل في "اسرائيل"، واستوجبت من رجال الأعمال تمويل المشاريع المرتكزة على الفرد، والمؤسسات الصغيرة، وتنمية المجتمع، والعمل بفهمٍ كاملٍ لوضع فلسطين كبلدٍ محتل، يسعى للتحرر، وهو ما يخالف تماماً سياسات النخبة الاقتصادية بعد أوصلو، التي إرتهنت لإقتصاد السوق الذي حددته الإتفاقات مع اسرائيل، وهو ما جعل رجال الأعمال الفلسطينيين يباشرون بأعمالهم، وجزء منها مع الجانب الإسرائيلي، في فترات الإشتباك الحادة، إن كان في انتفاضة الأقصى، أو حتى في الهبة الجماهيرية في أكتوبر 2015.

منذ بداية وجودها عملت مجموعة رجال الأعمال الفلسطينيين، في ذات اتجاه عمل القيادة- بعد محاولات أشرنا لها في الفصل الأول للوصول إلى نفوذ سياسي سرعان ما قيدها المنظمة- وهو ما خلق فكرة إقتصاد الصمود، التي جاءت تجاوباً مع التجربة النضالية، والثورية، التي قادتها المنظمة منذ العام 1967. وإن كانت المنظمة قد إختارت مقاومة تبعية الإقتصاد الفلسطيني بالتنسيق مع فصائل العمل الوطني، وبعمل تنظيماتها الرقابي، والموجه في الضفة وغزة، وهو ما وضع رجال الأعمال في خانة الملزم بالتماشي مع هذا الموقف، والمبادر لدعمه؛ فإن المنظمة إختارت بتوقيعها لإتفاق أوسلو إالحاق الإقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، وكان ذلك بمباركة مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين، والذين دعموا وخطوا منذ البداية، لجمع أطراف الصراع على طاولة التفاوض، وبذلك نجح رجال الأعمال بفتح مساحة إستثمارية جديدة، سرعان ما التحق بها مجموعة أخرى من رجال الأعمال، الذين لم يتسرعوا بإتخاذ موقف تجاه عملية السلام، وفتح سوق جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وكما كان لهم دورٌ ذكرناه لتمهيد لقاءات الطرفين الفلسطيني، والإسرائيلي على طاولة التفاوض، كان لهم أيضاً سياساتهم التي شجعت، ودعمت سلوك النظام السياسي الفلسطيني، بما يتفق وطبيعة أعمالهم، وعلاقتهم بالغرب، وإستثماراتهم فيه.

أشارت مجموعة من الدراسات الفلسطينية صراحةً إلى تحالف النخبتين الاقتصادية، والسياسية، وطبيعة هذه التحالفات، التي أفضت إلى شراكاتٍ تعبر عن المصالح المتبادلة بين كلتا النخبتين، حتى في مراحل البداية التي كانت تظهر تخوف م.ت.ف من سعي رجال الأعمال للحصول على مكانةٍ سياسيةٍ إقتصادية، من بينها دراستي خليل نخلة، وسامر ارشيد اللتين إستندت إليهما الدراسة في مواضع عدة، مع ذلك وكما أشرنا فإن توجه المنظمة التحرري، والذي أوجد ثقافة الصمود، والمقاومة، هو الذي أوجب على النخبة الإقتصادية تقديم دعمها للتوجه الفلسطيني العام، من خلال دعمها المادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونشاطاتها في الأراضي المحتلة.

في المراحل التالية؛ أي بعد أوسلو الذي شجعتة فئة من رجال الأعمال الفلسطينيين، تابعت بعض النخب الاقتصادية دعمها المباشر للسلطة الجديدة، وأكثر ما يرد في المراجع

العربية والغربية أسماء منيب المصري، وعبد المجيد شومان، وحسيب صباغ، وكان هذا الدعم بصورةٍ أو بأخرى، ينم عن سعي النخبة الاقتصادية، للحفاظ على البيئة الإستثمارية الجديدة، التي من شأن الإلتزام باتفاق أوسلو وشقه الإقتصادي، تحديداً أن يوفرها ويضمن إستمرارية ونجاح الاستثمار فيها.

أما في جانبه السياسي فإنّ الدعم الذي قدمته النخبة الإقتصادية للنظام السياسي الفلسطيني، بعد أوسلو إنما يُعبّر عن تشجيعها للإستمرار في العملية السلمية، والرضوخ للشروط والمحددات التي ما فتئ الجانب الإسرائيلي أن يعيق بها نشاط السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة.

هذا التوجه الذي يسم أعمال ومبادرات رجال الأعمال الفلسطينيين، إن كان قبل أوسلو أو بعدها، ينم عن إنسياقها وراء توجهات النظام السياسي، غاضةً بذلك نظرها عما بوسعها تقديمه لدعم هذا النظام، بإتجاه قدرته على إبراز نفسه كلاعبٍ قوي في مقابل إسرائيل، وهي القادرة أسوةً بغيرها من النخب الاقتصادية في العالم، على توجيه القرارات السياسية، كأهم وأقدر القوى الضاغطة، إلا أن أفراد هذه النخبة الذين وبحكم استثماراتهم العالمية، قدّموا أنفسهم كمواطنين عالميين باحثين عن السلام، سعياً لتأمين استثماراتهم في الأراضي المحتلة، وساعين لتعزيز شراكتهم خارجها، فإن مساندتهم للنظام السياسي القائم، مرتبطةً بتقدم هذا النظام في مسار العملية السلمية لا التحررية، واستجابته للحلول العالمية للقضية الفلسطينية.

بدأت المؤشرات الإقتصادية بالتراجع مع الإغلاقات الإسرائيلية في العام 1997، وتوتر الأوضاع الأمنية، تلى ذلك فشل كامب ديفيد، ومن ثم انتفاضة الأقصى، وهو ما انعكس على مؤشرات الإقتصاد الفلسطيني وعلى شكله، وهو ما زاد مع إستمرار التصعيد الاسرائيلي، واجتياحات المدن الفلسطينية، تحديداً اجتياح 2002، والذي تسبب بأضرارٍ كبيرة للمنشآت الأمنية والإقتصادية، بالإضافة إلى الأضرار التي تركها بناء جدار الضم والتوسع (ماس، 2، 2013).

ارتفعت نسب البطالة بين الفلسطينيين، وهو ما سهّل عملية استقطاب العمال الفلسطينيين للعمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، لصالح أرباب عمل، ومشاريع إسرائيلية مستفيدة من ذلك من بنود إتفاق باريس الذي نظّم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومن بينها قضية العمال (الاقتصاد الفلسطيني بعد أوسلو، 14) وبغض النظر عن محددات وتبعات إتفاق باريس على الإقتصاد الفلسطيني، إلا أنّ اللّافت هو عجز منشآت إقتصادية فلسطينية، عن توفير فرص عمل لهذه الفئات، وفتح أسواق عمل قادرة على منافسة سوق العمل الإسرائيلي، أو غياب إهتمام بعضها بذلك، في ذات الوقت الذي أُرهِقت فيه ميزانية السلطة الفلسطينية جراء إستيعابها لأعداد كبيرة من الموظفين في مؤسساتها المدنية، والعسكرية.

ركزت النخبة الإقتصادية القادمة من الشتات على مشاريع السوق العالمي، والتي بغالبها خدماتية، في وقت هُمّشت فيه مشاريع النخب المحلية الصناعية، والتي لطالما وفرت فرصاً للعمل في الأوقات التي منع فيها الفلسطينيون من العمل في السوق الإسرائيلية، وكان ذلك بفعل قوة التحالفات التي صاغتها مع السلطة الجديدة؛ إلا أنّ هذه التحالفات، وبالرغم مما وفرت من تسهيلاتٍ واحتكارات لنخبة الشتات، كانت مقيدةً لسلوك هذه النخبة، إستكمالاً لحرص عرفات من إطلاق يد النخبة الإقتصادية، نحو توسيع نفوذها السياسي والإجتماعي، مع الحفاظ على وجود هذه التحالفات، بهدف الإستفادة من علاقات هذه النخب العالمية، ومن خبرتها في مجالات عملها.

إستطاعت السلطة وبرؤية نخبها أن توجد لنفسها دوراً مركزياً في الإقتصاد الفلسطيني، من خلال دخولها في الشراكات الإحتكارية مع نخبة الشتات، إلا أنّ هذا الحال لم يدم طويلاً، فمع إتساع القدرة التأثيرية للنخبة المعولمة، إن كان النخبة الاقتصادية بعلاقاتها الخارجية، أو نخب المنظمات غير الحكومية، التي تتلقى تمويل وضعها في خانة المنافس للسلطة.

اضطرت السلطة وبتشجيع بعد نخبها البيروقراطية، وبضغوطات دولية، إلى تقديم بعض التنازلات، لصالح القطاع الخاص، لتتقلب تحالفات البرجوازية الفلسطينية على الدور المركزي للسلطة، و عرفات تحديداً.

ظهر التوجه الخاص بتقليص نفوذ السلطة في الإقتصاد الفلسطيني في العام 2002، وهو العام الثاني من حصار عرفات، والانتهاكات الإسرائيلية المكثفة ضد مؤسسات السلطة الفلسطينية. شرعت السلطة بالإستغناء عن جزء من إحتكاراتها، ونقلها للقطاع الخاص الفلسطيني، بإشراف صندوق النقد الدولي، في ظل توجه دولي عام، لتقليص وإضعاف دور عرفات، وإفساح المجال للنخبة الإقتصادية ودعم قوتها التأثيرية، لتوجيه البنى الإقتصادية، والإجتماعية الفلسطينية.

يشير خليل نخلة في كتابه "فلسطين وطن للبيع"، إلى صحة التكهن، الذي رأى أن السبب وراء حماس صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لتأسيس الصندوق الفلسطيني للإستثمار، هو أنهم رؤوا فيه خطوة أولى نحو الخصخصة، التي من المفترض أن تساعد في خلق رأسمالية قابل للحياة، بعد أن نجحوا في الضغط على عرفات، لإعادة تنظيم الإستثمارات العامة بهذا الشكل.

إذن نجحت النخبة الإقتصادية الفلسطينية خلال سنوات الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، بإثبات نفسها كمواطن عالمي يسعى لإحلال السلام، واستطاعت بناءً على ذلك كسب ثقة المؤسسات الدولية، التي دفعتها نحو بداية جديدة، تكون فيها أكثر تأثير من ذي قبل، وعادت محاولاتها التنافسية على النفوذ، إلى أن استقرت على شكلها الحالي، وعادت لصياغة تحالفاتها، وتكثيف نشاطاتها في الفترة ما بعد الإنتخابات التشريعية الثانية.

لم تختلف التوجهات السياسية للنخبة الاقتصادية، وهي التي تبنت الحل السلمي من البداية، واكتفت بدور إغاثي خيري بحث خلال الهبات الشعبية، والإنتفاضات، ولذلك لا يمكن الحديث عن تحولات في موقفها السياسي، إنما التحول كان في موقفها من شكل النظام السياسي الفلسطيني، ونفوذه الإقتصادي، وخطى جديدة في سلوكها الإقتصادي نحو "البرلة" السوق الفلسطيني.

### 5.3.4 المجتمع المدني الفلسطيني

كانت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية بمثابة كاشفٍ عن الإختلافات، والتغيرات في توجهات النخب الفلسطينية، الإنتفاضة التي شهدت مراحل مختلفة بين حدة المواجهات، وتراجعها، وظهور ميليشيات وأفراد الفلتان الأمني، أظهرت مدى تخلف المؤسسات الأهلية، وغير الحكومية عن إلزاماتها تجاه مجتمعها، وعن غياب مشاريعها التنموية، كما غياب مبادراتها السياسية تجنباً لعوائق التمويل، التي صارت المتحكم الرئيس، والموجه لسياسات وبرامج هذه المؤسسات.

جاءت التغييرات الخاصة بعمل وأهداف المنظمات غير الحكومية، مرافقةً لأوسلو، وامتزامةً مع خطط التمويل الجديدة؛ إلا أن مواقفها خلال الإنتفاضة- خصوصاً بعد فترةٍ من المناوشات، والخلافات مع السلطة الفلسطينية على الأدوار والمسؤوليات- هي التي جاءت لترفع الستار عن غياب برامج احتياطية، أو حتى إرتجالية، تتجاوب مع أي حدث سياسي طارئ، في وقت فاجأت فيه النخبة الحاكمة المجتمع الدولي، وحتى معارضيها من الداخل، بدعم الإنتفاضة، اكتفت نخب المجتمع المدني ببعض المشاركات في المسيرات السلمية المناهضة لممارسات الإحتلال الإسرائيلي، وتوجيه مؤسساتها نحو دور إغاثي وفق المحددات التي يضعها الممول.

نخب هذه المؤسسات والتي كانت من بين قادة الأنشطة والفعاليات الوطنية سابقاً؛ ما عادت تهتم لحشد قاعدة جماهيرية تعمل لأجلها، وتكسب دعمها، بذات القدر الذي تسعى به خلف التمويل المشروط، كما تراجعت مكانتها كنخبٍ وطنيةٍ معروفة، لتصبح في مكانة البرجوازية الفلسطينية البعيدة عن معاناة شعبها، وشعور الواجب تجاهه.

يدلي محمد ياغي في مقال له نشرته صحيفة الأيام بشهادته حول دور قوى المجتمع المدني خلال الإنتفاضة الفلسطينية الأولى، بخصوص قدرة منظمات المجتمع المدني آنذاك على الجمع بين ما هو سياسي تعبوي، وإغاثي مسجلاً الفروقات الملحوظة بين ذلك الوقت، وبين حال هذه المنظمات بعد أوسلو، التي ملأت أجنحتها بقضايا تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والشباب، وتطوير الإعلام، ومكافحة الفساد،

بالإضافة إلى التزايد اللافت في أعداد هذه المنظمات، مركزاً على طموحات نخب هذه المنظمات في الحصول على مركز ضمن السلطة، وليس البقاء خارجها، كما هو الوضع الطبيعي لها، مستغلةً بذلك مصادر قوة المجتمع المدني، لتحقيق مصالح شخصية (ياغي، محمد. 2007).

ذهبت نخب المجتمع المدني الفلسطيني إلى تشجيع والعمل من أجل إشراك المؤسسات الدولية، والخبراء الدوليين في صياغة برامج فلسطينية في مختلف المجالات (المرجع السابق)، وهو ما كان ذو تأثيرٍ داعمٍ لتوجه النخب السياسة نحو الحلّ الدبلوماسي، والتوجه نحو المؤسسات الدولية، حتى وإن كانت هذه التوجهات مبنيةً على أساساتٍ كانت مرفوضة، عند مجموعة من نخب المجتمع المدني حالياً، والتي كانت من نشطاء انتفاضة العام 1987 وقتما كانت نخبٍ شبابية مستقلة، أو حزبية، في فترات ما قبل أوسلو، وكان حائلاً بين هذه النخب، واعتراضها على التوجهات الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة.

إتسمت مرحلة ما قبل أوسلو بالروابط الشعبية لمؤسسات المجتمع المدني، وتجذرها في حركة التحرر الوطني، طوال عقدي السبعينات والثمانينات، أما في مرحلة ما بعد أوسلو فظهر نشاطها ذو الطابع المهني كوسيطٍ بين الدينامية العالمية، والسياق المحلي (دعنا، 2013).

إنتشرت بعد أوسلو طائفةٌ جديدةٌ من مؤسسات المجتمع المدني، تمتاز بحرفيتها، ومهنتها، وجاء هذه الإنتشار على حساب أشكال أصيلة من التنظيم في المجتمع المدني الفلسطيني (المرجع السابق)، حكمت المنظمات الجديدة للأنماط الفكرية، والإقتصادية التي فرضتها العولمة، وتوجهاتها بما يخص "الشرق الأوسط"، وعملت وفق البرامج التي فرضتها رؤية المنظمات العالمية، بخصوص الصراع العربي- الإسرائيلي، مستغلةً هذا المسار، لكسب التمويل الخارجي، والمنح الدولية متجاهلةً التغيرات الإجتماعية، والتي لا بد وأن يساهم توجيهها هذا في إحداثها، بينما دورها المفترض العمل على خلق بيئةٍ إجتماعية ضاغطة، لإيجاد حلولٍ سياسيةٍ عادلة، تضمن حق الفلسطيني في التحرر، وامتلاك موارده، وتقرير مصيره.

أخذت المنظمات غير الحكومية على عاتقها القيام بأعمال مهنية تجاه الدمار الذي خلفته الممارسات الإسرائيلية في الضفة وغزة، ولم تقم علاقة تآزر مع القوى السياسية، أو المواطنين؛

بل اكتفت وباستخدام الإعراف الدولي بها، بتقديم معلومات إستراتيجية عن الهجمات الإسرائيلية، دون حشد أي طاقاتٍ على المستوى المحلي للتصدي لها، وهو ما جعل تأثيرها على سير "الانتفاضة الفلسطينية الثانية" محدوداً، ولم تعمل وبالرغم من شراكاتها الدولية على صياغة أي برامج إستراتيجية لإنتهاج "مقاومةٍ غير عنيفة"، وهنا ينكشف خلط هذه المؤسسات، بين ما هو وطني وما هو سياسي (حنفي وطبر، مؤسسة الدراسات).

قبلت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالمساحة التي أُعطيت لها من النظام السياسي الناشئ بعد أوسلو؛ إلا ما ندر من التصريحات الوقتية، التي سرعان ما تختفي، والتي غالباً لا تحمل معها دعماً جماهيرياً - ما يدل على خللٍ أصيل في علاقتها، وتمثيلها له أصلاً- وحملت أدواراً لا تقع أساساً ضمن مسؤوليات المجتمع المدني، وقدمت نفسها كمؤسساتٍ خدمائية، ومهنية.

#### 4.4 الخلاصة

تبين دراسة توجهات النخب الفلسطينية في الفترة الممتدة منذ توقيع إتفاق أوسلو، وحتى بدايات التحضير للإنتخابات التشريعية الثانية، تردد هذه النخب ما بين التمسك بأطرها الفكرية، ونظريات التحرر التي تأسست لقيادة الواقع الفلسطيني وفقها، وما بين التعامل مع مؤسسات السلطة الفلسطينية الجديدة، في فترة اتضح فيها تراجع نفوذ م.ت.ف، وما أن بدأ بعضها بإيجاد طرقٍ بديلة، للإنخراط في مؤسسات السلطة، حتى إندلعت إنتفاضة الأقصى لتشارك بها جميع الفصائل الفلسطينية، بتوجيهات نخبها، وتصدرها لوسائل الاعلام، للإعلان عن موقفها الداعم للإنتفاضة، وإبثاق أذرعها العسكرية وصولاً إلى مرحلةٍ جديدةٍ بدأت في السنوات الأخيرة لعرفات، إلى أن أُعلنت بوضوح من خلال الإنتخابات التشريعية الثانية، ولذلك فإن المرحلة التي تناولها هذا الجزء من الدراسة، شهدت تحولاتٍ بطيئة، ومحاولاتٍ خجولة للمنافسة على السلطة، لما يعنيه ذلك من الحياد عن النهج الثوري للتنظيمات الفلسطينية، إلى أن بدأت بفترةٍ جديدةٍ منذ العام 2006، لتعلن عن نفسها بوضوح، وبشكلٍ أسرع، أبرز كم التناقضات، والتغيرات التي ألمت بتوجهات، وحجم هذه النخب، ومدى تأثيرها، وأصبح تأثيرها في توجهات النظام السياسي الفلسطيني جلياً إلى حد ما.

## الفصل الخامس

تجلي توجهات النخبة الفلسطينية، وسلوك  
أفرادها في المواقف السياسية الرسمية  
لمنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة  
الوطنية الفلسطينية

## الفصل الخامس

### تجلى توجهات النخبة الفلسطينية، وسلوك أفرادها في المواقف السياسية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية

#### 1.5 مقدمة

إنتهت إنتفاضة الأقصى بصورة ضبابية، وبشكلٍ متدرجٍ تضمنَ عودة الفصائل إلى مواقعها السابقة، مفسحةً المجال أمام نخبتها للتخطيط لمرحلةٍ جديدةٍ بعد وفاة ياسر عرفات، وطرح خياراتٍ جديدةٍ تلخّصت في إقرارها بالرغبة في المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، والتزام الفصائل الفلسطينية الإسلامية منها، والوسطية، واليسارية باتفاق القاهرة، الذي نص على وقف إطلاق النار، ومهدّ للدخول في مرحلةٍ جديدةٍ تعد بإرساء قواعد الديمقراطية الفلسطينية، وتبشّر ببدايةٍ جديدةٍ للفصائل جميعها، ومساحة أكبر لنخبها.

وكانت إنتفاضة الأقصى قد أخرت في فترة إشتعالها من تحويل البيئة الاقتصادية، والإجتماعية الفلسطينية، بما ينسجم كلياً مع قيم الليبرالية الجديدة، وإستئناف عمل دعاة هذا التحول، والمستفيدين منه، ولكن الإنتفاضة إنتهت فعلاً، بشكلٍ تدريجي بتدهور الحالة الاجتماعية، والإقتصادية التي تسببت بها مجموعة من العوامل منها: التضيق الذي مارسته سلطات الاحتلال على جميع مناحي الحياة، والفوضى التي سببها إنتشار السلاح والفلتان الأمني ووفاة ياسر عرفات، ومجموعة الإجراءات التي إتخذتها نخبة السلطة الفلسطينية لإدارة الشؤون الداخلية آنذاك، ورافق هذا التغيير إحلال مجموعة من المنظمات غير الحكومية بأعداد هائلة، وبنشاطٍ غير مسبوق، صدرت إلى المجتمع المدني الفلسطيني مجموعةً من النخب، وعززت مواقع نخبٍ سابقة، أصبحت موجهةً لعمل المجتمع المدني، ومهيمنةً عليه.

كان لا بدّ من إنهاء حالة "الفوضى"، التي خلّفتها الإنتفاضة للتخلص من "التجاوزات" التي مارستها الجماعات المسلحة، وفوضى السلاح التي عمّت الشوارع الفلسطينية، وإعادة السيطرة المفقودة وإن كانت جزئية للأجهزة الأمنية.

رافق ذلك تطلع النخب الحزبية من خارج السلطة إلى تغيير حقيقي، أصبح ممكناً بعد وفاة عرفات، وكذلك تطلع النخب الاقتصادية لعودة نشاطها، وفق بيئة مناسبة، أصبح توفرها متاحاً بشكل أسهل، بعد رحيل عرفات، الذي ضيق الخناق على هذه النخب بموقفه من إنتفاضة الأقصى، وما خلفه ذلك من ثقافة شعبية، ناهضت وقللت من فرص نجاح المشاريع الإسرائيلية الفلسطينية المعلنة، وإحكام قبضته على سلوك هذه النخب، وشكل علاقاتها المحلية على الأقل، وحثها على دعم نظامه القائم، والعمل لصالحه.

كان إنهاء الإنتفاضة تدريجياً، وإن كان إنهاؤها قراراً للسلطة الفلسطينية، إلا أن الإنتفاضة لم تكن لتنتهي فعلاً لولا سلوك النخب الأخرى، وخياراتها، فعند النظر في واقع عمل الفصائل الفلسطينية بعد وفاة ياسر عرفات، وتطلعهم إلى ضرورة الشروع ببداية جديدة للسلطة الفلسطينية، تتضمن وجود تعددية حزبية حقيقية، ومواقع مؤثرة لنخبها داخل مؤسساتها، وتضحيتها بقواعدها الشعبية، وتعميق الفجوة بين جماهيرها لصالح توجيهها نحو المؤسسات الرسمية، يؤكد أن انتهاء الإنتفاضة كان حتمياً في هذه الفترة، خصوصاً وأن حماس وهي من أهم عناصر العمل العسكري خلال الإنتفاضة قد ارتأت المشاركة في الإنتخابات.

لا تعني مشاركة الفصائل الفلسطينية في الإنتخابات التشريعية، ورغبتها بدخول مؤسسات السلطة؛ الإنقاص من تطلعاتها التحررية، وتشويه لمواقفها الوطنية، وهو ما أكدته نخبها في خطاباتها الرسمية، والتي أشرنا إلى بعضها، والتي تخللت توضيحاً لأسباب مشاركتها، وليست تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بدائل عن مشاركة هذه الفصائل في الإنتخابات، أو نقدها بقدر تركيزها على الجانب التحليلي الخاص بالتحويلات التي قادتها نخبها، وإنعكاساتها على المواقف الرسمية، التي لطالما عارضتها قبل وخلال إنتفاضة الأقصى.

بدأت تبرز قوة النخب، وبتزايد نفوذها، بشكل يضعف من هيمنة عرفات في السنوات الأخيرة قبل وفاته، وظهر جلياً قدرتها على بناء كينونة قادرة على ممارسة الضغط لإعادة تشكيل، وتنظيم علاقات القوى في النظام، الذي أصبح مهدداً بالزوال مع تزايد الهجمات الإسرائيلية على مؤسساته، وحجم الضغوط الخارجية، في وقت لم تعد النخب التي إستمدت

قوتها من وجود نظام أو سلو قادرةً على القبول بأيّ تراجعٍ أو تخلخلٍ في بناه، وهنا بدأت النخب الاقتصادية، ونخب التكنوقراط، ومجموعة من النخب بتمتين تحالفاتها بصورةٍ أهلّتها للإستمرارية بعد وفاة عرفات، ومن ثم ظهرت بشكلٍ أنقى، أدوار النخب سابقة الذكر، مع إعادة بناء المؤسسات والتغييرات الحكومية الجديدة.

النخب التي صعدت بكبر مؤسسات " الدولة"؛ لم تعد متأثرة في قرارات، وتحالفات نخب م.ت.ف، ونخب السلطة الفلسطينية فقط؛ بل صارت وهي في محالٍ متقدمة، ومواقع مؤثرة، تحمل مسؤولية دعمها وتأييدها، أو لا مبالاتها، أو معارضتها، وبحثها عن قوة السلطة، وسلطة القوة، وأصبحت القرارات الرسمية للنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، تحمل في طياتها مواقف، وخيارات النخب أجمعها، وهو ما سيوضح في تركيزنا على أثر التحولات، والتغييرات في مواقفها على القرارات السياسية الرسمية في فلسطين.

فيما يلي نستكمل ذكر التحولات في مواقف النخب الفلسطينية في الفترة الثانية، والتي بدأت مع الإنتخابات التشريعية الثانية، واستكملت وفقاً لنتائجها، وتبعاتها، والتي كانت برزت فيها هذه التحولات بشكلٍ أكتف، وأسرع، متناولين كل نخبةٍ على حدة، ومتطرقين إلى أثر هذه التحولات على القرار السياسي الفلسطيني الرسمي.

## 2.5 تغييرات بنوية في شكل السلطة الفلسطينية وصفوتها

يتناول هذا الفصل تحديداً موضوع الدراسة بشكل مباشر، وهنا يصبح الحديث عن السلطة الفلسطينية في جهة المتغير التابع، لنتعرف إلى كيفية تأثير قراراتها، وقرارات م.ت.ف، تبعاً للتغييرات العامة في النخب الفلسطينية، ولأن نخبة السلطة نشأت بالأساس تبعاً لإتفاق أوسلو، وعملت لإنجاحه، فلم يكن هناك تغييراتٍ تذكر في مواقفها السياسية خلال فترة الدراسة، ولكن التغيير كان في طبيعة بنى مؤسساتها، وهيمنتها على قيادة م.ت.ف، وتجيير قراراتها بما يتناسب مع هذه الهيمنة، وإستخدام أدواتٍ جديدةٍ إلى جانب خيار المفاوضات، وما سبق ذلك من تغييراتٍ في مواقع النخب، وفقاً لعلاقات النخب الفلسطينية على المستوى الدولي، وإنسجام توجهاتها مع مطالب المؤسسات الدولية، وتوافق هذه النخب مع قمة الهرم السياسي الفلسطيني،

وهو ما سنوجزه في هذا الجزء لنعود بعد ذلك من خلال التعقيب على التغييرات التي طرأت على جميع النخب، والتغييرات في مواقفها، وسلوكها، وتوضيح أثرها على القرار السياسي الرسمي، والمتمثل بقرارات وتوجهات السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي تتخذه، وتتبناه نخبتهما.

بدأ التوجه العام للسلطة بمحاولات إعادة السيطرة، وإعادة النفوذ الفتاوي في مؤسساتها بعد "انقلاب" حماس في غزة، وهو ما حدث فعلاً في رام الله، ترافق مع ذلك مجموعة من المراسيم الرئاسية، والتي لاقت سخط النخب الحزبية، والأكاديمية الفلسطينية، ومع ذلك لم يحل شيء دونها، وعملت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بقيادة جديدة، ونخب أمنية، برزت بإتباعها لذات سياسة سابقها، في إحكام قبضة حركة فتح على سير المؤسسة الأمنية، لإعتبرات التمويل، والأمن، وإنهاء حالة الفوضى في الضفة.

فك الرئيس في العام 2008 بقرار منه كتائب شهداء الأقصى، بمرسوم رئاسي والذي اعتبر خلاله أن حملة السلاح، مطلوبين للسلطة (فلسطين اليوم، 2014) تأكيداً للمواقف السابقة التي مهدت للموضوع، وإن كان القرار في ظاهره قراراً فتاويّاً؛ إذ إن محمود عباس رئيساً للحركة، إلا أنه وبواقع أمره يوضح التوجه الجديد لنخبة السلطة الفلسطينية بعد عرفات، الذي شكّلت الكتائب بمباركته، والدخول في مرحلة جديدة تضع السلاح جانباً للمرة الثانية، وتعود لتراهن على الخيارات السلمية، والمفاوضات.

بقيت نخبة السلطة الحاكمة على حالها في الإصرار على إتمام عملية المفاوضات، والتي أثبتت مع الوقت عبثيتها، وعدم التزام الجانب الإسرائيلي بها، وهو ما استلزم بعد العام 2013 التوجه لخيارات سياسية، ودبلوماسية أخرى، واستطاعت بذلك توسيع دائرة خياراتها السلمية.

أبدت نخبة السلطة تردداً في سلوكها المسار الجديد، والذي ركز على إنضمام مؤسساتها إلى المؤسسات والاتفاقيات الدولية؛ إلا أنه كان مساراً ضرورياً، لأسباب تتعلق بالمواقف الإسرائيلية، والمساندة الأمريكية لها. استطاعت نخب السلطة أن تصنع تحولاً ملموساً في التوجه العام للسلطة الفلسطينية، وأسلوب نخبها في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما لقي مساندة

فصائل م. ت. ف، بالرغم من تحفظها الدائم على هيمنة نخب السلطة على عمل مؤسسات المنظمة.

وبالرغم من حرصها على البقاء في السلطة؛ إلا أن نخب السلطة الفلسطينية حاولت في السنوات الأخيرة تكثيف جهودها للحصول على إستحقاقات فلسطينية، منها الإعتراف الدولي بفلسطين، ومشاركتها كدولة كاملة العضوية، وغير كاملة العضوية في أحيان أخرى، في العديد من المؤسسات الدولية، رغم التهديدات الأمريكية، والإسرائيلية، بالرغم من ذلك ترافق مع هذا التوجه تهميش لبعض القضايا الفلسطينية العالقة، ومنها قضية اللاجئين، التي لم تشهد أي مواقف رسمية بخصوصها، كما وتم تغييبها بشكل ملحوظ، إلى الحين الذي صرّح فيه الرئيس الفلسطيني خلال حديثه للقناة العبرية الإسرائيلية، بأنه ليس له حق دائم في المطالبة بحقه للعودة، وهو ما أعاد للواجهة الحديث عن غياب الموقف الجدّي للسلطة الفلسطينية، وقيادة م. ت. ف، نحو إيجاد حلول عادلة لقضية اللاجئين، بمرجعية قرارات الأمم المتحدة بالخصوص.

بشكل عام كانت مواقف نخب السلطة الفلسطينية أكثر وضوحاً في المرحلة التي تلت العام 2006، إن كان على مستوى الرئاسة، أو نخبة التكنوقراط، والنخبة البيروقراطية فيها، فهي نخب عرفت منذ البدء بتأييدها للحلول السلمية، وقد شكّل غياب عرفات فرصة للإفصاح عن مواقفها السياسية، والإقتصادية للسلطة، وهو ما لم يكن متاحاً للجميع في وقته، لإنسياق جزء كبير من هذه النخب وراء مواقفه الإرتجالية، والضبابية، وتمسكت بالمفاوضات، بالرغم من فشلها وإنقطاعها حتى العام 2014.

أما بخصوص التوجه للمؤسسات الدولية، ولإستحقاقات فلسطينية، فقد جاءت نبرة جديدة في الخطاب الرسمي للسلطة الفلسطينية، وقيادة م. ت. ف، كرد على التعنت الإسرائيلي، وخطوة للاقتصاص منه، وبقيت على التزامها بوقف المفاوضات، لتدخل بعدها في مرحلة جديدة لاقت إسناداً شعبياً، ودعماً من النخب الفلسطينية المؤيدة والمعارضة.

أبدت نخب السلطة الفلسطينية إلتزامها بكل ما يتعلق بحل الدولتين، وهي مناهضة الإستيطان، والسعي للإعتراف ب"القدس الشرقية" كعاصمة للدولة الفلسطينية، وتحرير الأسرى

الفلسطينيين، والإعتراف الدولي بها، وغاب ذكرها لكل ما هو خارج هذه الحدود، كقضية اللاجئين، بالرغم من تأكيدها الإلتزام بالقضية في الخطابات الرسمية، وبقيت وبعد 23 عاماً من أوصلو، قضية مؤجلة، فيما تركز اهتمامها على قضايا لا تقل أهمية كالقدس، والإستيطان، والأسرى.

استطاعت النخبة السياسية الحاكمة التملص تدريجياً من المتوقع منها، على أساس الشرعية النضالية، واستخدمت الشرعية الدولية، وعلاقتها بالمؤسسات الدولية، لخلق شرعية الإعتراف الدولي وإكتساب أدوار جديدة تدعم قوتها في مواقع مسؤولياتها، ومع ذلك لم تنفي عن نفسها صفاتها الشعبية، التي حفظت لحد ما علاقتها بجمهورها، فاستخدمت السلطة الفلسطينية شعبية حركة فتح خلال الانتفاضة، لإستكمال كفاحها الدبلوماسي، بعدما إستنفذت إمكانياتها في الكفاح المسلح، تساندها بعض النخب المثقفة التي تحدثت عن "عبثية" الكفاح المسلح، وهي السمة التي لطالما رافقت المفاوضات، وكذلك وظفت إزدواجية مواقعها ما بين السلطة وم.ت.ف، التي تلاقي تأييداً فصائلياً وشعبياً تنادي بعودتها إلى سابق عهدها، وإتخاذ القرارات الرسمية من خلالها، وبإجماع فصائلها في الوقت الذي أصبحت قرارات م.ت.ف تعكس الإرادة السياسية لنخب السلطة.

### 3.5 نخب فصائل م.ت.ف: الانتخابات التشريعية وما بعدها

#### 1.3.5 نخبة فتح

تورطت مجموعة من النخب الفتاوية، ومنها قيادات سابقة للأجهزة الأمنية في غزة، في تعميق حالة الخلاف والتوتر مع حماس، وأُتهمت من الداخل الفتاوي، بالإضافة إلى إتهامات من نخب حزبية أخرى بإفشال الحركة، وإشعال المعركة مع حماس، ومن ثم عادت إلى رام الله لضمان مواقع جديدة في السلطة، وإدارة المعركة مع حماس.

وكانت الخلافات بين نخب الحركة قد بدأت بالظهور، منذ بداية التحضير للانتخابات "البرايمر" وخروج قائمتان فتاويتان للناخبين، وتعمق الخلاف في مراحل لاحقة، تخللها فوز

حماس في الإنتخابات التشريعية، ومجموعة من التغييرات الحكومية، ووصل الخلاف إلى أشده في العام 2010، ليظهر انقساماً واضحاً داخل الحركة، وعمق الولاءات الشخصية داخلها، في ظل غياب إجماع على برنامج سياسي موحد، وسياسات واضحة، وكان لهذا الإنقسام أثره على علاقات الحركة الإقليمية، كما يعود هذا الإنقسام داخل الحركة، ليؤكد إهمالها، وتخطيها لقواعدها التنظيمية.

بقيت النخب الفتاوية وبالرغم من مجموع الخلافات، والتناقضات داخل الحركة، مجمعة على حل الدولتين، ولم يحدث أن إدعت أي نخبة فتاوية بعد أوصلو إنحرافها عن مسار نخبة الحركة في الضفة وغزة، وكانت جميع تحركاتها الأمنية، والسياسية، والعسكرية خلال فترة الدراسة، تبرر بسعيها لإنجاح حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967، وهو ما يعود بشكل أساسي ويتعلق بسعي النخبة الفتاوية للحفاظ على مواقعها داخل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وتحصيل الدعم الدولي اللازم لضمان بقاءها ضمن بيروقراطية السلطة الدائمة.

أوجد عرفات ما يسمى بـ "القيادة الفلسطينية" لتعبر عن النخبة السياسية في عهده، وبينما كانت آلية إتخاذ القرارات في عهده غير واضحة؛ فقد كان دور هذه النخبة إضفاء الشرعية على قراراته (تماري، 2014، 4)، بقي مفهوم القيادة الفلسطينية موجوداً على الساحة الفلسطينية وأصبحت اجتماعات القيادة الفلسطينية، والتي تشكل نخباً من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بفصائلها المختلفة، وغالبية للنخبة الفتاوية، إلى جانب النخب الأمنية الفلسطينية، جزءاً من البروتوكولات التي تلي أحداثاً سياسية في الأراضي الفلسطينية، أو أحداثاً ومواقف دولية متعلقة بالقضية الفلسطينية.

وقد استخدمت النخبة الفتاوية تحديداً لإضفاء الشرعية على قرارات رأس الهرم السياسي في فلسطين، إذ لطالما خرجت أصواتاً من الفصائل المشاركة في هذه الاجتماعات، ونخبها منددة بنتائج هذه الاجتماعات، ومقللة من قيمة وأهمية القرارات الصادرة عن "القيادة الفلسطينية"، بما يعكس تباين التوجهات، وغياب الإجماع على نتائج الاجتماع، وهنا يبرز دور

النخب الفتاوية، التي تسعى بكل جهودها، لتؤكد أهمية هذه القرارات وجدواها على المدى البعيد، إلى أن بدأت نخباً فتاويةً معارضةً تخرج من عباءة فتح، ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وأصبحت أصواتها مشككةً بمصداقية القيادة الرسمية، ومنهجية عملها، وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة السلطة في الإتكال على بعض النخب الفتاوية، في مواجهة النفوذ الحمساوي، وبدء سياسة جديدة لم تكن موجودة في المشهد الفلسطيني، تتضمن ملاحظات لعناصر فتاوية، وإتخاذ عقوبات بحقها، تراوحت بين اعتقالها، وفصلها من الحركة، ومع ذلك لم تستطع هذه النخب، إلا محاولة تقديم نفسها كبديل للسلطة، دون أدنى محاولة لتبني مواقف ثورية تحريرية تتنافى مع سياسات الدول، التي استضافتها وساندتها.

### 2.3.5 اليسار الفلسطيني

شاركت الجبهتين الشعبية والديمقراطية في الإنتخابات التشريعية الثانية، معتبرةً ذلك وفقاً لما جاء في لقاء مع الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعادات، ضرورةً ملحةً لإحداث التغيير المطلوب، على أسسٍ وطنيةٍ وديمقراطية، ووسيلة لتكون السلطة قادرةً على إدارة الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي بطريقةٍ مختلفة عما سبق، وأن الانتفاضة الشعبية فرضت إحداث هذا التغيير، وفي ذات اللقاء مع الأمين العام للجبهة الشعبية، أكد على ضرورة العمل من أجل بناء دولة فلسطينية على حدود العام 1967، والعمل لتحقيق قرارات الشرعية الدولية (وفا، 2006).

بالرغم من تجاوز الفصليين لإتفاق أوسلو كأمرٍ واقع، والمشاركة في الإنتخابات الفلسطينية؛ إلا أن عواقب الإنتخابات أعادت الفصليين إلى موقعهما الأول الناقد للسلطة ولأوسلو، وبرزت دعوات عدة لإلغاء إتفاق أوسلو، وهو ما عكس كم التناقضات، وضعف توجهات الفصليين، واليسار الفلسطيني عموماً، ومهد تدريجياً إلى تعميق خلافهما مع السلطة الفلسطينية، وقيادتها الفتاوية- والذي أججته حادثة اغتيال عمر الناييف في بلغاريا على يد الموساد الاسرائيلي- إلى الحد الذي أدى إلى وقف المستحقات المالية للييسار الفلسطيني، من الصندوق القومي الفلسطيني، بقرار رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئيس السلطة الفلسطينية.

بعد الانقسام الفلسطيني الذي لحق الإنتخابات التشريعية الثانية، كان اليسار الفلسطيني بشكل عام أضعف من أن يقدم نفسه بديلاً للتنظيمين المتحارين، لضعفه الجماهيري، وتشنته، وتقلص نفوذه، وهشاشة مواقع نخبه في منظمة التحرير، التي لم تعد بذات قوتها، ونفوذها، وبشكل رئيس للفشل الذريع الذي لحق به في الإنتخابات التشريعية الثانية، وعليه ما كان من اليسار إلا مناصرة حماس، والمطالبة بحقها بالحكم أحياناً، ومؤازرة فتح، والثناء على مواقفها، ومسايعها للمصالحة في أحيانٍ أخرى، وهو ما عاد ليكرس ضعف اليسار، وعجزه، بعد أن فقد أساساته النظرية التي كانت أهم ركائز حشده الجماهيري.

أدركت نخب اليسار عبثية دخول فصائلها في منافسات مع فتح وحماس، وفي الوقت الذي باتت تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الطرفين كوسيطٍ للمصالحة، عادت لتفعيل دورها في المنظمات غير الحكومية، والتي شهد نموها تسارعاً كبيراً في الفترة التي تلت العام 2006، وكان لنخب اليسار حصتها فيها، بالإضافة إلى قدرتها من خلال هذه المنظمات على إسقاط فئات مثقفة، وأكاديمية شبابية، تميل إلى الفكر اليساري، وقادرة على التجاوب مع شروط وإملاءات الممول الغربي، تبعاً لإنسجام مجموعةٍ منها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يدعمها ويفضلها الغرب، كونهم كانوا طلبة في دولة يؤيدون، ويتطلعون إلى إحلال أنماطه الفكرية، في الجوانب المختلفة من البيئة الفلسطينية.

في المرحلة الجديدة التي دخلها النظام السياسي الفلسطيني، بعد الإنتخابات التشريعية، كان اليسار قد أبرز ضعفه بصورةٍ أكثر وضوحاً بالنتائج التي أكدت تراجع شعبيته، حتى بعد ما قدمه خلال الإنتفاضة بمشاركته العسكرية، ومواقفه الداعمة للإنتفاضة، وهو كما ذكرنا في مواضع عدة، وما أشارت إليه العديد من المراجع، عائداً إلى تراجع القدرة التنظيمية لليسر الفلسطيني، فكان دوره معزراً للانقسام، ولإيجاد قطبين متنافسين على السلطة، أصبحا محوري الإهتمام المستجدي التقرب منهما، وتعزيز التحالفات مع كل منهما على حدة، استجداً للمصالح المترتبة على حدة التنافس بين النخبتين الحاكميتين اللتين أفرزهما الانقسام.

إذن كان لبعض نخب اليسار دوراً يتقاطع مع دور نخب المنظمات غير الحكومية، وهو ما سنتناوله عند الحديث عن المجتمع المدني الفلسطيني، أما بخصوص دورها كنخب حزبية، فقد أسهمت في عهد عرفات في دفع النظام السياسي الفلسطيني نحو الهيمنة الفتاوية، وبالتالي قيادة مؤسسات السلطة الفلسطينية وفقاً للتوجهات السياسية للنخب الفتاوية، بدايةً بامتناعها عن المشاركة في الإنتخابات التشريعية كأسلوب رفض لأوسلو، ومن ثم من خلال محاولات إدراج نفسها في تحالفات معادية للسلطة الفلسطينية، والتي وضعتها في موقع محررٍ أضعفها، ومحاولات التيار الإسلامي للإستخفاف بها، وتحييدها، وبالتالي وضعت نفسها في خانة العداة للسلطة الفلسطينية، وخسرت إمكانية صياغة تحالفاتٍ توسع من نفوذها، وقدرتها على المشاركة في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، من داخل مؤسسات هذه السلطة الناشئة، بالرغم من كون اليسار عنصراً أساسياً ورئيسياً في مكونات م. ت. ف.

كما عزز توجه نخبة السلطة نحو إيجاد سبلٍ لقمع نشاطات اليسار، من خلال توجيه الأجهزة الأمنية لإعتقال ناشطيه، وملاحقتهم أمنياً، وقدمت مبرراً لسلوكيات السلطة بتحالفها مع حماس، في وقت أتهمت فيه حماس بمحاولات اغتيال عناصر في السلطة الفلسطينية لإفشالها.

وفي محاولةٍ لتدارك فشلها في البقاء في هذا التحالف المعارض؛ حاولت تقديم نفسها كمعارضة معتدلة في أحيان أخرى، وكان لذلك ذات الأثر في توطيد هيمنة الحزب الواحد، خصوصاً مع تباين مواقفها، وتردها تجاه الحلول التي حملتها نخب السلطة الفلسطينية على عاتقها، وغياب موقفٍ موحدٍ لليسر الفلسطيني.

وكغيرها من النخب الحزبية كان تجاوزها لأوسلو، وموقف النظام السياسي الفلسطيني من حل الدولتين، والإعتراف بإسرائيل، وتماشيتها مع إتفاق وقف إطلاق النار، تمهيداً لمرحلةٍ جديدةٍ فلسطينياً عاملاً مهماً في شرعنة توجهات السلطة الفلسطينية ومواقفها السياسية، وتصوير قراراتها كأكثر صواباً، وثباتاً من الخطابات المتناقضة، والمشتتة التي تنادي بالمبادئ التحررية، ومن ثم تتجاوزها في المراحل الحاسمة.

### 3.3.5 نخبة التيار الاسلامي "نخبة حركة حماس" توجهاتها نحو النفوذ والسلطة وتأثيرها في

#### القرار السياسي الرسمي

شاركت حماس في الإنتخابات التشريعية الثانية، وهو ما كان بمثابة إعلان رسمي عن بداية جديدة لحماس، بعد سلسلة من التصريحات والمواقف المتناقضة تجاه النظام السياسي القائم بعد أوسلو، وتعبيرها عن رفضها له أحياناً، ومؤازرته "وإن اعلامياً" في أحيان أخرى. وترتب على مشاركتها هذه، تحولات في سلوكها ومواقفها، فبعد أن صعدت مواقفها ضد السلطة وأوسلو، والإتفاقيات الدولية الخاصة بفلسطين، بعد إقالة حكومتها مباشرة، وسيطرتها العسكرية على غزة؛ عادت تبدي تقبلها لها في فترات لاحقة.

أدى وصول حماس للحكم إلى فرض مقاطعة دولية لمؤسسات السلطة بشكلها الجديد، بما يؤكد عدم رغبة هذه الدول بإحداث تغيير حقيقي في طبيعة وشكل النخب التي تقود هذه المؤسسات، فالتغيير الذي يشكل عادةً تخوفاً للنخب؛ إذ يحمل معه درجات عالية من عدم اليقين، وهو مضاعف في الحالة الفلسطينية، لكونه مرتبط بالتزامات، وإتفاقيات تجاه عملية السلام، مع أن مشاركة حماس في الإنتخابات، كانت تنبئ بفرصة لتهيئة الظروف، من أجل قبول فلسطيني عام بدولة فلسطينية على حدود العام 1967، وسرعان ما نشبت الخلافات بين نخبة حماس وفتح حول البرامج السياسية التي على حماس تبنيها، بصفتها نخبة جديدة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهو ما نتج عنه صراعات عنيفة، وتشكيل القوة التنفيذية لحماس.

وبالرغم من كل المحاولات، لم تتجح الفصائل الفلسطينية، والمبادرات العربية والمحلية من خلالها، تجاوز تبعات إقالة حماس من مناصبها، وإعفاءها من مسؤولياتها، وعادت حماس لتصعيد مواقفها ضد الإحتلال الاسرائيلي، وضد السلطة، وإن هدأ الصراع الدموي بعد إتمام السيطرة العسكرية لحماس على غزة؛ إلا أن الخلافات السياسية بقيت على حالها مع إستمرار حماس في تضيق الخناق على مؤيدي فتح في غزة، وإبقاء العديد منهم في سجونها.

أصبحت حركة حماس، ومنذ مشاركتها في الإنتخابات التشريعية الثانية، مرتبطة بعملية السلام، سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر، بالرغم من عدم اتضاح موقفها، إلا أن مشاركتها في

الانتخابات للانضمام لمؤسسات السلطة الناتجة عن أوسلو، والمرتبطة باتفاقيات، والتزامات دولية، يضع موقف الحركة من عملية السلام في خانة التساؤل، كما وموافقتها على إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام، 1967 يعبر عن بداية تشكل مشروعها السياسي تجاه عملية السلام، وبرزت توجهات لديها للإعتراف بإسرائيل (جراعة، 2010، 14-15).

لم تقبل حماس بالإعتراف بإسرائيل، ولكنها نظرت إلى القبول بإقامة دولة على حدود العام 1967، على أنه حلاً مرحلياً، وتعتبر مبدأ التسوية السياسية دخولاً في دائرة المحظور إسلامياً، إذ تعتبر فلسطين أرض وقف إسلامي، وإدراجها لذلك في ميثاقها الحركي، يجعل خطأها مترددة نحو عملية السلام، والقبول بحل الدولتين، فأى إعتراف بذلك سيفقد الحركة شعبيتها، على أساس أيولوجيتها، كذلك بقيت الحركة مقيدةً بجناحها العسكري، الذي قد يتم إستقطاب أفراد من أي حركات جهادية أخرى، في حال أي تغير في موقف حماس من إسرائيل، كذلك سعي الحركة للتمايز عن باقي التنظيمات الفلسطينية، خصوصاً المندرجة في إطار م.ت.ف (المرجع السابق، 21-24)

أصبحت مواقف حماس بعد الانتخابات التشريعية الثانية براغماتيةً بوضوح، حيث وافقت على دولة فلسطينية على حدود العام 1967، وإعترفت بإسرائيل كأمر واقع، وتعاطت مع قرارات الشرعية العربية، والدولية، وطرحته الهدنة كإستراتيجية تتيح للحركة مخاطبة العالم من خلالها، وإحترمت الإتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، وظهرت توجهاتها بقبول التفاوض مع إسرائيل، وظهور تيار إبدى إستعداده للتعاطي مع الأفكار المطروحة لحل القضية الفلسطينية (المرجع السابق، 25).

ألقي إسماعيل هنية خطابه لطلب الثقة من المجلس التشريعي في 27 آذار 2006، مؤكداً على أهداف الحركة، المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وإزالة المستوطنات، وجدار الفصل العنصري، ورفض الحدود الجزئية، والحلول المؤقتة، وكل مشروع ينتقص من الحقوق الفلسطينية، فيما وقعت وثيقة الأسرى التي تتضمن السعي لإنجاز حق الفلسطيني في الحرية، والعودة، والإستقلال، وتقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على الأراضي

المحتلة في العام 1967، بالإستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية.

بينما أعلن محمود عباس في خطابه أمام المجلس التشريعي في 17 اذار 2007، رفض الحلول المجزوءة والإنفرادية، كالدولة ذات الحدود المؤقتة، أعلن اسماعيل هنية في خطابه لكسب ثقة حكومة الوحدة إلتزام الحكومة برفض الدولة ذات الحدود المؤقتة، وهو ما إعترض عليه محمود الزهار في مداخلته، إذ إعتبر إلتزام حكومة هنية برفض الدولة ذات الحدود المؤقتة، إعتراضاً منها بإسرائيل، ليظهر من خلال ذلك تردد نخبة حماس في تحديد مواقفها تجاه عملية السلام، وهو الشرط الأساسي لقبولها دولياً وعربياً.

تخلّصت حماس من تردها وتناقضات نخبتها حول القبول بقرارات الشرعية الدولية، والحلول الدولية للقضية الفلسطينية، وتردها نحو عملية السلام؛ بإختيار الهدنة كإستراتيجية بديلة لا يمكن أن تتم إدانة الحركة من خلالها بإعترافها بإسرائيل، أو قبولها بدولة ذات حدود دائمة، وتحافظ من خلالها على تمايز مواقفها، عن مواقف منظمة التحرير، وعلى إنسجامها مع التيارات، والأحزاب الدينية الأخرى، وتجمع قيادات حماس على أن إقامة دولة على حدود العام 1967، هو شرط الهدنة، مع ذلك تظهر مجموعة من التباينات داخل قيادتها، حيال مجموعة الأسس المرتبطة بالهدنة، كالإعتراف بإسرائيل، وإنهاء الصراع، والمفاوضات، وعودة اللأجئيين، كما تظهر تباينات في الحركة، حول إذا ما كانت الهدنة خياراً مرحلياً فعلاً أم حلاً دائماً (المرجع السابق، 30-32).

تتعدد التيارات داخل حماس، وتختلف تصريحات قياداتها، ما بين مواقف رسمية، وتصريحات فردية، لجس نبض الشارع تجاه أي تغيير قد يطراً على فكر، ونهج الحركة، ويعفي الحركة أيضاً من تبرير التصريحات الفردية، إذ أن المواقف الرسمية المعلنة، تتسم بثبات نسبي، يدعمه دخول الحركة في صدمات عسكرية مع الإحتلال الاسرائيلي، بين حين وآخر، وعلاقتها المتوترة بالسلطة الفلسطينية، ومع ذلك تبقى هذه العلاقات براغماتية، قابلة لتهدئة الوضع مع الطرفين، في ظل وجود تيار أقل تشدداً من الآخر في الحركة.

أعلن إسماعيل هنية في تصريح له إمكانية تسوية قضية اللاجئين بناءً على حلٍ عادل، وعلى أساس الشرعية الدولية، بينما يتمسك الموقف الرسمي بحق عودة اللاجئين إلى أراضيهم، التي هُجروا منها وهي إحدى المؤشرات على تطور خطاب حماس تجاه قضية اللاجئين، فمثل هذه المواقف تفتح مجالاً في المستقبل، على كافة الحول المطروحة لقضية اللاجئين (المرجع السابق، 34)

كذلك أظهر تياراً من حماس مرونةً تجاه الاعتراف بإسرائيل، بعد توقيع وثيقة الوفاق الوطني، كمدخلٍ للتعامل مع المجتمع الدولي، والإبتعاد عن أي مواجهةٍ مباشرةٍ معه، لتعود بعد الأحداث التي تلت تشكيل حماس للحكومة العاشرة، وتظهر تشدها السابق تجاه الاعتراف بإسرائيل (المرجع السابق، 45).

شهد العام 2005 تغيراً في علاقة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية، إذ وقعت حماس إتفاق القاهرة الذي نص على إشراك حماس في النظام السياسي الفلسطيني، وتفعيل المنظمة بما يضمن دمج حماس، وباقي التنظيمات فيها، ولكن سرعان ما تغير الأمر بعد سيطرة حماس العسكرية، وتشكيكها في تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وبعد حرب غزة 2008، أعلن خالد مشعل نية حماس في تشكيل مرجعيةٍ جديدةٍ لفصائل المقاومة، بررت تصريحاتٍ أخرى هذا التصريح، موضحةً أنها لا ترغب ببناء جسمٍ بديلٍ للمنظمة، بل إستخدم هذا الإسلوب للضغط على السلطة، والمنظمة للإسراع في إعادة بناءها، وإدماج حماس فيها (المرجع السابق، 61-62).

كانت مشاركة حماس في السلطة، وإن لفترةٍ وجيزة، فرصةً لكشف قابلية مجموعة مهمة من نخب الحركة لقيادتها نحو عملية السلام، والإنسجام مع قرارات الشرعية الدولية، وهو ما ظهر من خلال خطاباتها، وتصريحاتها خلال العامين 2006 و2007، والتي تم التطرق لجزءٍ منها في الصفحات السابقة.

نجحت حماس في إحراج نخب السلطة الفلسطينية بإصرارها على تنفيذ العمليات العسكرية، وإضعاف موقف هذه النخب الملتزمة أمام المجتمع الدولي، بالإمساك بزمام الأمور،

وأظهرت في فتراتٍ كثيرةٍ ومن خلال مواقفها عبثية المفاوضات، وما كان من قيادة منظمة التحرير، إلا الإسراع وتكثيف عمليات المفاوضات، تخوفاً من تقدم حماس وإتساع نفوذها، ومحاولةً لترسيخ صورتها، كقيادةٍ وحيدةٍ للفلسطينيين، قادرة على أخذهم إلى إنجاز مشروع السلام، والإستقرار على أراضي العام 1967.

وضعت حماس نفسها في مأزقٍ عدة؛ بسبب الظروف الإقتصادية، والإجتماعية التي عاناها فلسطينيو غزة، في ظل حكمها، إلا أن خطاب نخبها بقي بذات الصياغة الثورية، محملاً الحصار الإسرائيلي بغزة، وتقصير "حكومة رام الله" مسؤولية تردّي الحالة في غزة. كما وتشبّثت نخبها بمواقفها المعلنة كوسيلةٍ للحفاظ على مكانتها، ومواقفها داخل الحركة، بالرغم من إبداء توافقها مع توجهات المنظمة، والسلطة في فتراتٍ محددة.

حرصت نخبة حماس على البقاء في حالة المعاداة مع النخبة الفتاوية، ونخبة السلطة، كنوعٍ من الحفاظ على صورتها، إذ أن أي تحالفٍ واضح سيؤكد إنحرافها عن المواقف المعلنة تجاه الحلول السياسية المقبولة من نخب المنظمة (أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة)، ونخب السلطة، مع ذلك وكصيغة تهديد جديدة؛ ذهبت هذه النخبة في السنوات الأخيرة، إلى إنشاء علاقاتٍ، وصيغٍ إتفاق مع التيار الفتاوي المعارض للسلطة الفلسطينية، والذي يقوده محمد دحلان، وهو ما تم الإعلان عنه من خلال دعوات حماس الموجهة لدحلان لزيارة غزة في العام 2014<sup>1</sup>، وهو ما يمكن أن نرى فيه تقاطع مصالح حركة حماس، مع هذا التيار الذي لم يكن يوماً بعيداً عن الحلول السياسية التي تطرحها الولايات المتحدة، والغرب، والتي رفضتها حماس، وهي بذلك بدأت بالكشف عن تحولاتٍ جوهرية في أهدافها، ووسائلها النضالية، أو أداةً لتحقيق مصالحتٍ إقليمية مع الحركة، بوساطة هذا التيار المقيمة قياداته خارج فلسطين، وفي أحسن الأحوال، يمكن النظر إلى ذلك بإعتباره ورقة ضغط من أجل تحقيق المصالحة.

كان لوصول حماس للسلطة بعد الإنتخابات التشريعية، والتأكيد على إنتشار هذه الحركة، وقدرتها على حشد جماهير مؤيدةٍ لها، أثراً على شكل الحكومات اللاحقة في السلطة الفلسطينية،

<sup>1</sup> أعلن القيادي في حركة حماس يحيى موسى: أن حركته لا تمنع زيارة محمد دحلان إلى غزة، ولا تمنع الحركة التعاون مع دحلان وأن هذا التعاون سيكون إيجابياً (دنيا الوطن، 2014).

وإن كان هذا الشكل من الحكومة، تم التمهيد له مسبقاً بالتغييرات، التي ألمت بالمناصب الحكومية في العامين الأخيرين من حكم عرفات؛ إلا أنها قطعت شوطها الأكبر بعد أحداث العام 2006، إذ إتجهت السلطة إلى دعم مشاركة التكنوقراط في الحكومة، وهو سبيل تملّصت فيه السلطة، من الإتهامات الموجهة لها، بترسيخ حكم فتح، وهيمنتها على مؤسسات السلطة، ومع ذلك كانت النخب الجديدة التي أفسح المجال أمامها من قبل السلطة، مواليةً لفتح وتوجهاتها، إذ لم تعد سمة مستقل في مؤسسات السلطة تعبر حرفياً عن الحياد السياسي، واللاحزبية نظراً للإعتبارات الأمنية التي تتخذها السلطة، قبل تنصيب وتعيين أي شخصية لتقود مؤسساتها.

كانت معارضة حماس لأوسلو، ولقيام السلطة الفلسطينية، محط إهتمام نخبة السلطة الفلسطينية، التي أرادت إشراك حماس في الحياة السياسية الفلسطينية بقيادة السلطة، بهدف إحتواء هذه الحركة، التي أثبتت بعد سنوات قليلة من تأسيسها قدرتها على التأثير، وحشد جماهيرية كبيرة، في وقتٍ تراجع فصائل فلسطينية عريقة، في الحفاظ على إستمراريتها، وقدرتها على الحشد والتعبئة، وهو ما دفع السلطة لعرض حقائق وزارية، على بعض شخصيات حماس، كمحاولة لإقحام حماس في ذات التوجه الذي تقوده السلطة، وهو ما تعاملت حماس معه بحذرٍ شديد، وضحاه مسبقاً في قدرتها على الفصل بين الحزب والحركة.

وكما هو الحال في الفترة الأولى التي أعقبت أوسلو، وإسراع السلطة لإتمام المفاوضات، ونشاطها على طاولة المفاوضات، لتجاوز تقدم حماس، فنراها عادت لذات النشاط بعد الإنقسام، لتذهب إلى أنابولس، محاولةً خلق بيئة جديدة مؤازرة لها، ومناسبة لتقدمها، مستغلةً بذلك نشاط رجال الأعمال الفلسطينيين، ورغبتهم الداعمة لخلق بيئة إستثمارية نشطة، خصوصاً، وأن أنابولس ركز بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي.

وبعد استسلام السلطة الفلسطينية لفكرة فشل المفاوضات في العام 2014، وبعد مجموعة من المبادرات العربية، والمحلية لإتمام المصالحة بين فتح وحماس - حكومة رام الله وحكومة غزة - ذهبت نخب السلطة الفلسطينية إلى منحى جديد، كانت قد بدأتها كورقة ضغطٍ قبل آخر جولات التفاوض، وهو التوجه للمؤسسات الدولية.

فإن كانت حروب حماس لم تجلب إلا أصداءً وتأبيداً شعبياً للحركة، فلا بد من إحياء التأييد الشعبي للسلطة، من خلال دخولها في معركة دبلوماسية ضد إسرائيل تقودها بصفتها قيادة م.ت.ف.

#### 4.5 النخبة الفلسطينية المعولمة "النخبة الاقتصادية ونخبة المنظمات غير الحكومية"

##### 1.4.5 النخبة الاقتصادية إتساع نشاطها، ونفوذها، وأثره على النظام السياسي

يتضح التغير الكبير في توجهات النخب الاقتصادية الفلسطينية، ما بين تأسيس مؤسسة التعاون، وواقع المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية الراهن، فإن كانت البداية مع تركيز الدعم للمشاريع الصغيرة والتنمية في الأراضي المحتلة لخلق إقتصادٍ وطنيٍّ مستقلٍّ غير تابع، يُؤمن مقومات البقاء، وإن كانت بمردودٍ ربحيٍّ قليل، أو معدوم؛ فإن النهاية كانت بمشاريع ربحية، على ما تبقى من أراضي الضفة، وغزة، وبشراكاتٍ فلسطينيةٍ إسرائيلية.

خلقت مجموعة الوقائع المتتالية منذ العام 1997 ظروفاً إقتصادية خاصة، وما بين محاولات التصدي والتجاوب مع هذه المستجدات؛ طرأت مجموعة من التغييرات الحكومية، ومن حكومة لأخرى زادت دعوات الإستثمار الموجهة لرجال الأعمال الفلسطينيين، يرافقها مجموعة من الميزات التي عمقت التحالفات التي سبق، وتناولناها في الفصل السابق.

بأشر رجال الأعمال الفلسطينيين بنشاطاتهم الإقتصادية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، مستفيدين بذلك من الدعم المقدم من السلطة الفلسطينية، ومجموعة الشراكات التي جمعتها بها، ومن ناحية أخرى، مستفيدين من علاقاتهم بالطرف الإسرائيلي، والتسهيلات، التي توفرها مجموعة الشراكات بين رجال الأعمال الفلسطينيين، والإسرائيليين متجاهلين عواقب هذه الإستثمارات، وأثرها المباشر على الثقافة السياسية، والوطنية الفلسطينية، أو لعل ذلك كان في سبيل تغيير تلك الثقافة، بما يتناسب مع رسالة السلام التي حملوها على عاتقهم.

تعامل رجال الأعمال الفلسطينيين مع الجانب الإسرائيلي، كما لو كان شريكاً طبيعياً، وليس كقوةٍ محتلةٍ تنتهك حقوق هذا الشعب، وتسلب خيراته، بل واستفادوا من مشاريع التطبيع

لممارسة نفوذهم السياسي، وفرض سيطرتهم الإجتماعية، كما وأدت العلاقة الخاصة بين النخب الاقتصادية، ونخب السلطة الفلسطينية، إلى تركيز السلطتين السياسية، والإقتصادية في يد قلة، والبدء بلعبة سياسية قائمة على المصالح، وتعزيز إحتكارات السلع الرئيسية لكلا الطرفين، وكانت هذه الإحتكارات ممنوحة بشكل خاص للفاعلين السياسيين، والإقتصاديين المقربين من الشركات الإسرائيلية، الذين تمكنوا من الحصول على ميزات إستثنائية، متعلقة بالتصاريح، وحرية التنقل، والمرور (دعنا، 2014).

كان الإنقسام الفلسطيني في العام 2006 أيضاً من المستجدات التي أظهرت، وسلطت الضوء على سلوك النخب الاقتصادية، ومدى ارتهاؤها لتحالفاتها، ومصالحها على حساب "الإنفصال" الذي وسم غقتصاد مناطق ال67 بعد الإنقسام، الذي ركز النشاط الإستثماري في الضفة الغربية على حساب قطاع غزة، الذي أصبحت إدارته بيد حماس، والتي سرعان ما باشرت هي الأخرى بممارسة نشاط إقتصادي خاص، واستقطاب إستثمارات جديدة، خلقت نخباً جديدة، إحتلت مكان السابقة.

جاء الإنقسام الفلسطيني ليكون بمثابة الكاشف عن غياب إهتمام رجال الأعمال الفلسطينيين بمشاريع تنموية، تهدف إلى خلق إنسجام بين مكونات المجتمع الفلسطيني، ومساعدته في تجاوز مشكلاته، والتي هي في أشد وأكثر صورها حدة في غزة، وأبسط مثال على ذلك هو تقليص حجم القروض الإنتاجية في قطاع غزة، مقارنة بحجم هذه القروض في الضفة، التي تؤمن نسبة خطورة أقل فيما يخص رواتب الموظفين، والتزامهم بتسديد قروضهم، وبيئة أكثر أماناً لإستمرارية المشاريع الممولة، مفضلة القروض الإستهلاكية لذوي الرواتب المضمونة في غزة.

هذا السلوك يدل على عدم وجود أي محاولات جديدة من النخب الاقتصادية لتنمية القطاع، ورعاية مواطنيه، بالإضافة إلى إستمرارها بسياسات إقتصاد السوق، حتى وهي تواجه أشد ظروف الإحتلال قهراً، وبالتالي الدفع نحو إيجاد تغييرات حكومية، وسياسية لتغيير الواقع الاقتصادي، الذي أثبت عدم ملاءمته للواقع الفلسطيني، بذلك فإن السعي الحقيقي لهذه النخبة،

إنما هو بإتجاه الربح إن كان في غزة التي إستغلّت نخبها ظروف الحصار، لخلق تجاراتٍ جديدة على حساب إستقرار أوضاع مواطني القطاع، وإحتكار هذه الأعمال؛ بما يدعم التوجه السياسي في القطاع الدافع بإتجاه هيمنة حماس، وهو ذات السلوك الذي إتبعته نخب الضفة في طبيعة إستثماراتها المتماشية مع هيمنة السلطة الفلسطينية بقيادتها الفتاوية.

يورد تقرير ماس الخاص بالإقتصاد الفلسطيني، بعد عشرين عاماً من أوصلو، نسباً مئوية تعبر عن تراجع نشاط النخب الإقتصادية المتضررة من حصار غزة منذ العام 2005 حتى العام 2013، وهي السنوات التي تخللها الإنقسام الفلسطيني، وحربين إسرائيليتين على القطاع، وتقدم نخبٍ أخرى، إذ تضررت قطاعات المقاولات، والبناء، والبنية التحتية، والإستيراد، والتصدير ما بين العامين 2005 و2006 في قطاع غزة، بينما برز ما يزيد عن 600 ملياردير من تجار الأنفاق، وهو ما أبرز التداخل بين الحكم، والإقتصاد في القطاع، كما وغيب الإنقسام الخطط الإقتصادية التنموية عن القطاع، وتبنت حكومة حماس السياسات الإقتصادية، وترخيص المنشآت الإقتصادية بما يتناسب كما ذكرنا مع صناعة النخب الإقتصادية الداعمة لتركيز حكم حماس، وهو ما كرّسه الدعم القطري للحكومة في غزة.

استئنفت النخب الإقتصادية أعمالها وتحالفاتها، وكان ذلك إلى جانب إستمرار السلطة الوطنية بأعمالها، وسياساتها المواتية لرغبات، ونشاطات الرأسمالية الفلسطينية، وتقديم صورةٍ مخادعةٍ عن واقع الحال الفلسطيني الإجتماعي، والإقتصادي، ودعم النظام القائم للحفاظ على نخبه، وجمود دوراتها، وحجب سبل، وطرائق التغيير لضمان الحفاظ على التحالفات القائمة، وما يرافق ذلك من الحفاظ على قيم إقتصاد السوق، وتأهيله، رغماً عن البنى الإقتصادية، والإجتماعية الضعيفة، وواقع العيش المرير.

عادت إسرائيل للعمل على إستعمال الأيدي العاملة الفلسطينية، وإن كان لهذا بعداً إقتصادياً، أولاً يتضمن إستغلال إيد عاملة بأجور أقل؛ فإن له أيضاً أبعاداً ثقافية، وإجتماعية، وصياغة لعلاقة الطبقات الدنيا في المجتمع، بمستعمرهم الذي أصبح الملاذ المخلص، في ظل غياب حكومةٍ قادرةٍ على توفير فرص عمل، قادرة على إزاحتهم عن خط الفقر، وهو ما زال

حتى الآن جزءاً من سيطرة إسرائيل، وإدواتها في تعزيز سلطتها، ونفوذها لتمتد إلى جميع مسارب الحياة الفلسطينية في الضفة وغزة، وهو الدور الذي لم تستطع النخب الإقتصادية الفلسطينية، والبرامج الحكومية التي ساهمت في صياغتها على القيام به، وبناء الثقة بينها، وبين الفلسطيني الملتزم بتوفير إحتياجات عائلته المعيشية وطرح برامج تنموية، قادرة على بناء بيئة إقتصادية ملائمة، لجميع الطبقات في المجتمع الفلسطيني، وهو دورٌ يختلف كلياً عن الذي مارسه القوى الوطنية في الإنتفاضة الفلسطينية الأولى، حين استطاعت وبالتنسيق مع القيادة السياسية على تقييد العمل داخل "إسرائيل"، وخلق مشاريع بديلة قادرة على استيعاب أكبر عددٍ من العمال، بالرغم من غياب مؤسسات فلسطينية رسمية قادرة على توفير وظائف رسمية.

استجابت النخب الإقتصادية الفلسطينية، وشاركت في صياغة الخطط التنموية الهادفة إلى إرضاء المؤسسات الدولية، والتي وضعها التكنوقراط الفلسطيني بإشرافٍ دولي، متجاهلةً مدى صلاحيتها لتحقيق تنمية فعلية على الصعيد الوطني، مستغلةً مناطق النفوذ التي أبقته لها السلطات الإسرائيلية، ودون شحذ قواها، وحشد تحالفاتها مع النخب السياسية لمحاكمة والضغط لإزالة العوائق، التي وضعها المحتل أمام الإقتصاد الوطني، وإستثماراته، كالإستيطان، وجدار الفصل العنصري، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وغيرها من الممارسات، وهو ما يعكس إندفاعها وراء مؤسسات الإقتصاد الدولية، متجاهلةً متطلبات تنمية الإقتصاد المحلي في سياق التحرر، أو على أقله خلق بيئة إقتصادية قادرة على وضع أساساتٍ لدولة فلسطينية مستقلة إقتصادياً وسياسياً على حدود العام 1967.

تمكنت النخب الإقتصادية من حجز مواقع ومناصب حكومية، وكان ذلك بشكل معتاد في الحكومات الفلسطينية، خصوصاً في حكومة سلام فياض، التي تشكلت على أساس تمكين التكنوقراط، ورأس المال. وشجع دخول النخب الإقتصادية في الإطار الحكومي، وتعمق تحالفاتها مع النخب السياسية؛ النظام السياسي الناشئ، للسعي وراء المصالح الإقتصادية، والإنسياق وراء الرأسمالية الغربية، التي تتناقض والأهداف التنموية لهذا النظام، ودخول نخبه في عالم الأرباح المادية، وورطها تدريجياً في قضايا الفساد الإداري، والمالي، وتحميل ميزانية السلطة الفلسطينية أعباءً تقع خارج المسؤوليات المعهودة لها.

يمكننا بالفعل رصد التغييرات التي صنعتها توجهات النخبة الاقتصادية بعد أوصلو، بدعم نخب السلطة، وبعض نخب المجتمع المدني المستفيدة، والتي حاولت من خلالها توجيه سلوك الفلسطينيين تجاه ثقافة التعايش، وبالرغم من المبررات التي عادةً ما تحيط مشاريعها بها، وما يرافق احتفالات، وإنتاحيات مشاريع رجال الأعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ لتصوير هذه المشاريع كأسلحةٍ لمقاومة الإحتلال، وتعزيز صمود الفلسطيني في أرضه؛ قام بعض رجال الأعمال ببناء منشآتٍ إقتصادية في مناطق تماس، ومواجهاتٍ دائمة لها، الأمر الذي من شأنه أن يميّت مناطق فلسطينية كنقاط مواجهة معروفة متجاهلين تجربة مدينة أريحا، التي باشرت السلطة الفلسطينية، ورجال الأعمال مشاريعهم المشتركة مع الطرف الآخر فيها، وما كان لذلك من أثرٍ واضحٍ على إستبعاد هذه المنطقة كمنطقة مواجهة حيوية، حتى في فترة الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، التي إمتدت لتشمل كافة الأراضي الفلسطينية، إذ سمت أريحا حتى بعد فشل هذه المشاريع، أو عدم إستكمالها ببعدها عن المواجهات الشعبية، والعسكرية ضد الإحتلال، وبالتالي حافظت على كونها منطقةً آمنةً نوعاً ما، إلا من بعض الأحداث ما بين حين وآخر، كذلك فإن إقامة مشاريع ومنشآت في مناطق التماس يتطلب بطبيعة الحال مزيداً من التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية وإسرائيل؛ لتأمين هذه المنشآت، خصوصاً تلك التي يتوافد عليها السياح، كما هو حال قصر جاسر، وبالتالي فإن تأثيرها يمتد ليشمل الشعب، والمؤسسة بالوقت ذاته.

قادت الضغوطات التي تمارسها النخب الإقتصادية الفلسطينية مستغلةً الحماية التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، إلى نشوء خطاب رسمي مذل، ودعاية تقودها النخب السياسية، تروج لوجود نموٍ اقتصادي، وفتحةً المجال أمام المزيد من استثمارات اقتصاد السوق ودعاية لها.

إذ تعمل الدعاية السياسية الفلسطينية على إخفاء حقيقة السيطرة الإسرائيلية المباشرة، وغير المباشرة، على الموارد الإقتصادية الفلسطينية، وهي رواية متجاهلة للناس، وقد تطرق جيرمي وايلد مان لهذه الدعاية في حديثه عن وهم المعجزة الإقتصادية الفلسطينية، مقدماً الحقيقة

المتملة بالفقر، وإنعدام الأمن الشخصي، والتدهور الإقتصادي، وطارحاً تداعيات هذه الدعاية، التي تشغل العالم وتلهيه عن إيجاد حلول المشاكل الحقيقية (مجموعة باحثين، 2012)، وهو أيضاً يعفي السلطة من إيجاد حلول بنيوية، من شأنها القضاء على هذه المشكلات، أو أن تضع نفسها في موضع المواجهة مع النخبة الإقتصادية غير المبالية بالتنمية الإقتصادية، التي تشمل تقديم مشاريع تنموية تستوعب العاطلين عن العمل، وتدعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى إدراك دورها السياسي من خلال دعم النخب السياسية بإتجاه إلغاء التبعية السياسية، والاقتصادية، والقدرة على صناعة قراراتٍ سياسيةٍ مستقلة، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كما أن هذا الخطاب يأتي كغطاءٍ على ممارسات النخبة الاقتصادية، وشراكاتها الطبيعية، من خلال تقديمها كإحدى القوى التي تركز عليها السلطة، في تقديمها نحو بناء الدولة.

إستطاعت أطروحات النخب الإقتصادية أخذ السلطة الفلسطينية إلى متاهاتٍ إقتصادية، وأعباء جديدةٍ زادت من مديونيتها العامة، وهو ما منح النخب الإقتصادية مساحةً جديدةً لممارسة ضغوطاتها على السلطة الفلسطينية، وفرض سياساتٍ تتناسب ونشاطاتها، من خلال التهديد بسحب إستثمارات، أو الدخول في إستثماراتٍ جديدة، متجاهلةً عواقب سياساتها على الشعب، وقدرة الحكومة على إيفاء حقوقه، وإعفاءه من إلتزامات تتقل كاهله.

إذ أن ارتفاع مستوى الدين العام يمكن الرأسماليين من ممارسة ضغوطاتهم على السلطة، بما يتفق ومصالح الشركات الكبرى، تاركةً أعباء هذه السياسات، لیتحملها الشعب، وهو ما حصل فعلاً في العام 2012، حين أُضطرت السلطة لرفع ضريبة الدخل، وخفض معدل الإنفاق (دعنا، 2014).

#### 2.4.5 نخبة المنظمات غير الحكومية، أدوارٌ جديدة ومحدودة

تحول المجتمع المدني الفلسطيني بعد أوصلو إلى حال آخر غير الذي كان عليه قبلها، وهو ما يُفسرُ بشكلٍ جليّ، عند النظر في أربعة أبعادٍ متضادةٍ يفصح عنها سلوك وتوجه هذه المنظمات، تحت إشراف وقيادة نخبتها، وهي كما يوردها طارق دعنا في مقالته " المجتمع المدني

أين العلة" : الأجنحة الوطنية مقابل المعولمة، الجماعة مقابل النخبوية، السياسة مقابل اللاسياسة، المعارف الأصيلة مقابل معارف الإستعمار الجديد.

إعتمدت منظمات المجتمع المدني قبل أوصلو خطاب حركة التحرر الوطني، وإعتمدت مبادئها في صياغة خطاباتها، ونشاطاتها، وأشكال تنظيمها، ونظرت إلى المظالم الاجتماعية، والإقتصادية كنتائج للإحتلال الإسرائيلي، وتعاملت معها على هذا الأساس؛ فوفرت مشاريع خدمتية لدعم صمود الفلسطينيين في أرضه، وعملت في مجالَي التعبئة السياسية، وتنمية الوعي بالقضايا السياسية، والاجتماعية، والإقتصادية.

بعد أوصلو، ومع خضوع منظمات المجتمع المدني للتمويل الخارجي، وهو ما اقتضى إعادة هيكلة هذه المؤسسات لتتوافق مع إطار عمل أوصلو، وما ترتب عليه تغيير أجندتها نحو "عملية السلام"، وتنفيذ المشاريع التي تقتضيها الأجنحة الجديدة، وتعديل رؤيتها بما يتوافق مع المطالب الخارجية. إختلفت نظرة منظمات المجتمع المدني لنفسها بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وأعدت تنظيم نفسها لتنسجم مع توجهات الممولين، والحلول العالمية.

أفرز المجتمع المدني نخبه في فترات ما قبل أوصلو على أساس فعاليتها، وقوة إتصالها وتأثيرها في الشارع الفلسطيني، وعلاقتها بالنخب السياسية الوطنية، وهو ما اختلف بعد أوصلو، إذ برزت النخب اعتماداً على مدى علاقتها بالمول، وقدرتها على المنافسة من أجل الحصول المادي، والمعنوي، لوجودها واستمرارها في الأراضي المحتلة عام، 1967 متبينةً من أجل ذلك التصور الغربي للسلام في فلسطين، وتعاملها مع إنتهاكات الإحتلال بحلٍ وقتية، تحمل من خلالها جزءاً من مسؤوليات الإحتلال بدلاً من محاكمتها.

يقدم دعنا مشكلة النخبوية مقابل الجماعة، كواقع آلت إليه منظمات المجتمع المدني في فلسطين، وإن كان تفسيره الذي قدمه لهذه الاشكالية؛ يتفق وينسجم مع فرضيات وفصول هذه الدراسة؛ إلا أن طرحه للقضية تحت مسمى " النخبوية" يقتضي منا توضيح مفاده أن النخب في مجال العمل الأهلي وغير الحكومي في فلسطين موجودةً وبرزت بشكلٍ خاص خلال الإنتفاضة الفلسطينية الأولى، إلا أن المفهوم الذي يقصده وفقاً لسياق تناوله، يعني إحكام سيطرة نخب ما

بعد أوصلو على مناصبها، وجمود حركة النخب في مجال العمل غير الحكومي، وإستهدافها، وتفضيلها لمجموعاتٍ وفئاتٍ محددةٍ دون أخرى، كما أن نوعية هذه النخب بغالبيتها من الطبقة الوسطى تحديداً، ذي التوجه اليساري، ونخباً مهنيةً ممن تلقوا تعليمهم في الخارج، وحملوا أطراً نظرية مخالفةً لتلك التي إعتقدت بها نخب المجتمع المدني سابقاً.

وينطلق من هذا المفهوم لطرح قضية المركزية في عمل المنظمات غير الحكومية، على خلاف اللامركزية، التي إمتازت بها خلال الإنتفاضة الفلسطينية الأولى، والتي ظهرت من خلال التنسيق، والتشبيك بين اللجان الشعبية، ورواد العمل الأهلي، وإشراك الفئات النشطة في عمليات صناعة القرار، وصياغة سياسات وأنشطة المجتمع المدني الفلسطيني، بالتنسيق مع القوى الوطنية المختلفة.

فرض الممول الخارجي على المنظمات غير الحكومية، عدم التدخل بما هو سياسي، ووضع معايير تتضمن شرط مناهضة الإرهاب، للتعاقد مع المنظمات غير الحكومية، وقد كان هذا الشرط مقبولاً لدى مجموعةٍ كبيرةٍ من هذه المنظمات، مساهمةً بذلك في تهرب المنظمات العالمية من فرض العقوبات على "إسرائيل"، وهنا كان التغيير والتحول الواضح هو عزوف هذه المنظمات عن دورها في تطوير الوعي السياسي، والمشاركة السياسية للشعب الفلسطيني، ويدعم بقاء، وإستمرار الوضع الحالي للعلاقة بين المستعمر، والمستعمر على المستويين الرسمي، والشعبي.

كان التوجه العام بعد العام 2006، نحو إستكمال هيمنة المنظمات غير الحكومية، على شكل المجتمع الفلسطيني، وتغييب أشكالٍ أخرى منها اللجان الشعبية، والجماهيرية، والتي برز عمل بعضها خلال الإنتفاضة، وهذا العمل لا يعني الإستهداف المباشر لهذه الأشكال من مؤسسات المجتمع المدني، بل أيضاً يشير إلى خلل بنيوي أصاب هذه الهيئات، وبشكلٍ خاص علاقاتها الحزبية، وإحتواءها من قبل مؤسسات السلطة، أو بعض الفصائل الفلسطينية، وبعض المنظمات غير الحكومية في أماكن نشاطها.

إستندت قوى المجتمع المدني في مرحلة ما قبل أوسلو، إلى بيئة معرفية مرتبطة بالثقافة المحلية، وبالتجارب الثورية، وحركات التحرر في العالم، أما بعد أوسلو فقد تحول إنتاجها المعرفي لينسجم مع الليبرالية الغربية، التي تخلق هياكل، وعلاقات إجتماعية يسهل السيطرة عليها، والتحكم بها؛ بل ويؤكد دعنا أن بعض هذه المؤسسات تميل إلى تغيير وجهات النظر المحلية، وترفد مجتمع المانحين بمعلومات مفصلة عن السياق المحلي.

عملت المنظمات الغير الحكومية على إعادة صياغة القيم الوطنية، والإجتماعية لدى فئات شبابية، ومجتمعية، إستهدفتها في أنشطتها، وهو استكمالاً للتغير الذي شاب توجهات جزء من نخب المجتمع المدني اليسارية، والتي خالفت خلال غوصها في مناهات عمل المنظمات غير الحكومية، الأطر النظرية اليسارية التحررية، متخفيةً بالنظريات اليسارية الخاصة بالمجتمع المدني، معيدةً تأويلها بما يتناسب وتوجهاتها الجديدة، وفي ذات السياق عملت على ترويج وتسويق برامجها، لإيجاد بيئة ثقافية تتناسب والفكر الليبرالي الغربي، وبيئته التي تعمل جاهدةً لإيجادها، كبديلة عن البيئة الفلسطينية التقليدية.

يعد من البديهي جداً أن يطرح المتأمل في مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، تساؤلاً مفاده هل يمكن أن تمويل جهةً دولية حكومية أو غير حكومية، كيانيين متضادين لخلق حالة ما؟ وهو ما يجيب عنه خليل نخلة في الفصل الثالث من كتابه "فلسطين وطن للبيع"، والذي بدأه بالعبارة الإفتتاحية " لا يمكن أن توجد أي حركة جماهيرية هادفة في ظل تمويل سخيٍّ للمعارضة، من قبل مصالح الشركات نفسها، التي تستهدفها حركة الإحتجاج".

يقدم الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية والإعمار، وحكومات بعض الدول مساعداتها، لمجموعةٍ من المنظمات غير الحكومية النشطة في الوقت ذاته الذي تلتزم فيه بتمويل السلطة الفلسطينية، إن التقاء مصادر التمويل بين الطرفين يُنتج غالباً بطبيعة الحال توجهاتٍ سياسية، واقتصاديةٍ متقاربة؛ إذ لا يصح أن تكون الجهات الممولة متضاربة؛ بل يمكن الإدعاء بأن بقاء أي منهما معتمدٌ على بقاء الأخرى، وسلوكها الراهن.

وفي السياق ذاته فإنّ جزء من هذه المنظمات تعتمد في تمويلها على السلطة الحاكمة، أو جهاتٍ وطنيةٍ داعمةٍ لها، كمؤسسة التعاون الفلسطينية، التي تمّول مشاريع، ومؤسسات غير حكومية، بضمان إلزامها الكامل، وتوافقها مع أهداف، ومحددات عمل مؤسسة التعاون، والتي أسسها ويديرها مجموعة من النخب الإقتصادية الفلسطينية، التي سبق أن طرحنا توجهاتها وتحالفاتها.

تُظهر المنظمات غير الحكومية ممثلةً بنخبها بعدها عن السياسة، وتظهر جدية موقفها المعلن بهذا الخصوص، من خلال طبيعة أنشطتها، إلا أنّ التناقض الذي يلف سياساتها؛ يتجلى في تسييسها من خلال تدخلها بما هو سياسي فعلاً؛ فقد أدانت مجموعة من نخب المنظمات غير الحكومية "العمليات الاستشهادية"، والعمليات التي تستهدف المدنيين، إذا هو دورٌ مسانداً ومقارباً للمواقف الرسمية المعلنة للسلطة الفلسطينية، وداعمٌ لتغيير مواقفها تجاه "التنمية التحررية"، التي عملت لأجلها نخب المنظمة بعد العام 1967، وتراجعت عنها تدريجياً فيما بعد.

لم تقدم المنظمات غير الحكومية أي خططٍ مجددةٍ أو حلولاً بديلةً للمقاومة العنيفة التي أدانتها (حنفي وطبر، 200)، هذه الإدانة التي تصبّ بشكلٍ واضحٍ بإتجاه تأييد الملاحقات السياسية، التي تنتهجها السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، كما تبرر الإغتيالات، والملاحقات الإسرائيلية لعناصر المقاومة، تحت غطاء مناهضة الإرهاب أي كانت أطرافه.

لم تستطع المنظمات غير الحكومية وضع أهدافٍ سياسيةٍ واضحة، أو طرح برامجٍ وطنيةٍ قادرةٍ على التواصل مع قاعدةٍ إجتماعيةٍ تعمل معها ومن أجلها، كما لم تشارك في صياغة برامجٍ وطنيةٍ قادرةٍ على إعادة النفس الثوري، والتحرري الذي إستطاعت إكتشافه، وتطويره بالتعاون مع النخب السياسية، والإقتصادية قبل أو سلو، وهذه المآخذ مجتمعةً؛ تدل على غياب مخططات "التنمية التحررية" عن ذهن نخبها، مقابل سعيها وراء النفوذ المالي، والإجتماعي كما السياسي في بعض الحالات.

يُعرفُ المجتمع المدني بمجموعة العلاقات الإجتماعية، والسياسية التي تراقب الدولة (الحرثاني، 2013)، وللمجتمع المدني دوره السياسي، إذ يمكنه بناء هذه العلاقات بشكل يجعلها قادرةً على التأثير في وعي المجتمع تجاه نظام سياسي وعلاقته به، وبإتجاه يجعلها قادرةً على الضغط لخلق مجتمعٍ سياسي ملائم لطبيعة متطلبات واحتياجات مشروع الدولة المرجو حياة طبيعية، ولكن ما حدث في فلسطين لم يكن كذلك، وإن كانت فكرة المجتمع المدني محط تساؤلٍ أساساً؛ إلا أن وجود المنظمات غير الحكومية، وشبكة علاقاتها يضعها في محل مسؤولية لتقويم المجتمع السياسي الفلسطيني، بدلاً من التركيز على تمثين علاقاتها بالمولد الخارجي، الذي لا يضع ضمن مسؤولياته إيجاد برنامجٍ تحرري، كحلٍ وحيدٍ ونهائي للقضية الفلسطينية.

ومن جهة علاقاتها بالقوى السياسية؛ فقد إتجهت بعض نخبها لتأسيس أحزابٍ سياسيةٍ جديدة، أو الدخول في المنافسة على مقاعد في المجلس التشريعي، والمقاعد الحكومية، وهو ما يتنافى مع أهداف المجتمع المدني، الذي لا بدّ من بقاءه خارج الإطار السلطة، ليكتسب تعريفه ومعناه.

لم تجتمع المنظمات غير الحكومية والأهلية على أي صيغٍ توافقية، للعمل في الضفة وغزة، وهو ما أدى إلى تشتيت قوتها، والإبقاء على نخبها الحالية، وهي المرتبطة بحجم التمويل الذي تتلقاه من الغرب، ففي الوقت الذي حرصت المنظمات غير الحكومية الكبرى على توطيد علاقاتها بالخارج، والمواظبة على تنفيذ برامجها في فلسطين، سعت مجموعةٌ أخرى إلى العمل مع مخلفات الإنقسام الفلسطيني، وتلقي دعمها من أطرافه، وممارسة نشاطاتها في الحدود التي تتال رضاها، وبناءً على ذلك، إما أن كان مصيرها الإغلاق والملاحقة، أو البقاء تابعةً مجردةً من قوة التأثير.

بقيت نخب المجتمع المدني الفلسطيني في موضع الضعيف المتردد تجاه النخبة الحاكمة، ومواقفها وسياساتها، وهي التي كانت دوماً منصاعةً ومؤيدةً لقرارات النخبة السياسية القائدة، منذ كانت نخبة م. ت. ف هي رائدة العمل الوطني والموجهة له؛ إلا أن انتقال هذه النخب لتصبح نخباً دولانية، ونخب مؤسسات يفترض تغييراً طارئاً في أدوار نخب المنظمات غير الحكومية،

والمجتمع المدني الفلسطيني بإتجاه إعادة تنظيم، وتشكيل مؤسساتها لممارسة دورها الناقد، والمراقب لشكل وممارسات المجتمع السياسي الجديد، إلا أن واقع الحال كان مختلفاً كلياً لنرى إنصياً كاملاً للخطط والرؤى الغربية، والعمل لكسب تمويلها المشروط، وخطتها التنموية، وصناعة نخبة قوة متكاملة، ومتوافقة لرسم واقع فلسطيني جديد، يركز على حلول مرحلية ومؤقتة.

ولأن النخبة وكما وضحنا مسبقاً؛ لا تعني الأفضل، ولا تحمل في مضمونها القيم الأسمى، بل تتعلق بشكل مباشر بكم النفوذ، والقوة التي تمتلكه هذه القلة في مجالاتها؛ فإن الحديث عن الحياد شبه التام لنخب المنظمات غير الحكومية في فلسطين، وتركيزها على الجانب المهني، وتجنبها للسياسة إرضاءاً للمول الخارجي، لا يعني غياب منظمات غير حكومية مارست التعبئة السياسية، والتوعية الحقوقية، وتوجهت لمحاكمة ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقدمت دعماً كبيراً لحملة مقاطعة إسرائيل، إلا أن المنح الدولية، والتحالفات التي صاغتها مجموعة من نخب المجتمع المدني مع النخب السياسية، والإقتصادية المحلية، والدولية هي التي أبقته في الواجهة، وأعطتها مساحةً أكثر تأثيراً لعكس توجهات المجتمع المدني الفلسطيني، وصياغة رؤاه العامة ولتصبح هي النخبة في مجال عملها.

إستطاعت نخب المجتمع المدني إحراز تقدم في مجال إفساح المجال للحريات، وتشكيل الأحزاب السياسية، وتوفير مساحة أكبر لحرية الرأي، والتعبير، وتقديم نقد للسلطة في ممارساتها ضد بعض المؤسسات، والأفراد؛ إلا أن هذا بطبيعة الحال، ينسجم مع توفير بيئة مناسبة لتقدم النظام السياسي الفلسطيني، وتوجيه المعارضة لإنتهاج سبل ديمقراطية في تقديم مطالبها، حتى وإن كانت هذه المسالك مجدية على أرض الواقع، وهي سياسة بدأها عرفات منذ بداية قيادته لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وقد ذكرنا سابقاً إصراره على دفع حماس مثلاً للمشاركة في الإنتخابات، لتقديم صورة ديمقراطية لمؤسسات السلطة الناشئة، وفي الوقت ذاته، هي إحدى وسائل التفريغ التي تحول دون حشد ضغوط شعبية، ومدنية لتغييرات جذرية في شكل، وسياسات النظام، ويتضح ذلك من خلال رضوخ السلطة لهذه المطالب بصورة سريعة.

وبالعودة إلى طبيعة المعارف الجديدة التي أنتجتها المنظمات غير الحكومية بعد أوصلو، والتي وضع الكثير من الباحثين علامات استفهام حول المستفيدين منها، وسبق وتناولنا، طرح طارق دعنا فيما يخص تقديمها لتقارير مفصلة للممول الخارجي، حول قضايا فلسطينية بحثية، فإننا نتناول هنا تأثير الإنتاج المعرفي لهذه المؤسسات، على تقويم سياسات السلطة الفلسطينية، وتوجيه قراراتها، يؤكد نخلة (2014) على أنه وبالاستناد إلى تقارير بعض المنظمات غير الحكومية، أن هناك فجوة بين ما تقدمه من دراسات وأوراق تحليل سياسات، وبين المواقف السياسية الرسمية لإعتبارين مهمين: الأول، بُعد هذه السلطة عن السيادة، وعدم إستقلاليتها، أما الثاني، أن مصادر التمويل للسلطة، والمنظمات غير الحكومية هي ذاتها في واقع يُفترض فيه أن صناعة النخب بعد أوصلو تمت على أساس جدول أعمال سياسي، واقتصادي فُرض من الخارج.

## 5.5 خلاصة الفصل

اختلفت المواقف السياسية، والتوجهات العامة للنخب الفلسطينية كل في مكانها، ومواقعها، ولم تكن هذه الاختلافات عديمة الأهمية في صياغة القرار السياسي الفلسطيني؛ إلا لمن أراد أن يعفي نفسه كجهة فاعلة من مسؤولية تردي الأوضاع الاجتماعية، والسياسية، والإقتصادية في فلسطين، وعدم إستقرارها وإنخراطه في صقل البيئة الفلسطينية، بما يتناسب والرؤية الدولية للقضية الفلسطينية، وإن كان محتوى الفصلين الأخيرين في الدراسة هو إبراز أهم التحولات والتناقضات في هذه المواقف، وتردها بإتجاه قضايا رئيسة وهامة، مرتبطة بالواقع الفلسطيني، فلا بد من التركيز على أن المواقف السياسية، لم تكن لتؤثر في شكل وتوجهات النظام السياسي الفلسطيني، لولا ارتباطها بتغيرات في البيئة الفلسطينية بشكل عام في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية، أسست ومهدت لها الأطراف الدولية بالشكل الذي أرادته للنخب الفلسطينية، والذي هيأت له الظروف المناسبة، بالحد من الخيارات الفلسطينية، وتقييدها بشروط إقتصادية، وإجتماعية أدت مجتمعة إلى صياغة مواقف هذه النخب، والتزامها بها.

كانت التوجهات العامة للنخب الفلسطينية مرتبطة بشكل وثيق بالتغيرات الموضوعية، التي رافقت وجود هذه النخب، والتغيرات البنوية على المجتمع الفلسطيني، وما بين متطلبات

بقائها في طبقات إجتماعية نافذة، وتفادي نتائج تراجع القوى التنظيمية لمؤسساتها، وهيمنتها المادية، والفكرية، تبنت هذه النخب مواقف سياسية، واقتصادية، أسفرت في النهاية عن ثبات النظام السياسي الفلسطيني على توجهاته أحياناً، وسعيه لخلق أدوات جديدة لتحقيقها في أحيان أخرى.

الفصل السادس

نتائج الدراسة

## الفصل السادس

### نتائج الدراسة

#### 1.6 نتائج الدراسة

يتمحور مفهوم النخبة حول القدرة التي تمتلكها، وتؤهّلها فعلياً لصياغة تاريخ جماعة ما، عبر مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحتكرها، والقرارات التي تتخذها، ولكن الأمر يختلف في الحالة الفلسطينية؛ حيث إكتسبت النخبة السياسية الحاكمة قدرتها في البداية على أساس الشرعية النضالية، ولكن الأمر لم يكن كافياً لإستمرارها، في الوقت الذي إختارت فيه التحول إلى "سلطة دولانية"، والقبول بشروطٍ سياسية، واقتصادية، أدخلتها في دوامةٍ جديدة، تضمنت وجود نخبةٍ سياسية معارضة ومنافسة، وتشكّل النخب المعولمة التي نافستها في الأدوار السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية، وأسند إليها أدواراً إضافيةً من المؤسسات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية؛ لتشارك في صياغة واقع فلسطيني ملأئم.

إنطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التغييرات في النخب الفلسطينية، والتحويلات في مواقفها بعد العام 1993، أسهمت بشكل مباشر في ثبات المواقف السياسية للسلطة الفلسطينية، والمتمثلة بالتمسك بالمفاوضات، وحل الدولتين، والتوجه للمؤسسات الدولية، كما عززت التحول في التوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتم ذلك من خلال ظهور تحالفات، واصطفافات جديدة، وغياب أخرى، بالإستناد الى التدخل الخارجي، والتفاعل الأدائي على المستويين الفكري، والمؤسساتي.

وأثبتت الدراسة هذه الفرضية عبر فصولها، حيث أكدت أن مجموعة التغييرات التي طرأت على النخبة الفلسطينية بعد أوسلو، ووجود سلطةٍ تتسع لنخبٍ غير ثورية، وأدوار متعددة، جعلها محل تنافس هذه النخب، وأوجد مجموعةً من التحالفات، كان أقواها وأكثرها صموداً، التحالفات السياسية الإقتصادية، بما يتضمنه ذلك تحالفاتٍ مع نخب المنظمات غير الحكومية، التي عملت مستفيدةً، وممهدةً للبيئة الناتجة عن هذه التحالفات، الأمر الذي يثبت الجزئية الأولى

من فرضية الدراسة التي تنص على ظهور تحالفاتٍ، واصطفافاتٍ جديدةً مستندةً إلى التدخل الخارجي.

ولم تكن علاقة نخبة السلطة، ونخبة حركة فتح مجرد تحالف، فقد كانت فتح محتكرةً لمواقع النخبة في السلطة الفلسطينية، ومهيمنةً على مؤسساتها، أما بشكلها العام فقد كان الصراع بين النخب السياسية الحزبية، هو السمة الغالبة على حال النخب الفلسطينية.

## 2.6 تحالف وصراعات النخبة

ظهرت مجموعةً من التحالفات بين النخب الفلسطينية، كانت محكومةً بصراع البقاء ضمن طبقات إجتماعية معينة، وفي مستويات نفوذ، وقوة سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية.

شكل توقيع م.ت. ف لأوسلو، وإيمانها بضرورة وجود سلطةٍ سياسيةٍ، تدير الأوضاع الفلسطينية في أراضي العام 1967؛ الأساس في خلق عوامل تحالفٍ وصراعٍ جديدة بين النخب الفلسطينية، يتضح ذلك من خلال تطور الأحداث بعد العام 1993، وتصاعد الخلاف حول النفوذ على حساب قضايا أساسية حائلة، دون إنجاز مشروع التحرر، أو على الأقل إقامة دولة على حدود العام 1967، ونقل القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية إلى حيز التنفيذ، خصوصاً وأن التحالفات والصراعات حول السلطة، أصبحت عائقاً أمام م.ت. ف، لتصدر وقيادة الفلسطينيين ونقلتها إلى مرتبةٍ أدنى، جعلت قراراتها وطبيعتها عمل مؤسساتها؛ مرتيناً لسياسات والتزامات السلطة الفلسطينية، وعلاقتها بالنخب الجديدة، التي وجدت لخلق الواقع الاقتصادي، والاجتماعي الراهن.

وبعد أن كان الخلاف على المواقف السياسية أساس الصراع بين النخب في البداية، أصبح الخلاف على السلطة هو عنوان الصراع بين النخب، خاصةً بعد أن أصبحت جميع الحلول السياسية، قابلةً للتجاوز، ومطروحةً للحوار حتى لأكثر هذه النخب تشدداً.

أثر هذا التغيير الجوهري في الصراع بين النخب بشكلٍ مباشرٍ في تكوينها، حيث تتابعت الإنقسامات، والخلافات بين النخب الحزبية على المستوى الداخلي، وإن كانت هذه التناقضات

مدعاةً لتشتيت التحالف بين نخب التيار الواحد، وإضعاف موقفه؛ فإن نتائجها على مستوى مؤسسات السلطة كانت أكثر خطورةً؛ إذ شكّلت دافعاً لمزيد من الإجراءات الأمنية، والتوجهات السياسية الجديدة، خاصةً حينما ظهرت الخلافات بين النخب الفتاوية داخل السلطة، مترامنةً مع الإنقسام الدموي الناتج عن الصراع بين فتح وحماس.

حال وجود تحالفٍ حقيقي بين النخب السياسية في فلسطين، دون وجود إجماعٍ على برنامج وطني ضاغط، نحو تبني سياساتٍ تتناسب مع التطلعات التحريرية، التي تطرحها الفصائل الفلسطينية في خطاباتها، في الوقت الذي أدى فيه الإنقسام والخلافات بين النخب السياسية في فلسطين إلى المزيد من إجراءات احتكار السلطة،

### 3.6 نخبة القوة في فلسطين: صناعتها، مكانتها وأدوارها

#### 1.3.6 النخبة المعولمة

تطلب تحول نخب م.ت.ف من نخبٍ ثورية إلى نخب "دولة"؛ وجود نخبٍ جديدةٍ حائزةٍ على رضاٍ دولي، تشاركها دورها في خلق ثقافةٍ سياسيةٍ، تناسب إبقاء النظام الجديد لإتمام مهامه، وبالتالي تتقاسم معه مصادر التمويل، والدعم الدولي، بعدما كان وجود ودور هذه النخب "النخب الإقتصادية ونخب المنظمات غير الحكومية" مرتبطاً بالإرادة السياسية لنخب م.ت.ف، التي قادت الفلسطينيين في أرضهم ومنفاهم ما يقارب الثلاثة عقود قبل أوصلو.

لم يكن إدراج نخب المنظمات غير الحكومية، والنخب الإقتصادية ضمن نخبة القوة في فلسطين عبثياً، خصوصاً ونحن نستكشف خلال فصول الدراسة دورها في دعم المواقف السياسية للسلطة، بما يتماشى مع الشروط الدولية، وإقتصار أدوارها على جوانب محددةٍ إغاثيةٍ بمعظمها، ومتوافقةٍ مع سياسات السلطة الفلسطينية، في أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، وتكريس جهودها لتمهيد الطريق أمام السلطة، لسلوك سياسات إقتصادية، وسياسية تتماشى مع النيوليبرالية الغربية، وهو ما يضمن تحقيق مصالح هذه النخب، وبقائها محل رضا المؤسسات الغربية الحكومية منها، وغير الحكومية.

وكشفت النتائج في الفصل الأول من الدراسة حجم ونفوذ النخب الفلسطينية في فترتي ما قبل وما بعد أوسلو، لنرى أدواراً جديدة مُنحت للمنظمات غير الحكومية، وما سببه ذلك من منافسة زادت من سرعة إنتشار هذه المنظمات، وتصديرها لنخبٍ جديدةٍ منافسة، واستقطابها لنخبٍ سياسية رأت في دخولها في إطار عمل المنظمات غير الحكومية، وسيلةً أنجع لعودة أكثر تأثيراً على المستوى المحلي، وبناء علاقات دولية.

وبينما مارست هذه النخب دورها في تهيئة البنى الإجتماعية الفلسطينية، والذي اتضح بشكل أكبر في الفصلين الأخيرين للدراسة خلال طرح توجهات هذه النخب، إنتقلت إلى طبقات إجتماعية، وصاغت تحالفاتٍ طبقية عمقت الفجوة بينها، وبين طبقات اجتماعية همشتها التطلعات الاقتصادية، والأهداف السياسية الجديدة، وطمست أشكالاً تقليدية في المجتمع المدني، أقرب للمجتمع الفلسطيني، وتطلعاته الإقتصادية، والسياسية، وقيمه الإجتماعية.

وبيّنت الدراسة أن إرتقاء نخب المنظمات غير الحكومية لطبقات متقدمة في السلم الاجتماعي الفلسطيني، وزيادة نفوذها؛ كان مرتبطاً بمواقفها السياسية، وسلوكها تجاه النظام السياسي القائم، والجهات الدولية الممولة لهما، ولذلك فإنّ التباين بين إرادة بعض المنظمات غير الحكومية والسلطة؛ لا يشكل انعكاساً حقيقياً لما هو عليه حال النخبة من بين هذه المنظمات، والتي تنسجم تحركاتها مع توجهات النظام السياسي الفلسطيني، وعليه فإن نشاطاتها تتوافق مع الصورة التي يعنى هذا النظام بتصديرها للعالم، تحديداً في مجالي الديمقراطية، والحريات.

وإختلفت نخب المنظمات غير الحكومية مع السلطة الفلسطينية على بعض الأدوار، وعلى التمويل، وهو ما اعتبرته نخب السلطة تعدياً على إستحقاقات مؤسساتها، ومع ذلك؛ وكإحدى شطري النخبة المعولمة، لم تكن هذه الخلافات بذات الحدة التي إتسمت بها علاقة النخبة الإقتصادية المعولمة مع نخب السلطة الفلسطينية، والتي وإن لم تلق تغطية إعلامية، وأكاديمية كبيرة، إلا أن آثارها كانت واضحةً على سياسات السلطة الفلسطينية السياسية والاقتصادية.

وهذا يقودنا إلى فرضية الدراسة التي تؤكد أن دخول شخصيات، ومؤسسات المجتمع المدني في شراكاتٍ سياسية، ومنافسات على المواقع والنفوذ، والتغيير في فلسفة المجتمع المدني،

أسهم بإعادة تصميم المنظمات غير الحكومية، من خلال التركيز على الفردية، بدلاً من الجماعية، في غياب الدور الضاغط لمنظمات المجتمع المدني لتوجيه سلوك النظام السياسي ديمقراطياً، ودعم الخيارات الشعبية المقتضية بإسهام منظمات المجتمع المدني في تنسيقها، وتدعيم خياراتها، وتعزيز المقاومة الشعبية، والضغط لتبنيها من النظام السياسي الفلسطيني بشكل جدي.

منحت النخبة الحاكمة امتيازاً للنخبة الإقتصادية القادمة من الشتات، ومنحتها إحتكاراتٍ وشاركتها في مشاريع صناعية، وحيوية، دعمت سلوكها الرأسمالي، والمعني بأرباحٍ فردية، على حساب أدوارها التنموية، وهي التي أصبحت الشريك الوحيد للسلطة الفلسطينية في إحتكاراتها إلى أن استطاعت نقل هذه الإستثمارات لحسابها بدعمٍ دولي، هدف إلى خصخصة مجموعة من المشاريع خلال سنوات الانتفاضة.

تبنّت السلطة الفلسطينية مجموعةً من الخطط الإقتصادية تبعاً للضغوطات التي شكلها اتساع نفوذ القطاع الخاص الفلسطيني ونخبه، رافقه سياساتٍ أمنيةٍ سخرتها من خلال أجهزتها، لضمان إستمرارية عمل هذه المشاريع وإنجاحها، وبدلاً من أن يكون دور هذه النخب مناهضاً للتبعية الإقتصادية لإسرائيل، وداعماً لأنشطة بعض المنظمات غير الحكومية المقاطعة للإقتصاد الاسرائيلي، تقاطعت معه وعمدت إلى تسهيلات الجانب الإسرائيلي، لإستكمال نشاطاتها، واستعملت علاقاتها بالجانب الاسرائيلي، لربط الإقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي في الوقت ذاته، الذي أصبح الخطاب الفلسطيني الرسمي غطاءً لهذه العلاقات و متماشياً معها.

وهذا الأمر يثبت فرضية الدراسة التي تنص بأن دخول أصحاب رؤوس الأموال إلى فلسطين عقب توقيع اتفاق اوسلو، وتدخلهم في الخيارات السياسية الفلسطينية، بما يدعم أنشطتهم في الأراضي الفلسطينية، وتفاعلهم كنخبٍ إقتصادية، مع واقع الحالة الفلسطينية، بما يتفق ويتمشى مع سياسات "اقتصاد السوق الحر" ؛ أدى إلى تدعيم خيارات التنسيق الأمني، ومشاريع التسوية، وهو ما كان له أثره الواضح في المواقف السياسية للسلطة الوطنية، خصوصاً مع ارتباط أجهزتها مع شركات الإحتكارات، وما ترتب عليه من انصياع لها، وما تطلبه ذلك من

مواقف سياسية، تتماشى مع الخدمات المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال، ومشاريعهم في الأراضي المحتلة، كما للمشاريع التي جمعت أصحاب رؤوس الأموال مع السلطة.

كما شكلت العلاقات الاقتصادية عاملاً أساسياً لصياغة تحالفات النخبة الفلسطينية، ولصالح تغييب البرجوازية المحلية التي نشطت في فترة ما قبل أوسلو، من أجل خلق بيئة اجتماعية اقتصادية مقاومة، وإحلال البرجوازية الجديدة التي ضمت في صفوفها رأسماليي الشتات، كان لا بد من الإبقاء على النظام السياسي الجديد، الذي تقوده نخب السلطة الفلسطينية، والتي أثارها وجودها في مواقع متقدمة في المؤسسات الجديدة، وتحالفاتها الطبقية، إلى الحد الذي اقتربت فيه هذه النخب إلى كونها نخباً أوليغارشية، مستبعد تنازلها عن مواقعها، ومناصبها لولا التغييرات الحاسمة التي أدخلته أحداثاً استثنائية، عصفت بالواقع الفلسطيني، منها وفاة ياسر عرفات وانصياح القيادة الجديدة للمطالب المنادية بانتخابات تشريعية جديدة بعد عشرة أعوام من الأولى.

### 2.3.6 النخب السياسية

بدأت تظهر تدخلات دولية أكبر في صناعة النخب الفلسطينية في العامين الأخيرين من حكم عرفات، بعد سنوات كان فيها عرفات المسؤول الأول عن إدارة قواعد صناعة النخبة الفلسطينية؛ لتتضح معالم نخبة القوة، التي أراستها القوى الغربية المؤثرة في فلسطين، والتي أصبحت مقبولة بشكل أكبر بعد استقرار مجموعة التحالفات الطبقية، والسياسية، وتبلور مصالحها، وبالرغم من التغييرات التي أفسحت المجال للنخب الإسلامية، وتحديدًا نخبة حماس من الوصول إلى السلطة بعد فوزها بالانتخابات التشريعية للعام 2006؛ إلا أنها أحيطت برفض دولي إسندعى إقبالها، وهي التي أبدت تردداً تجاه الحلول الدولية المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967، سببه خلاف نخبها، وبروز التيارين الرئيسيين فيها، المعتدل، والمتشدد، والخلافات العلنية حول طرق التعامل مع اتفاقيات م. ت. ف، والسلطة الفلسطينية قبل وصول حماس للحكومة.

لاقت حماس تعاطفاً جماهيرياً بعد إقالتها، لكنها خسرت أي إمكانية لقبولها دولياً ومحلياً بممارساتها الدموية، وتصريحات نخبها التحريضية في غزة، وهي التي خسرت خلال الإنتفاضة مجموعة من نخبها ذات الجماهيرية الكبيرة بسبب الملاحقات، والإغتيالات الإسرائيلية؛ فعمدت إلى تشكيل أجهزتها الإدارية بما يتناسب مع تطلعاتها للسيطرة على قطاع غزة، والنابعة من قناعاتها بأحقيتها بالحكم، وإنغمست في صياغة تحالفات إقتصادية، وإجتماعية، تبين من خلالها تورطها في تبني قيم إقتصاد السوق، وإنخراطها في تشكيلاتٍ طبقية، لا تتناسب مع الواقع المعيشي لأهالي غزة، وتتجاهلهم.

قادت نخبة حماس الحركة نحو إنتشارٍ واسعٍ وإكتساب سلطةٍ جديدةٍ، واستطاعت أن تدخل في إطار نخبة القوة في فلسطين، رغم جميع محاولات ستبعدها، وتؤكد قدرتها على التأثير في شكل السياسة الفلسطينية.

مع ذلك فإن تمسك نخب السلطة الفلسطينية ببقاء الهيمنة الفتاوية على مؤسساتها، أخذ محاولات حماس إلى منحى آخر؛ فبدلاً من إثناء السلطة عن توجهاتها السلمية وقبول حل الدولتين، وإفساح المجال للوجود الحمساوي في السلطة، حفز نشاط النخبة الفتاوية داخل السلطة، لإفساح المجال لنخب تكنوقراط جديدة للدخول في مجال العمل الحكومي، مع الحرص على ولاءها الفتاوي، ومثانة تحالفاتها مع نخب الحركة، كذلك بدأت مرحلةً جديدةً ميزها التركيز على النشاط الدبلوماسي؛ للحصول على إستحقاقاتٍ فلسطينية، ليتكرر ذات المشهد الذي تخلل فترة حكم عرفات، والتوجه للمفاوضات، كمفرٍ من تزايد إنتشار حماس، وتكريس حقيقة أن السلطة، ونخبها هي المسؤولة عن إدارة الحياة السياسية الفلسطينية في الضفة وغزة.

ساهم تردد حماس تجاه القضايا الفلسطينية، وممارساتها الدموية ضد معارضيها في غزة، في جعل مواقف السلطة مستصاغَةً، ومبررة لدى جمهورها، وأظهر للعن خلافات حماس، واختلافات نخبها التي كانت أكثر غموضاً فيما سبق، ووضعها أمام تنازلاتٍ جديدة، للدخول في تحالفات مع نخب فتاوية منشقة، جعل سياسات السلطة الأمنية، ومواقفها تجاه حماس أكثر منطقية، خصوصاً وأن توجهات النخب الفتاوية المنشقة تجاه الإعراف بإسرائيل،

وحل الدولتين، وتاريخها المهني داخل صفوف السلطة، لا يتوافق أساساً مع المطالب التحريرية التي تعود حماس للحديث عنها ما بين فترة وأخرى.

وهذا الأمر يقودنا إلى فرضية الدراسة الفرعية التي تنص على أن تصاعد أسهم نخبة حماس، ورواج خياراتها، وشعبيتها، في ظل تقاوم تعارضها مع خيارات السلطة الوطنية، ومنظمة التحرير، إلى تغييرات صارمة في بنية النظام السياسي الفلسطيني، والتمسك بهيمنة الحزب الواحد، وبالتالي التمسك بتوجهاته، وخياراته، وعلاقاته السياسية الإقليمية، والعالمية الداعمة.

بدورها حاولت نخب اليسار الفلسطيني توحيد نفسها على برنامج سياسي، وخطاب موحد، وبرغم محاولاتها المتعددة، إلا أن التناقض في مواقف نخبها، وتردها تجاه السلطة الجديدة، وتعليق آمالها على إعادة تفعيل مؤسسات م. ت. ف، جعل موقفها الأقل تأثيراً كلاعبي سياسي خصوصاً مع تراجع شعبيتها.

ومع محاولات إيجاد نفسها من خلال العمل في مجال المنظمات غير الحكومي، وما رافق ذلك من تغيير في مستواها الطبقي، تخلت نخب اليسار عن طبيعة فكرها، الذي يفترض تركيزها على أشكال تنظيمية أكثر فاعلية لخلق مجتمع مدني فلسطيني مقاوم للتغييرات في البنى الاقتصادية، والاجتماعية المتنافية مع التطلعات الثورية.

أما النخبة الفتاوية فقد حافظت ومنذ بداية العمل بأوسلو على بقاءها في إطار نخبة السلطة الفلسطينية، من خلال دعمها وإضفاء الشرعية على القرارات الرسمية، والإستفادة من تحالفاتها للحفاظ على مكانتها الاجتماعية، والإقتصادية، والحفاظ على ثرائها في البنى الجديدة، التي تكونت بقيام سلطة جديدة تدير الحياة الفلسطينية في الضفة وغزة؛ فلم تقدم هذه النخب أي بدائل لأخذ القرار السياسي الفلسطيني إلى منحى آخر، حتى في الوقت الذي خرجت من بين هذه النخب أصواتاً معارضة، قدمت نفسها كبديل من داخل فتح لقيادة مؤسسات هذه السلطة، بما يتوافق مع نهج الهيمنة الفتاوية، وبذات مسار أوسلو.

#### 4.6 القرار السياسي الرسمي كنتاج لتوجهات النخب الفلسطينية

خلصت الدراسة وبعد فصولها المتسلسلة التي تناولت التغييرات في حجم ونفوذ وأدوار النخب الفلسطينية، وتحالفاتها الطبقية، والسياسية، ومواقفها إلى حقيقة مفادها أن النخب الفلسطينية حتى تلك التي هُمت، وتعددت محاولات إستبعادها، أسهمت بطرق مباشرة وغير مباشرة، في تكون القرار السياسي الرسمي الفلسطيني، وثباته، وأوجدت له المبررات، ومنحت النظام السياسي فرصاً لإيجاد أدوات جديدة، لتركيز ودعم سياساتها وتوجهاتها.

فرضت التغييرات في مكانة بعض النخب السياسية، وعلاقتها مع السلطة الفلسطينية بعض التغييرات على شكل الحكومة، إن كان بإستحداث مناصب جديدة، أو بإستبدال بعض النخب السياسية داخلها بنخب مهنية، وتفعيل دور الأجهزة الأمنية بعد فترةٍ ضعفت فيها سيطرتها خلالها، واللجوء إلى المراسيم الرئاسية، واستغلال إزدواجية المناصب لتوظيف كافة الإمكانيات للحفاظ على هيمنة النخبة الحاكمة، وإحكام سيطرتها على مؤسسات السلطة، والقرارات الرسمية لمنظمة التحرير.

ركز النظام السياسي الفلسطيني في السنوات الأخيرة على الدبلوماسية، والتوجه نحو الخارج، بعد أن باتت إشكاليات الملفات الداخلية متعلقة بتداول السلطة، والمنافسة على النفوذ، والتمويل، وبات صراع النخب، وإنقسامها، وطبيعة تحالفاتها تتعلق بشكلٍ أساسي بالتعامل مع هذه الملفات؛ فأصبحت القضايا الداخلية، ومنها الإنتخابات والإنقسام، قضايا تحتمل المماطلة، والتأجيل لصالح التركيز على التوجه الدبلوماسي، واعتراف المؤسسات الدولية، والذي وجد فيه النظام السياسي مفرأً من إنتقادات النخب المعارضة.

لم تعمل النخب الفلسطينية على تطوير أي استراتيجياتٍ ضاغطةٍ بإتجاه تبني النظام السياسي الفلسطيني قراراتٍ سياسيةٍ جديدة، وإتسمت توجهاتها بالرتابة، إن كان على مستوى خطاباتها الرسمية، وتحركاتها الميدانية، كالمسيرات الإسبوعية ضد المد الإستيطاني، وجدار الفصل العنصري، والوقفات الإحتجاجية الروتينية ضد سياسات السلطة الفلسطينية، ومنظمة

التحرير، أو حتى أعمال المقاومة، وتصعيد الهجمات العسكرية ضد إسرائيل في غزة، وفي هذا السياق تحديداً يمكن النظر إلى المواقف، والقرارات الرسمية الفلسطينية كنتاج لرتابة خطابات، ودعوات النخب الفلسطينية في مجالاتها المختلفة، وتوجيهاتها لمؤسساتها وأحزابها للعمل وفق مسارب محددة، وخطى مترددة، وتابعة، وحصرها في مشاركاتٍ محدودة بما يضمن عدم المساس بمكانتها كنخبة.

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والدراسات

أبراش، ابراهيم (2011) علم الاجتماع السياسي: مقارنة أبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي (ط.1). دار المنارة، غزة، فلسطين.

ارشيد، سامر (2007) حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية تداعيات أوصلو والانتفاضة الثانية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله، فلسطين.

البرغوثي، سمر (2009) سمات النخبة السياسية الفلسطينية (ط.1). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، لبنان.

البرغوثي، سمر (2009) سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (ط.1). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان.

جراعبة، محمود (2010) حركة حماس: مسيرة مترددة نحو السلام. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله، فلسطين

الجرباوي، علي (1989) الإنتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة الفلسطينية (ط.1). دار الطليعة. بيروت، لبنان.

حنفي، ساري (1997) بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني (ط.1). مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله، فلسطين.

حنفي، ساري، وطبر، ليندا (2008). بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية (ط.1). المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن: رام الله، فلسطين.

الرياحي، اياد وآخرون (2010) وهم التنمية. مركز بيسان للبحوث والانماء. رام الله، فلسطين.

- زايد، مولود (2007) علم الاجتماع السياسي (ط.1). جامعة السابع من ابريل، ليبيا.
- الزعط، تامر (2015) اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت، فلسطين.
- شلبي، ياسر (2001) تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). القدس ورام الله، فلسطين.
- الصوراني، غازي (2009) التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة نقدية (ط.3). صندوق أورا لل تنمية المجتمعية. عمان، الأردن.
- عبد الهادي، زهير (2007) التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية "الجديدة" على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- عيتاني، أمل وآخرون. (2012). أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (ط.2). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان.
- الكلباريتي، سحر (2013) فك الارتباط بين فلسطين والأردن سنة 1988: دراسة تحليلية لأسبابه وآثاره على العلاقات الأردنية الفلسطينية (ط.1). أروقة للدراسات والنشر. عمان، الأردن.
- المالكي، مجدي وآخرون (2008) تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). القدس ورام الله، فلسطين.
- المبحوح، وائل (2010) المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1994-2006: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة، فلسطين.

محمد، رحالي (2012) النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.

النجار، محمد (2007) قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين اسهامات الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني (ط.1). المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان. بيروت، لبنان.

نخلة، خليل (2014) فلسطين: وطن للبيع. الرعاية للدراسات والنشر. رام الله، فلسطين.

النواتي، مهيب (2002) حماس من الداخل. دار الشروق للنشر والتوزيع. غزة، فلسطين.

هلال، جميل (2002) تكوين النخبة الفلسطينية (ط.1). المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن: رام الله، فلسطين.

هلال، جميل (2013) اضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية (ط.1). مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت. لبنان.

#### ثانياً: الدوريات

أبراش، ابراهيم. (2001، شباط) المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مجلة رؤية (6).

بيان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يدعو المجلس المركزي إلى اتخاذ الخطوات لإعلان دولة فلسطين. (2000). مجلة الدراسات الفلسطينية. مجلد 12 (45-46). 180

التقرير النهائي لجلسة طاولة مستديرة (9): تقرير الإقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً إتفاقية أوصلو (2013). فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

خطاب اسماعيل هنية أمام التشريعي لنيل الثقة على حكومته. الأيام. (18 آذار، 2007). ص

الزويبي، عبدالله (2011) *المجتمع المدني وصناعة النخب*. دراسات استراتيجية (15)،  
146-135.

الصيداوي، رياض (2000، آب) *تفكك النخب الحاكمة في الجزائر*، مجلة شؤون الأوسط (98)،  
70-41.

في أعقاب رد هنية على المداخلات. الأيام. (18 آذار، 2007). ص6.

كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي الثاني طلباً للثقة  
بالحكومة. (2006). مجلة الدراسات الفلسطينية. مجلد 17 (66). 107.

ثالثاً: مراجع اللغة الانجليزية

Mills, C.W. (2000) .**The power elite** .Oxford University Press, USA.

رابعاً: المواقع الالكترونية

أبو السعود، عمر (2013، 26 فبراير) *ال فلسطينيون في الخليج، أزمة الدور وضرورات التمثيل*،  
استرجعت بتاريخ 1 تموز 2017 من <http://www.alzaytouna.net/2013/02/26>

أبو شنب، أيمن (2017، 11 مارس) *غالبيتها استهلاكية- نحو مليار دولار قروض في غزة*.  
استرجعت بتاريخ 1 سبتمبر 2017 من

<https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=896555>

بدر، نور. (2010). *اللاجئون الفلسطينيون في الأردن*. مؤسسة القدس للثقافة والتراث.

<http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=510>

الترتير، علاء وآخرون (2012، 13 فبراير) *التغلب على الإتكالية وبناء اقتصاد مقاوم*.  
استرجعت بتاريخ 1 تشرين أول 2017 من <https://al-shabaka.org>

الحرثاني، محمود (2013، 4 أغسطس) المجتمع المدني الفلسطيني والمشروع الوطني،

استرجعت بتاريخ 3 أكتوبر 2017 من <http://cpds.ps/ar/news>

الحياة الجديدة، أبو مازن يتراأس أول اجتماع للحكومة ال 11 في مقر الرئاسة بغزة، استرجعت

بتاريخ 1 فبراير 2018 من

[http://www.alhaya.ps/arch\\_page.php?nid=41957](http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=41957)

دعنا، طارق (14 ابريل 2013) المجتمع المدني الفلسطيني أين العلة. استرجعت بتاريخ 5

تشرين أول من <https://al-shabaka.org/briefs>

دعنا، طارق (14 يناير، 2014) الرأسمالية الفلسطينية المتمادية، استرجعت بتاريخ 1 تشرين

أول 2017 من <https://al-shabaka.org>

دنيا الوطن (12 ديسمبر، 2014) حركة حماس تدعو دحلان لزيارة غزة، استرجعت بتاريخ 20

أيلول من

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/12/04/628453.html>

دنيا الوطن. حسين الشيخ: المجلس الثوري لا يملك الحق في حل كتائب الأقصى. استرجعت

بتاريخ 25 سبتمبر من

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/3580.html>

الرنتاوي، عريب. (2011). الفلسطينيون في الأردن وأسئلة المواطنة والوطنية.

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1855>

سعادة، علي (21 مارس، 2016) بعيداً عن فلسطين.. دحلان يتمدد ويشكل تيار " الغد"

بالمنطقة!. استرجعت بتاريخ 10 فبراير 2018 من

<https://arabi21.com/story/896091>

شهادة، ميشيل (2007، 7 فبراير) أزمة اليسار الفلسطيني، استرجعت بتاريخ 8 آب 2017 من

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/2/7>

عمرو، نبيل (4 سبتمبر 2003) ياسر عرفات ومحمود عباس.. لمحة من التاريخ. استرجعت بتاريخ 9 أكتوبر 2017 من

<http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=190940&issue=9046#.WonjLJ1ubIU>

فلسطين اليوم. "شهداء الأقصى" في عامها 14 تواجه حصار السلطة والاحتلال. استرجعت

بتاريخ 5 أكتوبر من <https://paltoday.ps/ar/post/217183>

موس، لورنس (2010) ترجمة، هاشم، علي. كتاب نخبة السلطة-سي رايت ميلز. نخبة السلطة. استرجعت بتاريخ 3 أكتوبر 2016 من

<https://hashemite.wordpress.com/2010/02/10>

نويري، محمد. (2009، 12 نوفمبر). تحليل النظام السياسي عند ديفيد إيستون، استرجعت بتاريخ 7 ديسمبر من

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=191454>

وظفة، علي (2015، 12 ديسمبر). في مفهوم النخبة-مقاربة بنائية، استرجعت بتاريخ 1 تموز 2016 من <http://watfa.net/2015/12/12>.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا (13 يناير، 2006) أمين عام الجبهة الشعبية في حديث ل "وفا": الانتخابات ثمرة لنضالنا وهي مطلب جماهيري لإحداث المشاركة والتغيير في النظام السياسي. استرجعت بتاريخ 10 أكتوبر من

[http://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=K4TBWXa74733549066aK4TB](http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=K4TBWXa74733549066aK4TB)

WX

وكالة جراسا الإخبارية. أغنى 50 عائلة في الأردن.. وعائلة المصري تتصدر القائمة.

<http://www.gerasanews.com/print/37679>

ياغي، محمد. (2007، 4 أيار) نخب المجتمع المدني إلى أين، استرجعت بتاريخ 9 أيلول من

[http://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=32133aby52507563Y32](http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=32133aby52507563Y32)

133ab

**An- Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

**The Changes in Palestinian Elite's  
Composition and Orientations and its  
Impact on the Palestinian Political Decision  
(1993-2016)**

**By  
Daad Mahmoud Daoud Abdullah**

**Supervised by  
Dr. Hasan Ayoub**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the  
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and  
Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National  
University, Nablus, Palestine.**

**2018**

**The Changes in Palestinian Elite's Composition and Orientations and  
its Impact on the Palestinian Political Decision (1993-2016)**

**By**

**Daad Mahmoud Daoud Abdullah**

**Supervised by**

**Dr. Hasan Ayoub**

**Abstract**

This study examine the overall transformations that occurred on the Palestinian elite during the period between 1993 - 2016, which included the prestige, ability, class affiliations, and political and economic positions of these elites.

In addition, this research aims to define the concept of the Palestinian elite in the most prominent periods of the history of the Palestinian cause, and to find a more accurate definition of it in the period following the signing of the Oslo Agreement. It also shows the orientations of the Palestinian elites with their multiple fields, the strengths of each elite, and the class interests represented by these elites, and their reflection on these trends.

Also, the study highlights the tangible changes in the attitudes and potentials of the Palestinian elites to find the relationship between these changes and the official political positions of the Palestinian Authority and the Palestine Liberation Organization (PLO).

The study assume that the changes that took place in the Palestinian elite in their positions after 1993 contributed directly to the stability of the political positions of the Palestinian Authority, namely the adherence to

negotiations, the two-state solution, the orientation of the international institutions, In the emergence of alliances, new alignments, and other absence, based on external intervention, and the functional interaction at the intellectual and institutional levels.

The researcher follow the case study to prove this hypothesis by focusing on the most prominent transformations in the positions, the status of each elite and the mechanisms of these transformations. The researcher also rely on the comparative method to make comparisons between the positions and the status of elites during different periods of time, and the implications of the change in conditions, and positions in each period.

The most important findings results of the study include that the Palestinian elites play a key role in creating a social, political and economic reality that paved the way for the official decisions and positions adopted by the Palestinian Authority and the Palestine Liberation Organization to stimulate their organization in the period which followed the signing of the Oslo Accord.

The changes in the status of elites and their relationship with the Palestinian Authority have made some changes in the form and mechanisms of the government by creating new positions, replacing some political elites with professional elites, resorting to presidential decrees, exploiting dual positions to employ all possibilities to maintain the hegemony of the ruling elite, its control of the institutions of the Palestinian Authority, and the official decisions of the Palestine Liberation Organization.